

جامعة بيرزيت

BIRZEIT UNIVERSITY

معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية  
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies



"مأسسة الإستثناء: الأونروا وتقويض الحماية القانونية للاجئين الفلسطينيين"

"Institutionalization of Exception: UNRWA's Role in  
Undermining the Legal Protection of Palestinian Refugees"

علا فرحات موسى التميمي

المشرف:

د. نورما مصرية حزيون

د. عبد الكريم البرغوثي

آيار 2016

"مأسسة الإستثناء: الأونروا وتقويض الحماية القانونية للاجئين  
اللسطينيين"

"Institutionalization of Exception: UNRWA's Role in  
Undermining the Legal Protection of Palestinian Refugees"

إعداد: علا فرحات موسى التميمي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 23 / 5 / 2016

التوقيع

\_\_\_\_\_  
\_\_\_\_\_  
\_\_\_\_\_  
\_\_\_\_\_

أعضاء لجنة المناقشة

د. نورما مصرية (رئيساً)

د. عبد الكريم البرغوثي

د. رنا بركات (عضواً)

د. روجر هيوك (عضواً)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية- تركيز الهجرة القسرية  
واللاجئين من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت- فلسطين

## قائمة المحتويات

6	المخلص
8	Abstract
9	قائمة المصطلحات
10	المقدمة

### الفصل الأول: لماذا هذه الدراسة؟

15	1.1 أهمية الدراسة
16	1.2 فرضية الدراسة
17	1.3 محاور وتساؤلات الدراسة
18	1.4 منهجية الدراسة
20	1.5 الأدبيات والدراسات السابقة
20	1.5.1 اللاجئون الفلسطينيون في القانون الدولي وفجوة الحماية القانونية
24	1.5.2 الأونروا واللاجئون الفلسطينيون

### الفصل الثاني: خلفية تاريخية: الاستعمار الاستيطاني واللجوء الفلسطيني

27	2.1 الإستعمار الصهيوني والتهجير القسري
27	2.1.1 الاستعمار الصهيوني في فلسطين
35	2.1.2 الإنتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني

### 2.2 التهجير القسري: الأيديولوجيا وخطط التهجير

38	2.2.1 أيديولوجيا التهجير القسري
39	2.2.2 خطط التهجير الصهيونية
42	2.3 قرار التقسيم: القرار 181

### الفصل الثالث: الأونروا (النشأة، التمويل والإدارة)

44	3.1 الأونروا: النشأة والتأسيس
46	3.2 سياسة الإدارة داخل الوكالة.

46	3.2.1 التمويل والإدارة
52	3.2.2 شروط التمويل الأمريكي للوكالة
58	3.2.3 هل تؤدي فعلياً المساعدات الإنسانية إلى عسكرة المخيمات

## الفصل الرابع: الأونروا والحماية القانونية

60	4.1 الحماية من منظور مقارن: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأونروا
63	4.2 استثناء اللاجئين الفلسطينيين من المادة (D-1)
65	4.3 برنامج الحماية المؤقتة (ROA)
68	4.4 الحرب على قطاع غزة (تموز 2014) كنموذج لتقويض الحماية
77	4.5 الغذاء والبنية التحتية كبديل عن الحماية القانونية والفيزيائية (غزة واليرموك نموذجاً)

## الفصل الخامس: ماذا يقول اللاجئون في الميدان؟

85	5.1 منهجية الدراسة الميدانية
85	5.1.1 منهجية الدراسة
87	5.1.2 حدود الدراسة: الإطار الزمني والمكاني والمادي
88	5.1.3 عينة الدراسة وأدواتها
89	5.2 نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها

## الخاتمة

## المصادر والمراجع

## الملاحق

- ملحق (1): نص القرار 194
- ملحق (2): نص صك الإنتداب
- ملحق (3): نص قرار التقسيم 181
- ملحق (4): تقرير لجنة شو للتحقيق

- ملحق (5): تقرير لجنة بيل الملكية
- ملحق (6): أعداد اللاجئين الفلسطينيين وتوزيعهم على المخيمات
- ملحق (7): التبرعات لموازنة الأونروا حتى 31 كانون الأول 2014.
- ملحق (8): ملفات المخيمات التي نفذ فيها العمل الميداني
- ملحق (9): استبانة العمل الميداني

## ملخص

تناقش الدراسة بشكل أساسي موضوع فجوة الحماية القانونية التي يعاني منها اللاجئ الفلسطيني، ودور الأونروا في تقويض فرص الحماية الممكنة من خلال التركيز في سياساتها على برامج التعليم والغذاء والصحة من جهة، ومن خلال تعرضها لضغوطات من قبل الممولين والداعمين الرئيسيين لموازنتها العامة وبالتالي تحديد الجهات والبرامج التي سوف يتم تمويلها، حيث أن الحماية لم تكن من ضمن البرامج التي تطرق لها الممولون. تنطلق الدراسة من فرضية محددة مفادها أن منظومة حماية اللاجئين الدولية المقررة من قبل الأمم المتحدة والتي يتم تقديمها عبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي بالأساس منظومة استثناء فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، وذلك عبر استثنائهم من المادة (D-1) أولاً، ومن ثم عبر عدم تحديد ماهية الحماية التي يجب أن تقدمها وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) للاجئين الفلسطينيين الواقعيين تحت ولايتها. عدم تحديد ماهية الحماية ساهم في تعزيز استثناء اللاجئ الفلسطيني من تلك المنظومة، ذلك أن الأونروا أهملت الحماية القانونية، وركزت في سياساتها منذ العام 1950 على تطوير برامج التعليم والغذاء والتشغيل والصحة الأمر الذي أدى مرة أخرى إلى تقويض الحماية. بالإضافة إلى ذلك، ما عزز هذا التقويض طلب السلطة الفلسطينية عقب توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 من الأونروا إيقاف منظومة الحماية المؤقتة والتي كانت تعرف ببرنامج ROA وتم استحداثها أثناء الانتفاضة الأولى (1987)، وبناء عليه فقد عملت الأونروا على زيادة نشاطاتها المتعلقة بالحماية استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم 605 الذي دعا إلى توفير آليات ووسائل حماية وأمان وحماية المدنيين الفلسطينيين الذي يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Closing Protection GAP: Handbook on Protection of Palestinian Refugees in States Signatories to the 1951 Refugees Convention, (ed) Suzan Akram and Nidal Al-Azza. (Bethlehem: BADIL Resource Center For Palestinian Residency and Refugees Rights, 2015), 37

عملت الدراسة على بيان مفهوم وتطبيقات الحماية بشقيها القانوني والفيزيائي فيما يتعلق باللاجئين بشكل عام، وباللاجئين الفلسطينيين أثناء الحروب والنزاعات بشكل خاص. كما تناقش دور الأطراف المسؤولة بشكل مباشر عن اللاجئين في تقديم الحماية من عدمها بما في ذلك الممولين. كما تطرقت الدراسة لفحص مدى أثر غياب الحماية القانونية على اللاجئين الفلسطينيين من خلال العمل الميداني في خمس مخيمات في الضفة الغربية (جنين، بلاطة، العين، الدهيشة، عابدة).

## **Abstract**

This study discusses Palestinian refugees' protection gap, in addition to UNRWA's role in undermining this protection through focusing on education, health and food programs instead of focusing on a developing protection system. The study also discusses the donors' pressure that is affecting UNRWA's policies and programs.

The hypothesis of this study is that the refugees' International protection system that was approved by UNHCR is essentially an exception with respect to the Palestinian refugees. Palestinian Refugees were excluded from Article (1-D). Moreover, United Nations did not specify the nature of the protection to be provided by the Relief and Works agency for Palestine refugees in the Near East (UNRWA) for Palestinian refugees who are under its jurisdiction.

UNRWA neglected legal protection, and its policy since 1950 were concentrated on developing education, food, employment and health programs, which has led once again to undermine legal and physical protection. Moreover, the study discusses how the Palestinian Authority reinforced the undermining of refugees protection gap when they asked UNRWA to stop working on ROA program (which was developed during first Intifada) after signing Oslo Accords 1993. The study attempts to clarify the concept and applications of legal and physical

protection regarding Palestinian refugees during wars and armed conflicts. On the other hand, the study examines whether donors are able to fund protection programs or not.

Finally, the study addresses the impact of the absence of legal and physical protection on daily life aspects of Palestinian refugees in five camps in West Bank (Jenin, Balata, Al-ain, Dheisheh, Aida).

## ACRONYMS

## قائمة المصطلحات

UNRWA: United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East.	الأونروا: وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى.	-1
UNHCR: The United Nations High Commission for Refugees.	المفوضية: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.	-2
Legal Protection.	الحماية القانونية	-3
Protection Gap.	فجوة الحماية القانونية	-4
The Camp	المخيم	-5
Refugees	اللاجئون	-6
Forced Displacement	التهجير القسري	-7
Funding	التمويل والدعم	-8
Mandate Terms	نص الانتداب التأسيسي	-9

## المقدمة

لطالما اعتبرت العلاقة بين وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) واللاجئين الفلسطينيين علاقة متغيرة، غير ثابتة على أرضية صلبة وذلك تبعاً للظروف والتأثيرات والأطراف السياسية المحيطة بها، والتي تحكم أبعاد هذه العلاقة، حيث تشمل تلك الأطراف منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الفلسطينية، وإسرائيل كونها السبب الرئيسي لنشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي بصفتهم جزءاً من المجتمع الدولي الذي يُمول برامج وموازنة الأونروا.

تلك العناصر مجتمعة كان ولا يزال لها الأثر الكبير على نوعية وطبيعية الخدمات والبرامج التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين الواقعين تحت ولايتها، بما في ذلك الحماية القانونية والفيزيائية التي تشكل إحدى النقاط الرئيسية التي تحكم علاقة الأونروا باللاجئين الفلسطينيين.

يعاني اللاجئون الفلسطينيون من فجوة حماية قانونية ساهم في تعزيزها منظومة حماية اللاجئين الدولية المُقررة من قبل الأمم المتحدة والتي يتم تقديمها عبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، حيث أن هذه المنظومة قد عززت استثناء اللاجئين الفلسطينيين من الحماية القانونية عبر المادة (D-1) في اتفاقية العام 1951 الخاصة باللاجئين، والتي نصت على عدم تقديم المساعدة لمن يتلقونها من مؤسسة أخرى من مؤسسات الأمم المتحدة، وفي الحالة الفلسطينية كان اللاجئون قد بدأوا بتلقي المساعدات من الأونروا التي هي أيضاً

إحدى المنظمات التابعة للأمم المتحدة. يضاف إلى ذلك، أن الأونروا ومنذ العام 1950 كانت قد ركزت في سياساتها وبرامجها على تطوير برامج التعليم والغذاء والتشغيل والصحة على حساب تطوير منظومة حماية قانونية للاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تقويض الحماية بدلاً من تعزيزها. هذا التقويض ظهرت آثاره السلبية أثناء الحروب والنزاعات التي عاشها اللاجئون الفلسطينيون، مثل الانتفاضة الأولى (1987)، اجتياح بيروت (1982)، الانتفاضة الثانية (الأقصى) (2000)، الحروب الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة (2006)، (2008، 2012، 2014)، بالإضافة إلى الصراع السوري المسلح الذي بدأ عام 2011 ولا يزال مستمراً إلى يومنا هذا. هذه الأحداث جميعها تظهر مدى هشاشة نظام الحماية القانونية المطبق على اللاجئين الفلسطينيين، كما تظهر أهمية وضرورة تعزيز وتطوير هذه المنظومة من أجل الحفاظ على أرواح اللاجئين أينما وجدوا في ظل تفاقم الأزمات والصراعات المسلحة في المناطق التي يتواجد فيها اللاجئون الفلسطينيون.

تتناول الدراسة موضوع الأونروا وتقويض الحماية القانونية من خلال الاستناد إلى تحليل انتداب الوكالة، ونظام الحماية الدولي الذي تم إقراره عبر اتفاقية العام 1951 للاجئين، بالإضافة إلى تحليل ودراسة البرامج التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين تحديداً برامج الإغاثة الطارئة والمساعدات الصحية والغذائية، وكيف شكلت تلك البرامج بديلاً عن الحماية القانونية للاجئين من وجهة نظر الأونروا، كذلك، فحص مدى تأثير غياب الحماية القانونية وسياسة الإدارة والتمويل على اللاجئين الفلسطينيين من خلال العمل الميداني مع سبعون لاجئ ولاجئة في خمس

مخيمات فلسطينية في الضفة الغربية (مخيم جنين، مخيم بلاطة، مخيم العين، مخيم الدهيشة، مخيم عايدة). كما تحاول الدراسة من خلال المقابلات الميدانية التعرف على موقف اللاجئين من الأونروا ومن غياب الحماية القانونية التي يجب توفرها لهم أسوة بباقي لاجئي العالم.

قُسمت الدراسة إلى خمسة فصول تبحث موضوع تقويض فجوة الحماية القانونية نظرياً من خلال تحليل انتداب الوكالة وبيانات الأونروا الصادرة في أوقات الحرب والحاجة للحماية القانونية والفيزيائية، وعملياً من خلال العمل الميداني. يتناول الفصل الأول أهمية وفرضية ومنهجية الدراسة، بالإضافة إلى المحاور والتساؤلات التي بحثتها الدراسة، كما يتناول هذا الفصل مراجعة للأدبيات والدراسات السابقة فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين وفجوة الحماية القانونية، وعلاقة الأونروا باللاجئين الفلسطينيين.

أما الفصل الثاني، يأتي بمثابة خلفية تاريخية للأسباب التي أدت إلى نشوء ووجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ودور الإنتداب البريطاني على فلسطين في تسهيل عمليات الإستيطان الصهيوني وتهجير الفلسطينيين العرب من مدنهم وقراهم، إضافة إلى ذلك يتناول أيديولوجيا التهجير القسري، والخطط الصهيونية للتهجير.

في الفصل الثالث تتناول الدراسة نشأة الأونروا وتأسيسها، وطبيعة سياسة الإدارة فيها، وشروط التمويل الأمريكي للأونروا والأثر الذي تتركه تلك الشروط على طبيعة وشكل البرامج والخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين.

يبحث الفصل الرابع موضوع الأونروا والحماية القانونية، كما يعرض الحماية من منظور مقارن، ويشرح أسباب استثناء اللاجئين الفلسطينيين من المادة (D-1) من اتفاقية العام 1951 للاجئين. أيضاً يعرض ويتناول البدائل الممكنة لتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين، ومن هذه البدائل برنامج الحماية المؤقتة (ROA). من ناحية أخرى، يناقش هذا كيف مثلت الحرب على قطاع غزة وآلية تعامل الأونروا مع اللاجئين أثناء الحرب نموذجاً لتقويض الحماية بدلاً من تعزيزها. وكيف شكلت المساعدات الغذائية وتنمية البنية التحتية بديلاً عن الحماية القانونية في كل من مخيمات قطاع غزة ومخيم اليرموك.

أخيراً، يتناول الفصل الخامس آراء اللاجئين حول مساعدات الأونروا وأثرها على حياتهم، وآثار غياب الحماية القانونية على أمنهم الإنساني وذلك من خلال العمل الميداني مع سبعون لاجئاً ولاجئة؛ 14 لاجئاً من كل مخيم، 7 ذكور، 7 إناث مراعاة للتوازن الجندي. تم اختيار عينة عشوائية منتظمة، وتم تقسيم كل مخيم إلى أربعة أقسام وترقيم البيوت من 1-7 واختيار البيت رقم 7 لعمل مقابلات مع أحد أفرادها إذا كانوا ضمن شروط العينة (العمر والجنس). أما الإطار المكاني للدراسة فقد كان في خمس مخيمات فلسطينية في الضفة الغربية (مخيم جنين، مخيم بلاطة، مخيم العين، مخيم الدهيشة، ومخيم عايدة)، جاء اختيار هذه المخيمات لأنها أكثر المخيمات عرضة للإقتحامات والمواجهات المباشرة مع قوات الاحتلال الإسرائيلية. وتم تنفيذ البحث في الفترة الواقعة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2014- تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

أما عن الصعوبات التي تم مواجهتها أثناء العمل على إعداد الدراسة تمثلت في صعوبة الوصول إلى مخيمات قطاع غزة ولبنان وسوريا نظراً لعوائق الاحتلال الإسرائيلي للدخول إلى قطاع غزة، وصعوبة الحصول على تصاريح من الدولة اللبنانية لدخول المخيمات الفلسطينية هناك، وتردي الوضع الأمني في سوريا وصعوبة الوصول إلى المخيمات الفلسطينية هناك ولأن معظم سكان المخيمات قد نزحوا عن مخيماتهم بسبب الحرب القائمة في سوريا.

## الفصل الأول: لماذا هذه الدراسة؟

يتناول هذا الفصل أهمية الدراسة بالنسبة لحقل دراسات اللاجئين، ويشمل الفرضية التي بنيت عليها الدراسة، بالإضافة إلى المحاور والأسئلة الرئيسية والفرعية للبحث، كما يستعرض المنهجية المستخدمة للوصول إلى استجابات علمية وموثقة للأسئلة والمحاور المطروحة.

### 1.1 أهمية الدراسة

يظهر حقل دراسات اللاجئين ومن خلال الأدبيات المتوافرة على أنه في الأساس تصور للحالة الإنسانية والإجتماعية للاجئين والذين يتم عادة تجاهل حالتهم السياسية. ومن هنا تحاول الدراسة - وعبر تناولها "فجوة الحماية القانونية التي يعاني من اللاجئين الفلسطينيين، وارتباط تقويض الحماية بالحالة السياسية لجموع اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجههم ومناطق عمل الأونروا" الضفة الغربية، قطاع غزة، لبنان، الأردن، سوريا" - إعادة النظر فيما يتعلق بالجانب السياسي لقضايا وحياة اللاجئين الفلسطينيين، بدلاً من حصرها في التركيز على الجانب الإغاثي المتمحور حول أهمية تلبية حاجات الغذاء والسكن والدواء.

في هذا السياق تقول ليزا ملكي: "أن دراسات اللاجئين قد استوردت الأفكار الرئيسية النظرية دون تمحيص، وغالباً على أسس مخصصة من مجالات علمية أخرى مثل المجالات التنموية، وعليه فإن حقل اللاجئين يعتبر حقل وظيفي، وتتشكل الأسئلة الواردة فيه من قبل المنظمات الدولية التي تمول هذا الحقل. في ذات الوقت لا زالت قضايا "الحماية" واسعة وفضفاضة وخاصة عندما تتعلق بالحقوق السياسية للاجئين"<sup>2</sup>. وتضيف ملكي بأن الجسم الرئيسي الذي

---

<sup>2</sup> Liisa Malkki, "Speechless Emissaries: Refugees, Humanitarianism, and Dehistoricization in": *Sitting Culture: The Shifting Anthropological Object*, ed. Karen Fog Olwig and Kirsten Hastrup (London: Routledge, 2006), 599.

يتعامل مع اللاجئين هو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). حيث تنتج المفوضية سنوياً كمّاً هائلاً من الوثائق، والتي يتم أرشفة الجزء الأكبر منها في مجموعات ومكاتب المنظمات الدولية نفسها. في ذات الوقت تستفيد الكثير من المكاتب البحثية من مستودعات الوثائق هذه.<sup>3</sup>

أمثلة أخرى على نفوذ المنظمات الدولية في الأطر المستخدمة في دراسة اللاجئين يظهر من خلال الاستخدام الواسع النطاق للنموذج الكلاسيكي الذي وضعتة الأمم المتحدة لحل مشاكل اللاجئين حيث توجد ثلاثة حلول متاحة أمام اللاجئين والتي تساعد المفوضية السامية على تحقيقها، وهذه الحلول تتمثل في: 1- العودة الطوعية إلى الوطن 2- إعادة الإدماج المحلي في البلد المضيف 3- إعادة التوطين في بلد ثالث للحالات التي يستحيل فيها على اللاجئين العودة إلى وطنه أو البقاء في البلد المضيف.<sup>4</sup>

## 1.2 فرضية الدراسة

تتطلب الدراسة من فرضية محددة مفادها أن منظومة حماية اللاجئين الدولية المقررة من قبل الأمم المتحدة والتي يتم تقديمها عبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) هي بالأساس منظومة استثناء (قانوني) فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، وذلك عبر استثنائهم من المادة (1-D) في اتفاقية العام 1951 للاجئين أولاً. ومن ثم عبر عدم تحديد ماهية الحماية التي يجب أن تقدمها وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا-UNRWA) للاجئين الفلسطينيين الواقعين تحت ولايتها. عدم تحديد ماهية

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Liisa Malkki, "Refugees and Exile: From "Refugees Studies" to the National Order of Things", *Annual Review of Anthropology*, Vol.24 (1995): 505.

الحماية ساهم في تعزيز استثناء اللاجئين الفلسطينيين من تلك المنظومة، حيث أن الأونروا أهملت الحماية القانونية، وركزت في سياساتها منذ العام 1950 على تطوير برامج التعليم والغذاء والتشغيل والصحة الأمر الذي أدى إلى تقويض الحماية. بالإضافة إلى ذلك، مما عزز هذا التقويض طلب السلطة الفلسطينية عقب توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 من الأونروا إيقاف منظومة حماية مؤقتة تعرف ببرنامج ROA<sup>5</sup> تم استحداثه أثناء الانتفاضة الأولى (1987)، حيث عملت الأونروا على زيادة نشاطاتها المتعلقة بالحماية وذلك بناء على قرار مجلس الأمن رقم 605 الذي دعا إلى توفير آليات ووسائل حماية وأمان وحماية المدنيين الفلسطينيين الذي يعيشون تحت الإحتلال الإسرائيلي.

### 1.3 محاور وتساؤلات الدراسة

1. بيان مفهوم الحماية بشقيها القانوني والفيزيائي من منظور مقارن والتفريق بين المفهوم والتطبيق فيما يتعلق باللاجئين الواقعين تحت ولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبين اللاجئين الفلسطينيين الواقعين تحت ولاية الأونروا.

#### <sup>5</sup> ROA Program: Refugees Affairs Officer Program:

تم إنشاء هذا البرنامج أثناء الانتفاضة الأولى في الفترة الواقعة بين (1987-1993)، حيث عملت الأونروا على زيادة نشاطاتها المتعلقة بالحماية وذلك بناء على قرار مجلس الأمن رقم 605 الذي دعا إلى توفير آليات ووسائل حماية وأمان وحماية المدنيين الفلسطينيين الذي يعيشون تحت الإحتلال الإسرائيلي. تضمن القرار وسائل واقتراحات يمكن من خلالها حماية المدنيين الفلسطينيين، ومن هذه الوسائل: الحماية الفيزيائية (الجسدية)، الحماية القانونية، تقديم المساعدات اللازمة. كان هذا البرنامج يقدم الحماية ويقوم بعمليات المتابعة للانتهاكات وإرسال التقارير اليومية، وتدخلات محدودة لدى السلطات الإسرائيلية. لم يتمكن البرنامج من سد فجوة الحماية القانونية التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون، وتم إيقافه مع قدوم السلطة الفلسطينية عقب توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993. للمزيد انظر:

Closing Protection GAP: Handbook on Protection of Palestinian Refugees in States Signatories to the 1951 Refugees Convention, (ed) Suzan Akram and Nidal Al-Azza. (Bethlehem: BADIL Resource Center For Palestinian Residency and Refugees Rights, 2015), 37.

2. تحليل البنية والهيكلية الإدارية وآليات اتخاذ القرار في الأونروا، وهل يوجد أثر لذلك على توفير حماية قانونية للاجئين الفلسطينيين.

3. تحليل آليات تعامل الأونروا مع اللاجئين الفلسطينيين أثناء النزاعات والحروب (حرب غزة 2014، الحرب في سوريا 2011-2015 نموذجاً).

4. بيان تداعيات غياب الحماية القانونية في انتداب الأونروا على الأمن الإنساني للاجئين الفلسطينيين.

## 1.4 منهجية الدراسة

المنهج المتبع في الإجابة على تساؤلات الدراسة والوصول إلى استجابات علمية موثقة يتمثل في اتباع:

1- المنهج الكيفي التحليلي والمتمثل في العمل الأرشيفي والمكتبي، بحيث يتضمن العودة إلى المراجع الأولية والثانوية الخاصة بتاريخ اللاجئين الفلسطينيين، وموضوع الحماية القانونية للاجئين بشكل عام واللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص. كذلك المراجع المتعلقة بتحليل برامج الأونروا، وتقاريرها ووثائقها فيما يتعلق بالحماية القانونية ودورها في تقديمها، أو عدم تقديمها.

2- منهجية تحليل المضمون والمتمثلة في وضع أسئلة مفتوحة حول فجوة الحماية القانونية، الانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئون، الأونروا وعلاقتها باللاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات. ومن ثم تحليل أنماط الإجابات التي قدمها المبحوثون

(70 مبحوثاً) خلال المقابلات الميدانية في خمس مخيمات في الضفة الغربية، وهذه

المخيمات: مخيم جنين، مخيم بلاطة، مخيم العين، مخيم الدهيشة، مخيم عايدة.

## 1.5 الأدبيات السابقة

### 1.5.1 اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي وفجوة الحماية القانونية

ناقش د. ليكس تاكنبرغ موضوع فجوة الحماية القانونية التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون، وأثر تلك الفجوة على حياتهم من ناحية الترتيبات والحالة القانونية الخاصة بهم، وكيفية تعامل الدول المضيفة مع اللاجئين الفلسطينيين في ظل غياب منظومة حماية قانونية، وعدم وجود من يسد هذه الفجوة، أو يعمل على التقليل من آثارها السلبية. وهو الأمر الذي يجعل من اللاجئين الفلسطينيين حالة استثنائية تميزه عن غيره من بقية لاجئي العالم. تجدر الإشارة إلى أن نقاش د. تاكنبرغ يركز على الجانب القانوني، دون الإشارة إلى أثر سياسات الممولين على إيجاد برامج حماية من شأنها التقليل من حجم فجوة الحماية التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون.

يبدأ ليكس تاكنبرغ كتابه **وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي** بتوضيح الأسس التاريخية للهجرة القسرية التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في العام 1948، ومن ثم حرب عام 1967. يشير تاكنبرغ إلى أن المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة أكد وأقر على حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى أراضيهم "الأراضي المحتلة عام 1948" لمن لديه رغبة بذلك - حسب القرار 194 (الدورة 3) بتاريخ 11 كانون الأول (ديسمبر) 1948 - (للمزيد: انظر ملحق رقم 1). كما وضع الرفض والتشدد الإسرائيلي الرفض لحق العودة والقرارات المتعلقة بذلك. يشرح الكاتب أن واحدة من أبرز وأهم المشاكل القانونية المتعلقة بحالة اللاجئين

الفلسطيني هو تصنيفه على أنه من "عديمي الجنسية"<sup>6</sup>. ويعرف الشخص عديم الجنسية حسب "اتفاقية وضع الأشخاص عديمي الجنسية" الصادرة عن الأمم المتحدة بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر 1954 بأنه "الشخص الذي لا تعتبره أية دولة مواطناً فيه بمقتضى تشريعها". وكذلك اللاجئ الفلسطيني لا يوجد دولة فلسطينية لتعتبره مواطناً وفق تشريعها.<sup>7</sup>

في القسم التالي من الكتاب يتحدث تاكنبرغ عن نشأة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ولجنة التوفيق الدولية التابعة للأمم المتحدة التي كانت مهمتها وبلاستناد إلى القرار 194 الإشراف على تنفيذ قرار عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم. أول بعثة أرسلت إلى فلسطين بعد حرب عام 1948 كانت بعثة غوردون كلاب (Gordon Clapp) في 23 أغسطس 1949 والتي تم تكليفها من قبل لجنة التوفيق الدولية لإنجاز مسح لأعداد اللاجئين الفلسطينيين.<sup>8</sup>

أما فيما يتعلق بموضوع فجوة الحماية القانونية، واتفاقية العام 1951 الخاصة باللاجئين، يوضح تاكنبرغ أنه لا تنطبق الاتفاقية على اللاجئين الفلسطينيين كونهم يتلقون المساعدة من وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة، أي الأونروا. يضيف كذلك أن الدول العربية الموقعة على تلك الاتفاقية ولا ولاية للأونروا فيها فإنها لم تفتح المجال حتى الآن أمام اللاجئين الفلسطينيين للاستفادة من هاتين الأداتين القانونيتين، ويفسر ذلك بأن الدول العربية تواجه جيلاً

---

<sup>6</sup> ليكس تاكنبرغ، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003)، 71-74.

<sup>7</sup> اتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية. مكتبة حقوق الإنسان. جامعة منيسوتا.  
<https://www1.umn.edu/humanrts/arabic/b081.html>

<sup>8</sup> المصدر السابق، 91.

ثانياً وثالثاً ورابعاً منحدرًا من اللاجئين الأوائل وعليه نجد هذه الدول تواجه صعوبة في تقديم الحماية لأشخاص لا أساس قانوني لدعوتهم سوى أنهم منحدرين من أصل لاجئ.<sup>9</sup>

يضيف ديب عكاوي - في دراسته حول "حقوق الأقليات وحمايتها في القانون الدولي العام" بأن معظم الدول المضيفة حيث تقيم أغلبية اللاجئين الفلسطينيين:

لا تعترف بكامل الحقوق الأساسية الممنوحة للاجئين بمقتضى الميثاق والاتفاقيات الدولية والإقليمية، أو لا تطبقها. والافتقار إلى الحماية القومية (حماية الدولة الأم) يضاعفه الافتقار إلى الحماية الدولية (غالباً ما يشار إلى ذلك بـ"فجوة الحماية القانونية").<sup>10</sup> ولا توجد أية هيئة دولية يعترف المجتمع الدولي حالياً بامتلاكها تفويضاً صريحاً بالعمل على إحقاق حقوق الإنسان الأساسية لجميع اللاجئين الفلسطينيين، وللبحث عن حلول دائمة منسجمة مع القانون الدولي كما أكدها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (III).<sup>11</sup>

ومن أجل فهم أسباب وعواقب فجوة الحماية، يقول ديب بأنه من المهم المقارنة بين جوانب عدة من الأنظمة التي تحكم التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين، والنظام الدولي الخاص ببقية لاجئي العالم فالمادة 1-أ (II) من اتفاقية اللاجئين لعام 1951 تحدد التعريف المقبول عالمياً "للاجئ" كما يلي:

كل من وجد نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من كانون الثاني 1951، ونتيجة لخوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة جراء البلد بسبب ذلك الخوف؛ أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد.

لا يشمل التعريف أعلاه اللاجئين الفلسطينيين. ذلك أن وضعهم قد حدد خصيصاً لمعاملة مختلفة عن معاملة لاجئين آخرين يقعون ضمن نظام اتفاقية اللاجئين. والفلسطينيون باعتبارهم مجموعة أو فئة من اللاجئين، تغطيهم اتفاقية اللاجئين لعام 1951 في مادتها D-1، وهو نص

<sup>9</sup> المصدر السابق، 221-223.

<sup>10</sup> ديب عكاوي، "النظام القانوني للاجئين"، مجلة الأسوار، عدد 8 (1998): 121-123.

<sup>11</sup> المصدر السابق،: 127.

ينطبق فقط على اللاجئين الفلسطينيين دون غيرهم من اللاجئين الآخرين حول العالم، وتنص هذه المادة:

"لا تسري هذه الاتفاقية على الأشخاص الذين يتلقون حالياً الحماية أو المساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. فإذا توقفت لأي سبب مثل هذه الحماية أو المساعدة، دون أن يكون وضع هؤلاء الأشخاص قد سوي نهائياً وفقاً لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع، فإنهم يستفيدون حتماً من أحكام هذه

الاتفاقية.<sup>12</sup>

من خلال هذا النص، تم إعطاء اللاجئين الفلسطينيين نظام حماية خاص فيهم، حيث اعتبر مندوبو لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة (UNCCP) أنه ليس من الضروري، ولا من الصواب شمل اللاجئين الفلسطينيين في نظام اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين، ما دام هنالك وكالة أخرى للأمم المتحدة توفر لهم الحماية والخدمات.<sup>13</sup>

---

<sup>12</sup> المصدر السابق، 129.

<sup>13</sup> المصدر السابق، 131.

## 1.5.2 الأونروا واللاجئون الفلسطينيون

القسم الثاني في مراجعة الأدبيات يتناول الأونروا، برامجها، والتحديات التي تواجهها على المستوى السياسي أولاً، وعلى المستوى الإداري ثانياً. بالإضافة إلى تحليل جوانب علاقة الأونروا بقضية اللاجئين الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية وموقف إسرائيل من الوكالة، وتبعات هذه العلاقة والمواقف من قضية اللاجئين؛ وكيفية تصويرهم والتعامل معهم وتقديم نموذج خاص بهم للممولين بشكل خاص ولباقي العالم بشكل عام. إلا أنه لم يتم التطرق في معظم الأدبيات إلى دور الأونروا في خلق نموذج معين للاجئين الفلسطينيين يساهم في زيادة وتيرة استثناءه.

يشجع ويدعم المجتمع الدولي من خلال مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) إعادة اللاجئين إلى موطنهم الأصلي، على اعتبار ذلك الحل الدائم والأمثل للاجئين من كافة أنحاء العالم، لكن فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، فإن المجتمع الدولي لم ينجح حتى اللحظة بإعادتهم إلى وطنهم، والضغط على إسرائيل لكي تمثل لقرار الأمم المتحدة 194 الذي يقضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم.

عندما بدأت الأونروا عملها في أيار/ مايو 1950 عقدت اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين (سوريا، لبنان، الأردن) من أجل إرساء وتحديد إطار قانوني لعملها وتحركاتها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك، كانت تتشاور الأونروا بصورة غير رسمية مع قادة المخيمات - الذين كانوا يرأسون قراهم سابقاً (المخاتير) - بشأن بعض المسائل العملية والتنفيذية، وبناء على ذلك نجد الأونروا قد قامت بالكثير من الوظائف التي تقوم بها الحكومات

لضمان توفير الاحتياجات الأساسية لرعاياها.<sup>14</sup> أما عن علاقة اللاجئين بالأونروا وبالتحديد من ناحية التوظيف فتحدث رنده فرح في مقالها "علاقة مضطربة لكن ضرورية: الأونروا والفلسطينيون" كيف أن الوكالة قد وظفت اللاجئين في مناصب مختلفة، الأمر الذي جعل اللاجئين يعتقدون أنهم يملكون الوكالة: مع ذلك فإنه لا تزال هنالك فجوة في الجهاز الإداري بين الموظفين المحليين الفلسطينيين، وبين الموظفين الأجانب الذين يتقاضون أضعاف رواتب الفلسطينيين، ويحصلون على امتيازات وصلاحيات أوسع في صناعة القرار غير متوافرة للموظفين المحليين، كما أنهم على علاقة أقوى مع الممولين الغربيين الذين يرسمون في معظم الأحيان أجندات الأونروا.<sup>15</sup> أما فيما يتعلق بالأونروا وعلاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية، يمكن وصف العلاقة بأنها قائمة على التعايش السلمي، فكانت منظمة التحرير الممثل السياسي للاجئين الفلسطينيين، بينما كانت الأونروا الطرف القائم على توفير وضمان فرص العمل والتعليم والخدمات الصحية، ولم تتمكن الأونروا عبر برامجها الإغاثية من ترويض أو ضبط النضال الوطني الفلسطيني.<sup>16</sup>

من ناحية أخرى، عن علاقة الأونروا وإسرائيل تفيد رنده فرح في مقال "مراقبة الأونروا عن كثب" تتحدث عن نمط الهجمات والانتهاكات الموجهة من قبل إسرائيل نحو الوكالة، وأوردت مثلاً على ذلك هجوم الوزير يعالون والمنشور في صحيفة إسرائيل اليوم بتاريخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 والذي جاء فيه أن إسرائيل تنوي الطلب من الأمم المتحدة إغلاق الوكالة

---

<sup>14</sup> B. S. Chimni, "The Geopolitics of Refugee Studies: A View From the South", *Journal of Refugee Studies*, 11(4), (1998): 350-374

<sup>15</sup> فرح، رنده. "علاقة مضطربة لكن ضرورية: الأونروا والفلسطينيون." شبكة السياسات الفلسطينية. (6 ديسمبر، 2010)،

<http://goo.gl/eQyS5U>

<sup>16</sup> المصدر السابق.

متهمة إياها بأنها تقف كعقبة طريق أمام السلام، مستندين بهذا الاتهام إلى حجة أن الوكالة قد شوهت مصطلح اللاجئ، وأنه لا يوجد في العالم لاجئون يورثون أجيالهم اللاحقة صفة لاجئ غير الفلسطينيين.<sup>17</sup> بالإضافة إلى ذلك، فإن الهجمات الإسرائيلية على الوكالة تتقاطع مع الدعاية الإسرائيلية المعتادة والرافضة للأسباب الحقيقية والجزرية للصراع وتهجير الفلسطينيين، وتتفني مسؤوليتها عن عمليات التطهير العرقي التي حصلت عام 1948 والتي كانت نتيجتها تهجير ونكبة الفلسطينيين.<sup>18</sup>

---

<sup>17</sup> فرح، رندة. "مراقبة الأونروا عن كثب". شبكة السياسات الفلسطينية. (25 يناير 2012): <http://goo.gl/EZKTga>

<sup>18</sup> المصدر السابق.

## الفصل الثاني: خلفية تاريخية: الاستعمار الاستيطاني واللجوء الفلسطيني

لا تتفصل قضية نشوء اللاجئين الفلسطينيين عن تاريخ الاستعمار الاستيطاني والانتداب البريطاني على فلسطين، لذلك فإن دراسة أي جانب من جوانب قضية اللاجئين الفلسطينيين تتطلب تقديماً موجزاً حول المسببات التاريخية لعملية اللجوء، حيث يشكل المدخل التاريخي جزءاً من الإطار النظري العام لدراسة اللاجئين الفلسطينيين وفجوة الحماية القانونية. لكن، في ذات الوقت تجدر الإشارة إلى أن تاريخ الاستعمار الاستيطاني في فلسطين ودوره في نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين هو تاريخ طويل لا يمكن تقديمه أو اختصاره في فصل ضمن دراسة بحثية، لكن هذا التقديم التاريخي أمر لا بد منه.

يأتي هذا الفصل كمقدمة تاريخية مختصرة حول الاستعمار الصهيوني في فلسطين، واللجوء الفلسطيني. يتناول الباب الأول بدايات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ودور الانتداب البريطاني في تسهيل عمليات الاستيطان والتهجير، بالإضافة إلى أيديولوجيا وخطط التهجير القسري لعرب فلسطين.

### 2.1 الاستعمار الصهيوني والتهجير القسري

#### 2.1.1 الاستعمار الصهيوني في فلسطين

في مقدمة كتابه **مسألة فلسطين** يقول إدوارد سعيد "أن التجربة الفلسطينية بمكوناتها المختلفة، أصبحت تجربة وعي ذاتي منذ وصول الموجة الأولى من المستعمرين الصهاينة إلى شواطئ

فلسطين في أواخر سنوات القرن التاسع عشر، وهو ما جعل تاريخ الفلسطينيين يأخذ مساراً غريباً ومختلفاً عن التاريخ العربي.<sup>19</sup> وذلك من حيث كون استعمار فلسطين كان استعماراً استيطانياً إحلاليّاً بخلاف الحالات الاستعمارية التي شهدتها الدول العربية الأخرى، ومغادرة الاستعمار الأوروبي نهائياً بشكله التقليدي عقب استقلال تلك الدول.

ولأن التجربة الفلسطينية كانت ولا زالت تأخذ مسارات مختلفة عن غيرها من تجارب التحرر العربية والعالمية، لا بد من فهم إشكاليات وأبعاد تطور الأدوات والظروف التي تجعل من تلك التجربة دائمة الاختلاف. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأدوات التي تساهم في تشكيل وتحديد ملامح التجربة الفلسطينية فرضت على الفلسطينيين من قوى خارجية هدفها إحكام السيطرة على حياة الناس، والذين يشكلون الفاعل الأهم في تحديد ملامح تلك التجربة.

من خلال تتبع مسار وصول المهاجرين اليهود إلى فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر، ونشاطهم الإستعماري - الاستيطاني في فلسطين، يلاحظ مدى التوافق الذي يحمله هؤلاء المستوطنون مع الفكر الاستعماري الأوروبي. وبالعودة إلى بدايات القرن السابع عشر، ووصولاً إلى أواخر القرن التاسع عشر، يلاحظ مدى تطور الكيانات الاستيطانية بوصفها أحد أهم القواعد التي يعتمد عليها استمرار وجود الكيان، وذلك أن الاستعمار الاستيطاني وكمكون أساسي في الظاهرة الإستعمارية يقوم أساساً على تثبيت وتطوير المصالح الإستراتيجية والإقتصادية "بحيث يتحول إقليم معين بسكانه الأصليين إلى مستعمرة للسكان الذين هاجروا إلى الإقليم من الأصول الأوروبية."<sup>20</sup> وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاستعمار الاستيطاني قائم على أسس عنصرية تنطلق من تفوق الحضارة الأوروبية ومفهوم "عبء الرجل الأبيض". ذلك

<sup>19</sup> Edward Said, *The Question of Palestine* (London: Vintage, 1979), 1.

<sup>20</sup> مجدي حماد، النظام السياسي الاستيطاني في إسرائيل وجنوب أفريقيا (بيروت: دار الوحدة، 1981)، 45.

أن الأوروبيين من أمثال اللورد آرثر بلفور اعتبروا أن الاستعمار الاستيطاني هو حق للرجل الأبيض في نقل الحضارة للشعوب المتخلفة، وذلك باحتلال بلدانهم، "ولو كان ثمن ذلك القضاء على السكان الأصليين".<sup>21</sup>

كما اعتبروا أن رسالة الرجل الأبيض هي تمدين وتطوير الشعوب المتأخرة. فالاستعمار الاستيطاني هو أن يقوم الأوروبيون بالاستيطان في بلد معين وممارسة السلطة على سكانه الأصليين. "وتحتل عملية الاستيلاء على الأرض مكان الصدارة في الصراع بين المستوطنين وسكان البلاد الأصليين، تماماً كما فعلت فرنسا في الجزائر والنظام العنصري السابق في جنوب أفريقيا وروديسيا. وشكل الإستعمار الإستيطاني جزءاً لا يتجزأ من الإستعمار التقليدي في كينيا والجزائر وأنغولا".<sup>22</sup>

ومن هذا المنطلق اعتمدت الحركة الصهيونية خطاب تطوير سكان فلسطين كمبرر لموجات الهجرة اليهودية التي بدأت تجتاح فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر، وعملت على وضع مخططات ترحيل سكان فلسطين العرب من بلادهم، بغية إقامة وطن يجمع كافة يهود العالم. ففي رسالة أرسلها ثيودور هرتسل، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية حينذاك، إلى رئيس بلدية القدس يوسف الخالدي، في 19 آذار/مارس 1899 عبّر فيها عن أهمية هجرة اليهود إلى فلسطين:

إن الفكرة الصهيونية- التي أنا خادمها المتواضع- ليس لديها مشاعر عداة اتجاه الحكومة العثمانية، بل على العكس من ذلك تماماً، فهذه الحركة مهتمة في إيجاد موارد جديدة للإمبراطورية العثمانية عن طريق السماح لعدد محدود من اليهود

<sup>21</sup> المصدر السابق، 46.

<sup>22</sup> غازي حسين، الاستعمار اليهودي في فلسطين: من الاستعمار إلى الإمبريالية (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2003)، 14.

بالهجرة، محضرين معهم تكائهم وقدراتهم المالية، ومشاريعهم الإنمائية للبلد. ولا يشك أحد بأن الصالح العام للبلد سيكون ذو نتائج إيجابية.<sup>23</sup>

لم يتبنى الخطاب الصهيوني مزاعم الخطاب الاستعماري الأوروبي التقليدي الذي ادعى دوماً أن هدفه تطوير وتنمية المناطق الخاضعة لسلطته، بل كان الأمر لا يعدو كونه خطاب تفوق عنصري تجاه عرب فلسطين.

يمكن التأريخ للنكبة الفلسطينية من العام 1882، حيث كان يتواجد في فلسطين تجمع ديني من المهاجرين اليهود (أو اليشوف<sup>24</sup> كما يطلق عليه المؤرخين الإسرائيليون واليهود الغربيين) والذين قدر عددهم بما يقارب 24.000 نسمة، فيما كان عدد سكان فلسطين في تلك الفترة يصل إلى ما يقارب النصف مليون نسمة.<sup>25</sup> أخذ تعداد المجتمع الاستيطاني اليهودي في الازدياد منذ العام 1882، عبر عدة موجات من الهجرة والتي تعرف لدى المؤرخين

<sup>23</sup> يوسف أيوب، وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني: مرحلة الإرهاصات ج 1 (بيروت: دار الحداثة، 1984)، 186-188.

<sup>24</sup> اليشوف: **Yishuv**: كلمة عبرية تعني التوطن أو السكن. تشير إلى الجماعات اليهودية التي تستوطن فلسطين لأغراض دينية. ويستخدم اصطلاح اليشوف القديم للإشارة إلى الجماعات اليهودية التي كانت تعيش على الصدقات التي ترسلها لهم الجماعات اليهودية. كان اليشوف القديم يتكون من جماعتين منفصلتين: الأولى إشكنازية والأخرى سفارديّة، وكانت كل جماعة تنقسم بدورها إلى أقسام فرعية مختلفة حسب مصدر الصدقة التي تأتي لها.

لم يكن عند أعضاء اليشوف القديم أية مطامع سياسية لأن الغرض من وجودهم كان دينياً، وعلى العكس من هذا كان أعضاء اليشوف الجديد (وهو الاصطلاح الذي يطلقه الصهاينة على التجمع الاستيطاني الصهيوني ابتداءً من عام 1882)، إذ كانوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم جماعة قومية ذات برنامج سياسي محدّد يتلخص في إنشاء الوطن اليهودي. وركزوا جهودهم في تأسيس أبنية اقتصادية سياسية حضارية منعزلة عن العرب وعن أعضاء اليشوف القديم، وقد تسبّب هذا في حدوث توتر ثم صراع حاد أدى إلى نشوب القتال بينهم وبين العرب. تستخدم الكتابات الصهيونية كلمة يشوف للدلالة أن هنالك استمراراً يهودياً عبر التاريخ، وأن الوجود اليهودي في فلسطين كان مستمراً ومتصلاً، وفي الوقت نفسه مستقلاً ومنفصلاً عن تاريخ المنطقة العربية. للمزيد انظر: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، الجزء الثاني: "يهود أم جماعات يهودية؟" الباب الرابع: اليهود والجماعات اليهودية. عبد الوهاب المسيري. <http://goo.gl/JsfkxR>

<sup>25</sup> J. L. Abu- Lughod, " The Demographic Transformation of Palestine," in I. Abu Lughod , ed. *The Transformation of Palestine* (Evanston, IL: Northwestern University Press, 1971): 142

الإسرائيليون ب (ALIJAH)<sup>26</sup> وفيما يلي جدول يوضح أهم موجات الاستيطان في فلسطين في الفترة الواقعة بين (1882-1931).

### جدول 1.1: تقديرات أعداد المستوطنين المهاجرين إلى فلسطين (1882-1931)<sup>27</sup>

الموجة	الفترة الزمنية	العدد	البلد الأم
الموجة الأولى	1882 - 1903	25,000 مستوطن يهودي	معظمهم من أصول روسية
الموجة الثانية	1904 - 1914	35,000 مستوطن يهودي	معظمهم من دول شرق أوروبا
الموجة الثالثة	1919 - 1923	35,000 مستوطن يهودي	معظمهم من أصول روسية
الموجة الرابعة	1924 - 1931	85,000 مستوطن يهودي	يهود معظمهم بولنديين من ذوي الطبقة المتوسطة.

### جدول 1.2: تقديرات أعداد السكان في فلسطين (العرب واليهود) في الفترة (1922-1945)<sup>28</sup>

العام	عدد السكان الكلي	نسبة السكان الفلسطينيين	نسبة السكان اليهود المستوطنين
1922	757,182	%89	%11
1931	1,000,004	%84	%16
1945	1,764,520	%69	%31 <sup>29</sup>

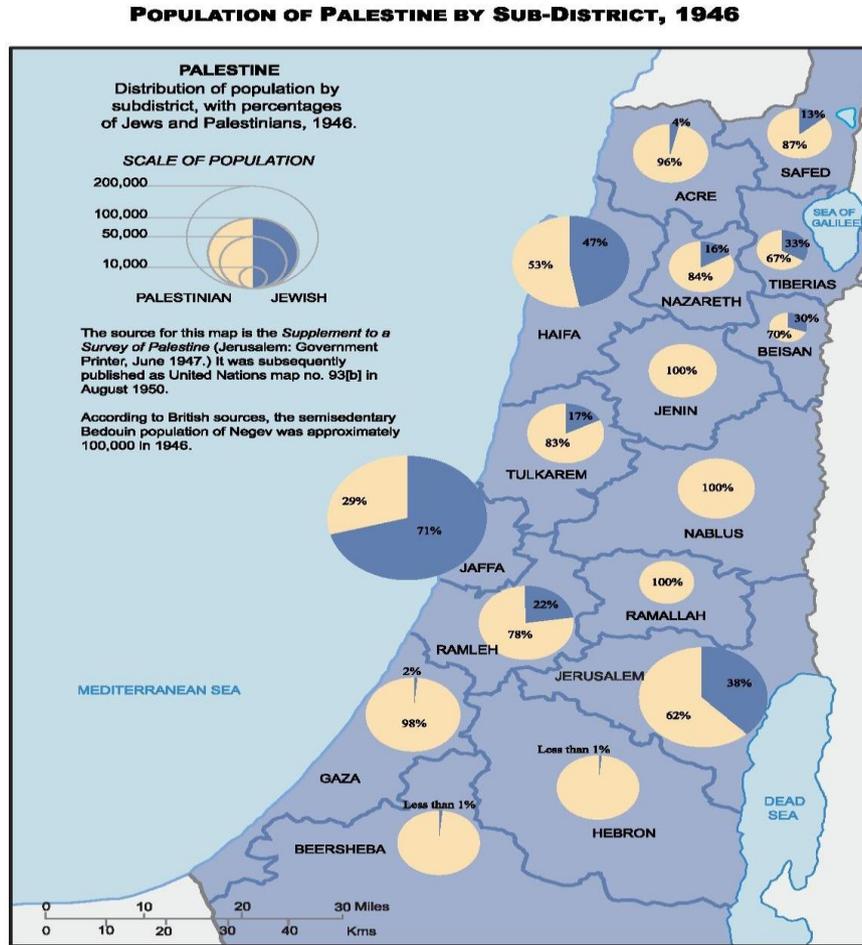
<sup>26</sup> **Aliyah**: كلمة عبرية تعني الصعود. والمعنى الأصلي يشير إلى الصعود للقدس للاحتفال بالأعياد اليهودية، واليوم أصبح معناها عودة اليهود إلى أرض إسرائيل. تعني الكلمة جمع شمل المنفيين من زوايا الأرض الأربعة ومساعدة اليهود على العودة لأرض الآباء والأجداد، وبناء الوطن القومي في البلد الذي طردوا منه قبل 2000 عام.

**For more info: DEFINING ALIJAH:** The meaning and history of Jewish return to Zion, International Christian Embassy Jerusalem, <http://int.icej.org/aid/defining-aliyah>

<sup>27</sup> Ibid, 156.

<sup>28</sup> Ibid.

Figure 1.1: Population of Palestine by Sub-District, 1946



SOURCE: BEFORE THEIR DIASPORA, INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES, 1984

كانت الهجرة الاستيطانية إلى فلسطين نتاجاً مباشراً للجهود المنظمة والمتواصلة التي بذلتها الحركة الصهيونية في سبيل إيجاد حل للمسألة اليهودية في أوروبا، والعمل على بناء وطن

<sup>29</sup>A Survey of Palestine: Prepared in December, 1945 and January, 1946 ( for more Information on the Anglo-American Committee of Inquiry 1. Institute for Palestine Studies: pp. 12–13.

قومي يجمع كافة يهود العالم في نطاق استعماري خارج القارة الأوروبية. فالحركة الصهيونية ضمن سياقات الإمبريالية الأوروبية، والقومية العلمانية، ومعاداة السامية هي: حركة سياسية يهودية، تعود بدايات نشأتها إلى القرن التاسع عشر. كما أنها تعد حركة قومية يهودية علمانية، جاءت كبديل للهوية الدينية اليهودية، وذلك في سياقات انتشار الإمبريالية الأوروبية، والدولة القومية العلمانية، ومعاداة السامية التي انتشرت بالأخص في روسيا وأوروبا الشرقية ونتج عنها أحداث أدت إلى هروب اليهود بأعداد كبيرة إلى أوروبا الغربية.

على الرغم من تزايد الأفكار التتويرية - التحررية وأثرها في استيعاب اليهود القادمين من أوروبا الشرقية، إلا أن الأعداد المتزايدة من "اللاجئين" اليهود أدت إلى ظهور ما يعرف بـ "المسألة اليهودية". لكن، الأمر الأكثر إلحاحاً في أذهان اليهود الأوروبيين هو قضية محاكمة الضابط الفرنسي من أصول يهودية ألفريد دريفوس<sup>30</sup> بتهمة الخيانة. في ذلك الوقت (1895) كان تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية يعمل مراسلاً لصحيفة نمساوية في باريس فاستغل هذه القضية عبر كتابه **الدولة اليهودية (1896)** لحشد تأييد يهود أوروبا لفكرة إقامة

---

<sup>30</sup> قضية دريفوس: الضابط الفرنسي اليهودي ألفريد دريفوس المتهم بالخيانة والتجسس لصالح ألمانيا. بدأت القضية عام 1895م عندما وجهت السلطات الفرنسية إلى الضابط تهمة التجسس لصالح ألمانيا. وقد أثارَت القضية مشاعر المعاداة للسامية لليهود في فرنسا حيث خرج الفرنسيون إلى الشوارع يهتفون (الموت لليهود). وتحولت القضية إلى قضية سياسية وليست مجرد قضية تجسس عادية حيث انقسم الشارع الفرنسي إلى معسكرين الأول يطالب بمحاكمة الرجل محاكمة طبيعية باعتباره شخصاً متهماً بالخيانة بغض النظر عن ديانتته. والمعسكر الثاني اعتبر القضية ملفقة وأن دوافعها هي دوافع عنصرية في المقام الأول. وتبدأ تفاصيل قضية دريفوس في عام 1894م عندما تمكنت خلية من المخابرات الفرنسية من اكتشاف نشاط دريفوس التجسسي بحصولها على وثائق من السفارة الألمانية في باريس تتضمن تقارير مكتوبة بخط يده. حكمت المحكمة العسكرية الفرنسية بتجريد دريفوس من رتبته العسكرية وبنفيه إلى (جزيرة الشيطان) قرب جويانا الفرنسية. ثم شدد الحكم عليه بالسجن عشر سنوات إضافية لثبوت ضلوعه بالتجسس لمصلحة العدو. وتمكن يهود فرنسا من إثارة حملة تشكيك في الاتهامات الموجهة إلى الضابط وشارك في الحملة اليهودية الكاتب الفرنسي أميل زولا، الذي اتهم قيادة الجيش الفرنسي (في مقاله (إنني أتهم)) بتفليق القضية من الأساس للإساءة إلى يهود فرنسا. وتحت ضغط تلك الحملة أعيدت محاكمة دريفوس أمام محكمة مدنية هذه المرة، فبرئ، وأعيد إليه اعتباره، ورفعت رتبته العسكرية. للمزيد انظر:

وطن قومي لهم في أحد النطاقات الاستعمارية خارج أوروبا، وهو ما يضمن لهم التحرر من معاداة السامية في القارة الأوروبية.<sup>31</sup> في العام 1897 نظم هرتزل في بازل - سويسرا المؤتمر الأول للحركة الصهيونية السياسية، والذي أصبح بموجبه رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، أي الذراع السياسي للحركة الصهيونية والتي تتمثل مهمتها في إنشاء وطن قومي لليهود ووضع الإستراتيجيات والخطوط العريضة لتحقيق ذلك.<sup>32</sup>

ومن هنا يمكن الحديث عن الصهيونية السياسية والتي هي حسب تعريف وايزمان يقصد بها تحويل المسألة اليهودية من مسألة محلية إلى جزء من المشروع الاستعماري الأوروبي، وبالتالي تحويلها إلى مسألة عالمية.<sup>33</sup> وعليه فإن الصهيونية السياسية تتعامل مع اليهود على أنهم مجموعة تشكل فائضاً بشرياً في أوروبا، ومن أجل التخلص منه هو بحاجة إلى إنشاء دولة وظيفية تحتويه. لذلك رأى الدبلوماسيون الصهاينة بأن المشروع الصهيوني مشروعاً مهماً لتخليص أوروبا من الفائض البشري. وبهذا شكل الناشطون والدبلوماسيون ما يشبه حلقة وصل بين العالم الغربي، والجمهور اليهودي المستهدف في شرق أوروبا، وبفعل نشاطهم وخبرتهم تمكنوا من إقناع اللورد آرثر بلفور بإصدار وعداً لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.<sup>34</sup>

---

<sup>31</sup> D, Vital, *The Origins of Zionism* (Oxford: Oxford University Press, 1975), 214.

<sup>32</sup> Ibid, 216.

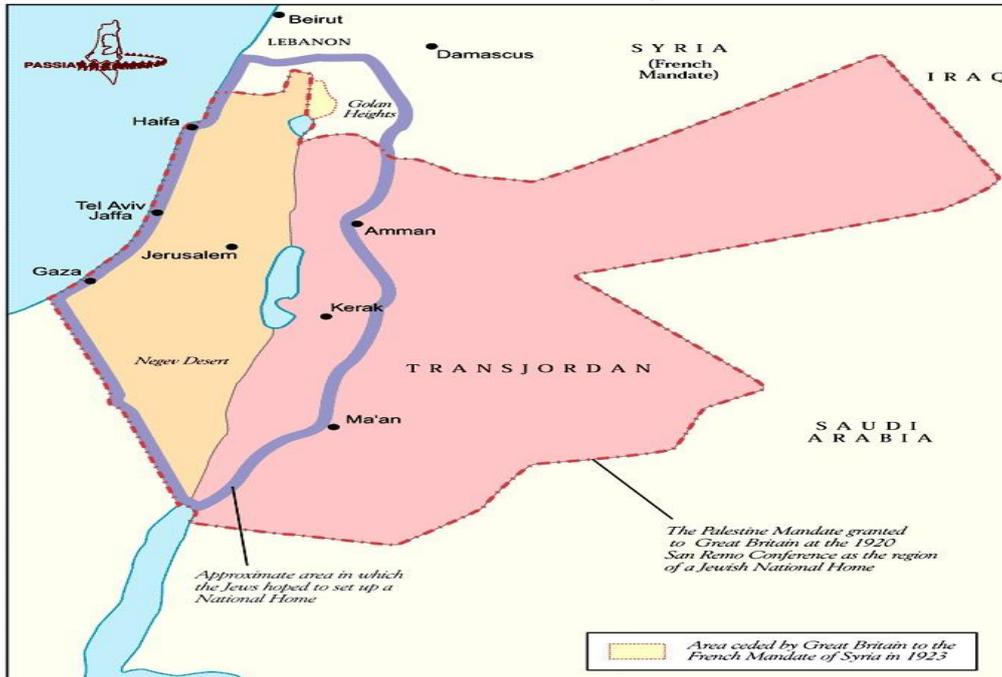
<sup>33</sup> عبد الوهاب المسيري. *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية*. المجلد السادس، الجزء الثاني: تاريخ الصهيونية. <http://goo.gl/8o6S2z>

<sup>34</sup> المصدر السابق.

## 2.1.2 الإنتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني

تلاقت الهجرة الإستيطانية بفضل التخطيط والجهود المستمرة لإحياء الوطن القومي اليهودي من قبل المنظمة الصهيونية العالمية مع الإنتداب البريطاني الذي فرض سلطته على فلسطين أعقاب الحرب العالمية الأولى (1922-1948)، ونجح اليهود في استقطابه لصالح تأسيس الوطن القومي المنشود لكافة يهود العالم. تحت التأثير المباشر والقوي من قبل بريطانيا وفرنسا وانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى (24- تموز- 1922)، عملت عصبة الأمم على إنشاء نظام الإنتداب، وأقرت بوضع فلسطين وغيرها من بلدان المنطقة تحت سلطة الانتدابيين البريطاني والفرنسي،<sup>35</sup> كما توضح الخارطة أدناه.

Figure 1.2: Palestine under British Mandate 1923- 1948.<sup>36</sup>



<sup>35</sup> Samih Farson, , & Christina Zacharia, *Palestine and Palestinians* (USA: Westview Press, 1997), 72.

<sup>36</sup> Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA). "Palestine under British Mandate 1923-1948), Last Modified (25 May, 2016) [http://www.passia.org/palestine\\_facts/MAPS/1923-1948-british-mandate.html](http://www.passia.org/palestine_facts/MAPS/1923-1948-british-mandate.html),

وصل الإنتداب البريطاني في فلسطين إلى نهايته بحلول أيار 1948، وذلك عندما سلمت بريطانيا سلطتها على فلسطين إلى الأمم المتحدة. تجدر الإشارة إلى أن الغرض الرسمي من فرض الإنتداب كان يهدف إلى إعداد أراضي العدو السابق (الإمبراطورية العثمانية) وتأهيلها للحكم الذاتي وتعزيز الجوانب السياسية والإستراتيجية والاقتصادية والحضارية للبلد المنتدب والعمل على وضع ركائز تنفيذ وعد بلفور الذي نص على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين،<sup>37</sup> حسب ما ورد في مقدمة صك الإنتداب.

يعكس نص صك الإنتداب الآلية التي عملت من خلالها القوات البريطانية على وضع الركائز الأساسية لتنفيذ وعد بلفور الصادر في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني للعام 1917، والذي ينص على إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، للمزيد (انظر ملحق رقم 2).

بالعودة إلى أهداف الإنتداب المنضوية تحت لواء تأهيل البلد المنتدب ليصبح قادراً على إنشاء نظام حكم ذاتي ذو جوانب سياسية واقتصادية وحضارية قوية، يجب توضيح الأهمية التي يمثلها انتداب فلسطين لبريطانيا، وعلاقة ذلك بتسهيل دخول اليهود إلى فلسطين. في كتابه **فلسطين والفلسطينيون** يشرح د. سميح فرسون الأهمية التي تمثلها فلسطين لبريطانيا أن:

الإهتمام الرئيسي لبريطانيا في فلسطين - بالرغم من التبريرات الدينية والثقافية في وعد بلفور - كان اهتماماً استراتيجياً، بحيث تمثل فلسطين منطقة دفاعية عازلة فيما يتعلق بمناطق نفوذ الإمبراطورية البريطانية في الشرق، أي الهند، ومصر وقناة السويس بوصفها الطريق البحري الأقصر إلى الهند. يضاف إلى ذلك قرب فلسطين من العراق والتي تحوي شركة النفط العراقية المملوكة من قبل بريطانيا.<sup>38</sup>

---

<sup>37</sup> B. J. Smith, *The Roots of Separatism in Palestine, British Economic Policy, 1920-1929* (Syracuse: Syracuse University Press, 1993), 67.

<sup>38</sup> Samih, & Zacharia, *Palestine and Palestinians*.74

في هذا السياق يظهر مدى تضافر الجهود البريطانية والصهيونية فيما يتعلق بإمكانات النمو الإقتصادي في فلسطين "الخميرة"، أي توفير التعليم العالي للمهاجرين اليهود، وتكنولوجيا المعرفة، ورأس المال الذي من شأنه أن ينتج "كعكة" اقتصادية لتكون مشتركة مع الفقراء والمتخلفين الفلسطينيين حسب تعبيرهم<sup>39</sup>. في الواقع، فإن كلاً من المستعمر البريطاني والمستوطن الصهيوني اعتقدا بأن فلسطين ستكون قادرة على استيعاب أكبر قدر من السكان، بما في ذلك المهاجرين - المستوطنين اليهود. وذلك من خلال تطوير الإمكانيات الاقتصادية التي رأى فيها البريطانيون الأداة المساعدة على حل تناقض الإلتزامات المزدوج الذي قطعه بريطانيا للفلسطينيين حول تقرير المصير، ولليهود حول إقامة وطن قومي.<sup>40</sup> لم يستطع الانتداب البريطاني أن يحقق أو يرسى مقومات بناء دولة مستقلة لسكان فلسطين العرب، ولم يعطيهم أي حق في إقامة وطن مستقل على العكس من اليهود الذين وفر لهم كافة مقومات وتسهيلات إقامة الدولة والاستقلال.

<sup>39</sup> Ibid.

<sup>40</sup> المصدر السابق، 75.

## 2.2 التهجير القسري: الأيديولوجيا وخطط التهجير

### 2.2.1 أيديولوجيا التهجير القسري

تتمحور استراتيجيات خطط التهجير الصهيونية حول العمل على تفرغ الأراضي من السكان العرب، بالتركيز على القرى في المرحلة الأولى، ومن ثم المدن الكبيرة في المرحلة الثانية. بحيث يتم طرد هؤلاء السكان إلى الدول العربية المحيطة (الأردن، سوريا، العراق). ذلك أن وجود السكان العرب يتعارض مع أهداف الحركة الصهيونية بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ومع مخططاتها الإستيطانية ذات الطابع الإحلالي.

يلاحظ من خلال تتبع مذكرات مؤسسي وناشطي الحركة الصهيونية بأن الخطوة الأولى في عملية التهجير - التي كانت طويلة المدى وبدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر - كانت تركز على إنكار وجود سكان عرب في فلسطين، وتقديمها في خطاباتهم وكتاباتهم على أنها صحراء خالية من السكان، وبجاجة لإعمار. وإن تم ذكر السكان في خطاباتهم فقد تم تصويرهم على أنهم متخلفين غير متحضرين، لا علاقة لهم بالأرض. فمثلاً، يقول هرتزل في كتاب "دولة اليهود": "أن أرض إسرائيل هي وطننا التاريخي.. ويجب علينا إنشاء جدار في آسيا لحماية أوروبا يكون بمثابة حصن منيع للحضارة أمام الهمجية".<sup>41</sup> تتلخص أهم أهداف خطط التهجير في النقاط التالية:

- تقليص عدد السكان العرب وتفرغ الأرض المملوكة والمزروعة من قبل العرب،

وتحريرها لسكن اليهود.<sup>42</sup>

<sup>41</sup> Theodor Herzal, *The Jewish state: An Attempt at a Modern of the Jewish Question* (New Orleans, Louisiana: Quid Pro Books, 2014):70.

<sup>42</sup> يوسف فايتس فايتس، *يومياتي ورسائلي إلى الأولاد: يوميات فايتس ليوم 21 تشرين الأول 1937* (تل أبيب: مساده، 1965)، 31.

- معالجة مشكلة النطاق المالي لمشروع التهجير والتي برزت من خلال مناقشات "لجنة الترحيل".<sup>43</sup>

- ضمان "امتلاء فلسطين باليهود بالتدريج، في الوقت الذي يجب إيجاد مكان ما ليذهب السكان العرب إليه، إذ لا يمكن إبادتهم، ولن يموتوا عن بكرة أبيهم."<sup>44</sup>

## 2.2.2 خطط التهجير الصهيونية

تهجير سكان فلسطين العرب لم يكن على دفعة واحدة، بل على دفعات في فترات زمنية متفرقة، وهذا ما عكسته خطط التهجير التي وثقت في كتابات وتقارير ووثائق قادة ونشطاء الحركة الصهيونية في فلسطين، فيما يلي أهم خطط التهجير التي اعتمدها الصهاينة لترحيل وتهجير السكان العرب وتفرغ الأراضي من مالكيها. (للمزيد حول خطط التهجير والآليات والنتائج انظر: نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين: مفهوم "التزانسفير" في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1948).

تشترك الخطط التهجيرية الصهيونية التي أُعدت خلال الفترة الواقعة منذ عام 1930 وحتى عام 1948 بعدة أهداف رئيسية كان منها: التهجير القسري لسكان فلسطين العرب سواء الذين كانوا يسكنون القرى أو السهول وإيجاد مكان ما ليذهب إليه السكان العرب في البلاد العربية

---

<sup>43</sup> نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين: مفهوم التزانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1948 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992)، 79.

<sup>44</sup> المصدر السابق، 109.

المجاورة كما ورد في خطة إدوارد نورمان للترحيل إلى العراق 1934-1948<sup>45</sup>، وخطة بن جورين 1943-1948.<sup>46</sup> كما أن تلك الخطط اتخذت من تأثيرات ومخرجات لجنة شو للتحقيق ولجنة بيل الملكية أرضية للإطلاق في تنفيذ مخططات الترحيل كما في خطتي وايزمن للترحيل عام 1930، وخطة سوسكين للترحيل عام 1937.<sup>47</sup> ( للمزيد عن لجنة شو للتحقيق، ولجنة بيل الملكية: انظر ملحق رقم 4، وملحق رقم 5).

بالإضافة لتلك الخطط، كانت قد بدأت الهجمات العشوائية كانون الأول 1947-نيسان 1948، وذلك حينما أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة تبنيها تقسيم فلسطين بين اليهود والعرب، إلى دولتين إحداهما فلسطينية عربية، والأخرى يهودية، بينما تعتبر مدينتا القدس وبيت لحم منطقة دولية، وذلك بحسب قرار التقسيم 181 الصادر بتاريخ 29 تشرين الثاني 1947.<sup>48</sup> سرعان ما تبين أن البلد قد جرّت إلى حرب شاملة من قبل اليبشوف الذي اكتملت استعدادته، والذي كانت قواته المسلحة، الهاغاناه، تتمتع بتفوق عسكري وإداري حاسم على قوى المقاومة المحلية العربية الفلسطينية. قامت الهاغاناه بدور رئيسي في اندلاع حرب عام 1948.<sup>49</sup>

أخيراً، وقبل مغادرة القوات البريطانية لفلسطين كانت قد بدأت حملة عسكرية شنتها الهاغاناه على عرب فلسطين، وضعت تفاصيلها في "الخطة د" أو ما يعرف بـ "توخنيت دالت"، والتي خطط لها أول مرة عام 1942 واعتمدها قيادة الهاغاناه في 10 آذار 1948. تقضي الخطة بالاستيلاء على المنافذ الحيوية والرئيسية في البلد وعلى شبكة الطرق قبل مغادرة البريطانيين،

<sup>45</sup> مصالحة، طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1948، 70-73.

<sup>46</sup> المصدر السابق.

<sup>47</sup> المصدر السابق، 109.

<sup>48</sup> رفض العرب القرار، بينما قبل اليهود به. للمزيد حول تفاصيل القرار انظر ملحق رقم (3).

<sup>49</sup> المصدر السابق، 140.

أما لقواعد الأساسية الإستراتيجية للخطة فكانت تقضي بتوسيع الدولة اليهودية إلى أبعد من حدود التقسيم، و بنسف و حرق و تدمير القرى العربية و طرد السكان العرب المحليين إلى خارج حدود الدولة إذا ما واجهت هجمات الهاغاناة أي معارضة "مقاومة"، كما أن الخطة تضمنت أيضاً تفاصيل للإستيلاء على المدن العربية و طرد السكان من الضواحي الواقعة على جانبي طرق المواصلات.<sup>50</sup>

عكست خطط التهجير النهج الصهيوني العام المتمتت حيال الفلسطينيين، فقد كان الهدف من خطط التهجير السعي لإيجاد تسوية أو حل جذري لتسوية المشكلتين الديموغرافية والوطنية الفلسطينية. كما تتبئ خطط التهجير عن سعي القيادة الصهيونية المستمر منذ وعد بلفور لضرب وإخماد مطالب سكان البلد الأصليين. فالمحاولة التي جرت للوصول إلى اتفاق مع زعماء عرب خارج فلسطين، كاتفاقية وايزمن - فيصل المبدئية في كانون الثاني/ يناير 1919 ضمن إطار مناطق حكم القوات البريطانية في الشرق، والتي كانت جزءاً من النهج الإستراتيجي للسياسات الصهيونية، فانتهج زعماء الحركة الصهيونية سياسة تستند إلى العلاقة ببريطانيا، وأجروا مباحثات ومفاوضات معمقة مع المسؤولين البريطانيين من أجل الوصول إلى حل "مشكلة السكان العرب" في فلسطين من خلال ترحيلهم إلى بلاد مجاورة.<sup>51</sup>

<sup>50</sup> المصدر السابق، 166-167.

<sup>51</sup> نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1948 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992)، 18.

### 2.3 قرار التقسيم: القرار 181

مع حلول الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا قد أنهت جميع الإجراءات اللازمة لتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، حسب ما ورد في صك انتدابها على فلسطين، الذي يضمن العمل على تنفيذ وعد بلفور. فقد نجحت إدارة الإنتداب في مساعدة اليهود على مصادرة الأراضي لصالح بناء المستوطنات اليهودية، والتأسيس لاقتصاد يهودي منفصل عن اقتصاد سكان فلسطين الأصليين، وتمكين اليهود من إنشاء المؤسسات الإجتماعية، والإدارية، والسياسية، والعسكرية التي ستشكل فيما بعد نواة دولة إسرائيل.<sup>52</sup>

في شباط 1947 بادرت بريطانيا إلى دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل عقد دورة استثنائية لإعداد دراسة أولية حول فلسطين من أجل مناقشتها في الدورة العادية التالية للجمعية العامة. عقب نقاش استمر لمدة شهرين في الجمعية العامة في 29 تشرين الثاني/ 1947 تم تبني القرار 181، والذي يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية.<sup>53</sup>

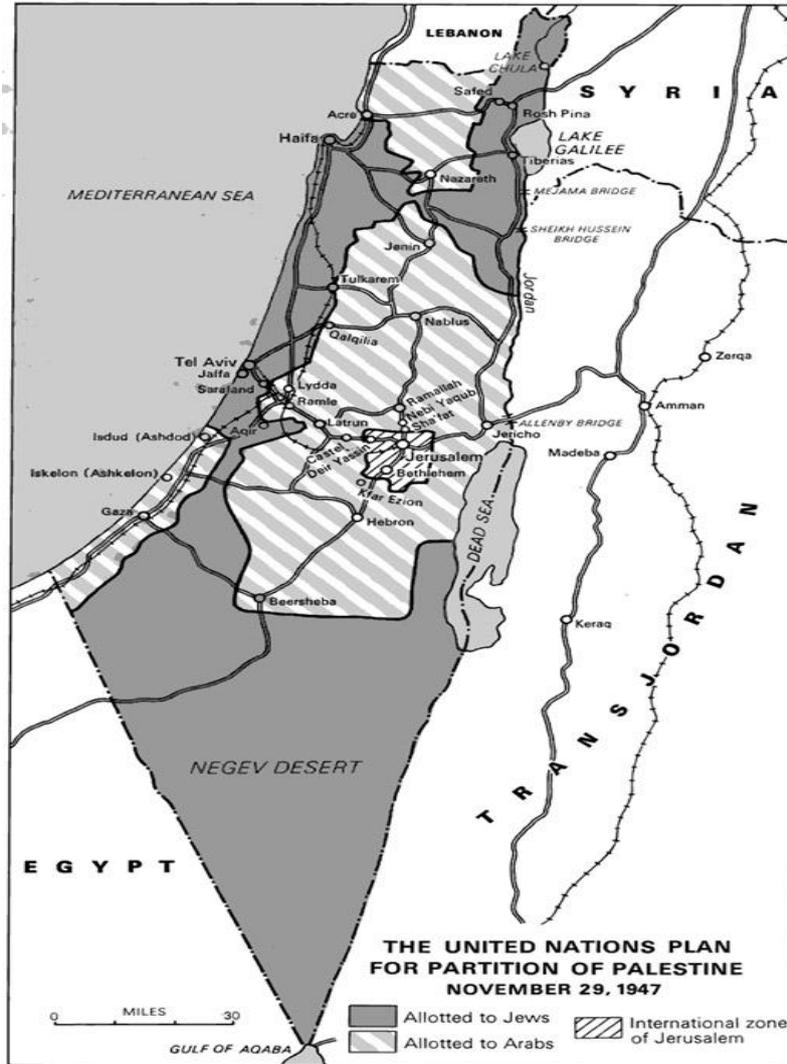
تلا انسحاب قوات الانتداب البريطانية من فلسطين في 15 أيار، 1948، وبالتحديد بعد ستة أشهر ازدادت وتيرة أعمال القتل والتخريب وحرب العصابات التي شنتها قوات الهاجاناة والبالماخ ضد السكان العرب. عندما توقف القتال نهائياً وأعلنت هدنة رسمية، كانت إسرائيل قد تم إعلانها كدولة، وسيطرت على معظم أراضي فلسطين الانتدابية، أي على مساحة أكبر من تلك التي خصصها قرار التقسيم للدولة اليهودية. أما المناطق التي لم تسقط خلال الحرب، أي

<sup>52</sup> المصدر السابق.

<sup>53</sup> ليكس تاكنبرغ، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003)، 17.

الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد أصبحت الضفة الغربية تحت السيطرة الأردنية، فيما وقع قطاع غزة تحت السيطرة المصرية. وكان نحو 750000 من الفلسطينيين قد شردوا قسراً.<sup>54</sup>

Figure 1.3: Palestine Partition Plan<sup>55</sup>



تبعات عمليات التهجير القسري لسكان فلسطين العرب، وقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية هي ما يمكن أن نطلق عليه أولى جوانب دراسة قضية

<sup>54</sup> المصدر السابق، 18-19.

<sup>55</sup> UN GA Resolution 181 (Partition Plan of Palestine, Europe Institute for Research. <http://goo.gl/yMb7IH>)

اللاجئين الفلسطينيين، سواء من ناحية تاريخية أو ناحية قانونية. لكن، على الجانب الآخر فإن دراسة الجوانب التاريخية لقضية اللاجئين تحديداً الجوانب المرتبطة بالاستعمار الصهيوني والإنتداب البريطاني وخطط التهجير القسري ليست كافية، بل يجب إسنادها بجوانب أخرى ساهمت وتساهم في تشكيل قضية اللاجئين، والمقصود بالجوانب الأخرى هنا الأونروا، نشأتها وتمويلها والعوامل المؤثرة في رسم سياسات الأونروا تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وهذا ما سيتناوله الفصل التالي من الدراسة.

## الفصل الثالث: الأونروا (النشأة، التمويل والإدارة)

يأتي هذا الفصل بمثابة إسناد للفصل السابق الذي تناول الجانب التاريخي في نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث يعتبر هذا الفصل بمثابة مقدمة لبحث علاقة الأونروا في تعزيز أو تقويض الحماية القانونية للاجئين فلسطين. يتناول الفصل الثالث موجز تاريخي عن نشأة الوكالة، تمويلها والعوامل المؤثرة على رسم السياسات والبرامج التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين، وهل فعلاً ساهمت الوكالة في عسكرة المخيمات وتحويلها إلى بؤر عسكرية، أم العكس. هذه الجوانب من شأنها أن توضح أين يقع موضوع الحماية القانونية على سلم أولويات الوكالة، ومن ثم نقاش ودراسة مفهوم الحماية وتطبيقاته من وجهة نظر الأونروا ومقارنته مع نظام حماية اللاجئين الدولي في الفصل التالي.

### 3.1 الأونروا: النشأة والتأسيس

أسست وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) بموجب القرار رقم 302 (4) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 كانون الأول 1948. حيث كان الهدف من تأسيسها تقديم الإغاثة المباشرة والتشغيل للاجئين الفلسطينيين. جاء التأسيس استناداً إلى التقرير الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لإجراء المسح الاقتصادي للشرق الأوسط وبناء على تقرير الأمين العام عن مساعدة اللاجئين الفلسطينيين.<sup>56</sup> بدأت الأونروا عملياتها في أيار 1950. عندما أنشأت الوكالة كانت التوقعات ألا تطول ولايتها إلا لبضع سنوات، لأنه

<sup>56</sup> وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "من نحن" تاريخ الوصول (6 سبتمبر، 2014)،

<http://www.unrwa.org/ar/who-we-are/advisory-commission/general-assembly-ares302-iv>

كان من المخطط أن تستمر ولايتها لوقت قليل لحين إتمام عملية دمج اللاجئين الفلسطينيين (اجتماعياً واقتصادياً) في المجتمعات المضيفة. لكن، مع استمرار غياب حل شامل للقضية الفلسطينية بما في ذلك قضية اللاجئين، تستمر الجمعية العامة للأمم المتحدة بتجديد ولاية الوكالة سنوياً.<sup>57</sup>

عند النظر إلى تكاليف الأونروا لا نجد أن من مهامه إيجاد حل شامل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي بما في ذلك قضية اللاجئين، بل يعتبر ذلك من مهام مسؤولية طرفي النزاع والفواعل السياسية الأخرى. يركز عمل الأونروا الأساسي في تقديم المساعدات وتلبية الحاجات والمتطلبات الإنسانية من خلال برامجها الأساسية في مجالات المساعدة والتنمية البشرية، ونطاق التدخل والتعاون مع السلطات الحكومية في مناطق عملها. كما توفر القروض الصغيرة والبنية التحتية وتعمل على تحسين المخيمات والدعم المجتمعي والاستجابة الطارئة بما في ذلك في أوقات النزاع المسلح.<sup>58</sup> في حالات أخرى، نجد الأونروا تتدخل لدى السلطات المضيفة بالنيابة عن الأفراد والمجموعات من اللاجئين الذين يعيشون في ظروف غير آمنة ويكونون بحاجة إلى حماية. للمزيد حول أماكن تواجد اللاجئين وأعدادهم بالتفصيل، انظر: ملحق رقم 6.

---

<sup>57</sup> المصدر السابق.

<sup>58</sup> المصدر السابق.

## 3.2 سياسة الإدارة داخل الوكالة

يناقش هذه الباب الخطوط العريضة لسياسة الإدارة داخل الأونروا وأثر تلك السياسات على موضوع الحماية القانونية والبرامج التي تنفذها في مناطق عملياتها الخمس (الأردن، لبنان، سوريا، الضفة الغربية، قطاع غزة)، كما يستعرض أهم ممولي الأونروا ودورهم في رسم السياسات العامة للوكالة.

### 3.2.1 التمويل والإدارة

تتلقى الوكالة التمويل بشكل أساسي من خلال التبرعات الطوعية، ومعظم هذه التبرعات من الدول المانحة وبعض الشركاء الآخرين. تقسم الجهات التي تتبرع/ تمول الأونروا إلى خمسة أقسام: مؤسسات الأمم المتحدة مثل (اليونيسيف)، الحكومات، المنظمات غير الحكومية، الأفراد، ومؤسسات أخرى.<sup>59</sup>

تصنف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وألمانيا والسويد على أنها الدول الخمس الأكثر تبرعاً للأونروا.<sup>60</sup> حيث تبرعت الولايات المتحدة على سبيل المثال في العام 2014 بحوالي (408,751,396) مليون دولار، فيما تبرع الاتحاد الأوروبي بحوالي (139,402,221) مليون دولار

<sup>59</sup> UNRWA. "How We Are Funded." Last Modified (November 12, 2015), <http://www.unrwa.org/ar/how-you-can-help/how-we-are-funded>

<sup>60</sup> UNRWA. "Government Partners." Last Modified (November 12, 2015), <http://www.unrwa.org/how-you-can-help/government-partners>

من إجمالي الموازنة العامة للوكالة<sup>61</sup>. (للمزيد عن قيمة التبرعات التي حصلت عليها الأونروا حتى تاريخ 31 كانون الثاني 2014<sup>62</sup>، انظر ملحق رقم 7.

يمكن تفسير علاقة الأونروا بالدول والمؤسسات التي تتلقى من التبرعات لصالح تنفيذ برامجها في المخيمات، ومدى تأثير تلك التبرعات على السياسات الداخلية للوكالة على أنه تسييس للمساعدات لكن بشكل غير مباشر. في هذا السياق يقول Mark Duffield أن "التدخل الإنساني أصبح وبشكل متزايد جزءاً مهماً من سياسات الحكومات الغربية من أجل تغيير/تحويل الصراعات، وتقليل العنف ووضع قواعد للتنمية الليبرالية."<sup>63</sup>

هذا التغيير في دور المساعدات أصبح يُعرّف على أنه: "New Humanitarianism"، وعليه فإن توجهات الأونروا من أجل توصيل المساعدات الإنسانية من خلال برامجها تضعها في صراع مع مصالح الحكومات الغربية والذين هم من الداعمين الرئيسيين للوكالة، ويظهر هذا الصراع بشكل واضح في كل من قطاع غزة وسوريا.

مثلاً يتأثر اللاجئون الفلسطينيون في سوريا بالصراع القائم حالياً، حيث تتبادل أطراف الصراع القتال والقصف بالأسلحة الثقيلة وتتخذ بعض أطراف الصراع من المخيمات نقطة للقتال، مثل

---

<sup>61</sup> تم التركيز في هذا القسم على التمويل الغربي دون التمويل العربي وذلك أن حجم التمويل الغربي للأونروا يشكل أكثر من نصف الموازنة العامة، وبناء على حجم التبرعات فإن حجم الضغوطات التي يمارسها الغرب على الأونروا أكبر من حجم الضغوطات التي قد تمارسها الدول العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة وأهمية دراسة أثر التمويل العربي على الأونروا، لكن هذا الجانب يحتاج لدراسة منفصلة وموسعة أكثر.

<sup>62</sup> UNRWA. "Funding Trends." Last Modified (November 12, 2015), <http://www.unrwa.org/how-you-can-help/government-partners/funding-trends>

<sup>63</sup> Duffield, Mark. "Governing the Borderlands: Decoding the Power of Aid Paper presented at a Seminar on: Politics and Humanitarian Aid: Debates, Dilemmas and Dissension. 2001"

مخيمات اليرموك ودرعا وعين التل وسبيينة.<sup>64</sup> دفع هذا الوضع بالحكومة السورية وداعش لفرض الحصار على المخيمات (اليرموك نموذجاً) مما أدى إلى إعاقة الأونروا وعدم تمكنها من إدخال المساعدات للمخيم لأشهر عدة، من هنا نلاحظ أن التدخل الإنساني أصبح شيئاً ثانوياً بالنسبة للمصالح السياسية لدى الأطراف المتنازعة.

بسبب الصراع الدائر في مخيم اليرموك فإن مجموع ما بقي من سكان المخيم حتى العام 2015 حوالي 18000 لاجئ فلسطيني، وكنتيجة للحصار المفروض لم تتمكن الأونروا من إدخال المساعدات إلى المخيم، بل اتخذت من أماكن قريبة مقرات لها لتوزيع المساعدات على اللاجئين في حال تمكنوا من الخروج من المخيم. تقول الوكالة في نداء تمويل اليرموك الطارئ بأنه في حال "دخلت الأونروا إلى المنطقة فسيواجه المدنيون مخاطر الوصول إلى نقاط التوزيع"<sup>65</sup>، تتابع القول بأنه "لا يزال الوصول يمثل تحدياً صعباً، حتى في المناطق المحاذية لمخيم اليرموك، إذ أن العديد منها لا تزال غير آمنة إلى حد كبير."<sup>66</sup>

لا يقتصر موضوع صعوبة وصول المساعدات الإنسانية للاجئين على مخيم اليرموك فقط، بل أيضاً يمتد ليشمل مخيمات أخرى مثل مخيم عين التل الواقع على بعد 12 كيلو متر من مدينة حلب، حيث تقول الوكالة في بيان صادر عنها بتاريخ 30 نيسان 2013 أنه تم تشريد ما يقارب ستة آلاف لاجئ فلسطيني من مخيم عين التل بتاريخ 26 نيسان 2013، يكمل البيان:

<sup>64</sup> وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "الأزمة في سوريا". تاريخ الوصول (29 تشرين الثاني 2015)،

<http://www.unrwa.org/ar/syria-crisis>

<sup>65</sup> وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا. "اليرموك: نداء طارئ للتمويل". تاريخ الوصول (1 ديسمبر، 2015)،

[http://www.unrwa.org/sites/default/files/yarmouk\\_emergency\\_call\\_for\\_funds\\_hi\\_res\\_ar.pdf](http://www.unrwa.org/sites/default/files/yarmouk_emergency_call_for_funds_hi_res_ar.pdf)

<sup>66</sup> المصدر السابق.

"تكتفت الاشتباكات المسلحة التي كانت تسود طيلة الأشهر الماضية، وبلغت ذروتها بقيام جماعات المعارضة المسلحة باحتلال مخيم عين التل في ساعات الصباح الأولى من يوم 26 نيسان، وفور احتلالها للمخيم قامت تلك الجماعات بإعلانه منطقة عسكرية. وحدث تبادل للنيران بين القوات الموالية للحكومة والتي كانت متواجدة داخل المخيم..... تستمر جهود استجابة الأونروا وسط التقارير التي تقيد بأن أعدادا كبيرة من اللاجئين المشردين قد يكونون محصورين بدون مساكن ملائمة في المناطق الريفية حول مدينة حلب حيث لا يزال النزاع العسكري الكثيف مستعرا.

إن الأحداث التي جرت في عين التل تعكس التجربة المريرة والمأساوية لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين الأخرى - كمخيم درعا ومخيم اليرموك في دمشق ومخيمات الحسينية وخان الشيخ وسبينة والسيدة زينب في محيط دمشق الأوسع. إن ما حدث في عين التل لهو المثال الأخير لدورة العنف الكارثي الذي يطغى على سلوك كافة أطراف النزاع والذي أحال مخيمات اللاجئين الفلسطينيين إلى مسارح للنزاع تستخدم فيها الأسلحة الثقيلة مما يتسبب بمعاناة كبيرة للمدنيين الفلسطينيين. وفي الوقت الذي تستمر فيه الأونروا بالاستجابة للأزمات الإنسانية التي تؤثر على الفلسطينيين في سورية، فإنها تدين سياسة الاقتتال المسلح في المناطق المدنية، مثلما تدين فشل كافة الأطراف في حماية سلامة وأرواح المدنيين السوريين والفلسطينيين على حد سواء. إن القانون الدولي الإنساني يلزم كافة الأطراف بحماية المدنيين، ونحن نطالب كافة تلك الأطراف بالوفاء بهذا الالتزام.

وتناشد الأونروا وبصورة عاجلة كافة الأطراف بإيقاف المعاناة الإنسانية التي يتسبب بها النزاع في سورية، وبإلزام بحل خلافاتهم عن طريق الحوار والمفاوضات السياسية.<sup>67</sup>

يعكس البيان السابق الصعوبات التي تواجهها الأونروا على مستوى توزيع المساعدات على اللاجئين أثناء الحروب والنزاعات المسلحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأونروا تواجه فجوة في موزانتهما العامة تؤثر أيضاً على كمية ونوعية المساعدات التي يتم تقديمها للاجئين الفلسطينيين. يمكن الاستدلال على تلك الفجوة ومدى تأثيرها من خلال تتبع بيانات نداءات الإستجابة الطارئة التي تطلقها الأونروا فيما يتعلق بأزمات اللاجئين الفلسطينيين سواء في سوريا أو قطاع غزة. مثلاً أطلقت الأونروا في 14 كانون الثاني من العام 2016 مبادرتين للحصول على 800 مليون دولار من أجل سوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة لمساعدة أكثر من 95% من لاجئي سوريا الفلسطينيين والبالغ عددهم 450,000، كما تحاول الوصول إلى "الآلاف المحاصرين في مناطق النزاع النشط حيث يواجهون معاناة هائلة. كما أن حوالي

<sup>67</sup> وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأونروا. "الأونروا تدين التشريد الجماعي للاجئين الفلسطينيين في سوريا". تاريخ الوصول (29 تشرين الثاني 2015)، <http://goo.gl/15j6Aj>

عشرات الآلاف من الأشخاص قد فروا إلى الأردن ولبنان... وفي حين كان ما يقارب من 80,000 شخص في غزة في عام 2000 يعتمدون على المساعدات الإنسانية، فقد ارتفع هذا الرقم ليصبح أكثر من 830,000 شخص.<sup>68</sup>

حول التمويل وأثره على برامج الأونروا وسياساتها يقول ريكاردو بوكو:

"تظهر مدى هشاشة الوكالة والاعتمادية لديها من خلال نظام التمويل، والذي هو في الواقع قائم على تبرعات الدول المانحة. مما يعني عدم وجود قاعدة تمويل ذاتي أو نظام مساهمة مالي من الأمم المتحدة قائم على تقييم الاحتياجات والذي قد يضع حداً لمبادرات ونشاطات الأونروا ويضمن استقلال الوكالة عن المصالح السياسية للدول المانحة. في الوقت ذاته تُظهر التقلبات المستمرة في الدعم المالي المقدم للوكالة نوع من الاتساق وعدمه في سياسات المانحين على فترات مختلفة وعلى مستويات عدة مثل: (أهمية التعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف، تغيير المواقف السياسية وفقاً للواقع أو التمسك بالمواقف المبدئية، وتغيير التحالفات السياسية الدولية أثناء وبعد الحرب الباردة). في هذا السياق فإن الأزمة المالية التي عانت منها الوكالة في النصف الثاني من التسعينات لم تكن جديدة إنما حادثة متكررة، وكنتيجة لذلك ترتب على الأونروا تطوير نظام ومهارات تواصل من أجل تسويق رسالتها وتأمين التمويل. في كثير من الأحيان كانت تنجح الأونروا في جمع التبرعات، لكن بشكل عام تميزت فترة التسعينات بأنها فترة صعبة، حيث تميزت الفترة التي تلت الحرب الباردة بزيادة الحاجة للمساعدة الإنسانية في مختلف مناطق العالم، وفي نفس الوقت شكل انتصار الليبرالية الجديدة تحدياً جديداً حيث وضع حدوداً قاسية على النفقات العامة للدول المانحة."<sup>69</sup>

نقص التمويل وتغييره تبعاً للتغيرات السياسية ومثال النداءات الطارئة المستمرة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين سواء في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو سوريا مثال واضح على مدى تأثر برامج الأونروا وسياساتها وارتباطها باستمرار التمويل من عدمه.

<sup>68</sup> وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأونروا. "الأونروا تناشد للحصول على أكثر من 800 مليون دولار من أجل سورية والأراضي الفلسطينية المحتلة." تاريخ الوصول (14 كانون الثاني 2016)، <http://goo.gl/7DC9UV>

<sup>69</sup> Riccardo Bocco, "UNRWA and the Palestinians Refugees: A History within History". *Refugee Survey Quarterly*, Vol. 28, No's 2 & 3, UNHCR (2010): 234-233.

تُمول الأونروا عادة برامج الطوارئ بشكل منفصل عن الموازنة العادية، وذلك من خلال مساهمات تجمعها تحت إطار ما يسمى "نداءات الطوارئ"، والتي تقتصر عادة على توزيع المواد الغذائية والمياه والخيام والبطانيات، ولا يتم التطرق في هذه البرامج إلى موضوع الحماية سواء الفيزيائية أو القانونية. من وجهة نظر الأونروا فإن أحد المخاطر التي ترتبط بنداءات الطوارئ هي ردة فعل الممولين. مثال على ذلك، ما حصل أثناء وبعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وما تبعه من تجميد لمعظم المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين والحكومة الفلسطينية. في هذا السياق أصدرت الوكالة تحذيرات عدة حول آثار سياسة قطع وتجميد التمويل على الحالة الإنسانية للفلسطينيين. كما أصدرت نداءً للطوارئ عام 2006 تطلب تمويلها بمبلغ 173.1 مليون دولار، وتم التجاوب مع النداء والتبرع بحوالي 80% من مجموع ما طلبته الوكالة. في العام التالي ازداد الوضع تدهوراً في قطاع غزة، ومع حلول نوفمبر 2007 تم الإستجابة لنداء الوكالة والتبرع بما نسبته 48% فقط من مجموع ما طلبته الوكالة، وذلك بسبب سيطرة حماس على الحكم في القطاع، حيث شكل هذا العامل حجة قوية لمن هم خارج غزة لوقف التمويل ولتصبح غزة فيما بعد تعيش في أزمة دائمة.<sup>70</sup>

---

<sup>70</sup> James Lindsay, "Fixing UNRWA Repairing the UN's Troubled System of Aid to Palestinian Refugees", *Policy Focus* No.91, the Washington Institute for Near East Policy, January (2009): 12.

## 3.2.2 شروط التمويل الأمريكي للأونروا

لم يقتصر تأثير التمويل وانقطاعه على برامج المساعدات الطارئة والموازنة العامة، بل امتد ليشمل ما يتعلق ببرامج الحماية التي تستحدثها الوكالة بالتعاون مع الجمعية العامة للأمم المتحدة في حالات الحروب. مثلاً خلال الإنتفاضة الثانية تم إعادة تفعيل برنامج الحماية المؤقتة الذي كان معمولاً به أثناء الإنتفاضة الأولى حيث كان يعرف ببرنامج (ROA)، تم استحداثه أثناء الإنتفاضة الأولى، وعملت الأونروا من خلاله على زيادة نشاطاتها المتعلقة بالحماية استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم 605 الذي دعى إلى توفير آليات ووسائل حماية وأمان وحماية المدنيين الفلسطينيين الذي يعيشون تحت الإحتلال الإسرائيلي.<sup>71</sup> حيث نص القرار على التالي:

" Request the Secretary – General to examine the present situation in the occupied territories by all means available to him, and to submit a report no later than 20 January 1988 containing his recommendations on ways and means for ensuring the safety and protection of the Palestinian civilians under Israeli occupation."<sup>72</sup>

أثناء الانتفاضة الثانية (الأقصى) أُعيد تفعيل هذا البرنامج تحت مسمى ( Operations Support Officers–OSOs) وبتنويل من الولايات المتحدة الأمريكية. كان الهدف الرئيسي من البرنامج هو المراقبة والإبلاغ، حيث كان يعمل البرنامج على حماية وتسهيل مرور البضائع والأفراد من خلال الأونروا (عبر المعابر ونقاط التفتيش الإسرائيلية)، بالإضافة إلى ذلك فقد اشترطت الولايات المتحدة أن تمتد

<sup>71</sup> Closing Protection GAP: Handbook on Protection of Palestinian Refugees in States Signatories to the 1951 Refugees Convention, (ed) Suzan Akram and Nidal Al-Azza. (Bethlehem: BADIL Resource Center For Palestinian Residency and Refugees Rights, 2015), 37

<sup>72</sup> United Nations, Security Council Resolutions – 1987. "Resolution 605: Territories occupied by Israel (22 Dec)." Last Modified (25 May, 2016), <http://www.un.org/Docs/scres/1987/scres87.htm>

المراقبة وتشمل منشآت الأونروا والتأكد من عدم سوء استخدامها، لكن ما حصل أن التفتيش والمراقبة كان صعباً نظراً لعدد المرافق الكبير وصعوبة مراقبتها جميعاً، في بعض الحالات كان يتم رصد صور الشهداء والاستشهاديين على جدران المدارس، لكن كان هنالك رفض من قبل المعلمون لإزالة تلك الصور، الأمر الذي فسره القائمون على البرنامج بأنه خوف من انتقام أقارب الشهداء في حال تم إزالة الصور والملصقات.<sup>73</sup>

تعود المعايير التي تحكم التبرع والتمويل الأمريكي للأونروا للمادة (C-301) من قانون المساعدات الخارجية للعام 1961 (PL 87-195)، حيث تنص المادة على:

"لا يجوز تقديم أي مساهمات لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، إلا بشرط أن تتخذ وكالة الأمم المتحدة للغوث والتشغيل كافة التدابير الممكنة لضمان عدم استخدام أي جزء من مساهمات الولايات المتحدة لتقديم المساعدة لأي لاجئ يتلقى تدريباً عسكرياً باعتباره عضواً في ما يسمى جيش تحرير فلسطين أو أي منظمة أخرى تتخرط في حرب العصابات أو تشارك في أي عمل من أعمال الإرهاب."<sup>74</sup>

في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2000 وجهت وزارة الخارجية الأمريكية رسالة إلى الأونروا تقترح فيها عدة خطوات من شأنها أن تتماثل مع الشروط المطروحة في المادة (C-301) من قانون المساعدات الخارجية، حيث شملت الإقتراحات أن تقوم الوكالة بتقديم تقارير ووضع برنامج تدريبي للموظفين وتوفير معلومات عن اللاجئين الذين تم إزالة أسمائهم من سجلات الأونروا كنتيجة لتطبيق معايير هذه المادة، بالإضافة لوقف دعم الأنشطة الشبابية المرتبطة بمراكز عسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كذلك الاتصال المستمر مع السلطات الإسرائيلية والإبلاغ عن الإجراءات التي تتخذها الوكالة ضد موظفيها الذين فشلوا في الحفاظ على النزاهة والحياد المطلوب من موظفي الأمم المتحدة. كما نصت الرسالة على

<sup>73</sup> Ibid, 21.

<sup>74</sup> Ibid, 27.

إرساء ووضع خطة مكتوبة من قبل الأونروا لإجراء فحص للأشخاص الذين يتم توظيفهم ضمن مساعدات برامج الطوارئ.<sup>75</sup>

ردت الوكالة على تلك الرسالة بأنها لم تعد تمول أو تدعم مراكز الأنشطة الشبابية (باستثناء دعم بعض المراكز بالأدوات الرياضية وأجهزة الحاسوب)، وأنها تنفذ عملية الفحص الأمني لمن يتم توظيفهم ضمن برامج الطوارئ (لكن هذا لا ينطبق على برامج خلق فرص العمل قصيرة المدى)، كما انها ستقدم تقريراً عن جهودها في هذا المجال مرتين في العام.<sup>76</sup>

عام 2003 طلب الكونغرس الأمريكي من مكتب مساءلة الحكومة تقديم تقرير حول مدى امتثال وزارة الخارجية الأمريكية للمادة (C-301) وآلية تنفيذ الإجراءات وتلبية المعايير. حين قدم مكتب مساءلة الحكومة التقرير لم يكن ناقداً للوكالة بشكل كامل ذلك لأن وزارة الخارجية الأمريكية لم تعطي تعريفات واضحة للمصطلحات الواردة في المادة (C-301)، لكن في الوقت ذاته أكد التقرير على طلب الخارجية الأمريكية للوكالة بتقديم تقارير وشهادات تؤكد على تنفيذ بنود المادة، كما أكد على ضرورة تعيين مسؤولين لمراقبة الوكالة وتوفير تمويل لتعيين موظفين دوليين لمراقبة وتفتيش مرافق الوكالة. أشار التقرير في ذات الوقت إلى أن هنالك عدة عوامل تُقيّد الأونروا وتمنعها من عمل تطبيق كامل لبنود المادة (C-301)، ومن هذه العوامل:

- "عدم وجود مسؤول إسرائيلي، أو فلسطيني لمراجعة طلبات الموظفين سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

- نقص المعلومات عن الاعتقالات الحالية أو المحتملة لموظفي الوكالة، كما أن الأونروا لم تحاول طلب أي معلومات تتعلق بالاعتقالات السابقة للموظفين.

<sup>75</sup> Ibid,28.

<sup>76</sup> Ibid.

- عدم قدرة الوكالة على وقف الغارات المسلحة على منشآتها. (لم يوضح التقرير أي غارات مسلحة، ولم يشر بشكل مباشر إلى أن إسرائيل هي من يقوم بقصف منشآت الأونروا).

- عدم قدرة الوكالة على الاستعلام المباشر عن المستفيدين من خدماتها بطريقة تتوافق مع المادة (C-301) لأن طرح مثل هذه الأسئلة قد يُصور الموظف وكأنه يقوم باستجواب المستفيدين، كما أنه من الصعب التحقق من مصداقية الإجابات المقدمة.<sup>77</sup>

الكونغرس الأمريكي لم يأخذ التقرير بعين الاعتبار حيث أن التقرير لم يقدم الحجج الكافية للكونغرس من أجل أن يمارس مزيداً من الضغط على الأونروا من أجل تغيير سياساتها بشكل جذري. لم تتوقف المحاولات الأمريكية لتغيير سياسات الأونروا عند هذا الحد، على سبيل المثال عام 2005 وتحديداً في 21 حزيران أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية عبر سفارتها في عمان رسالة إلى مكتب الوكالة هناك تطلب منها تزويدها بالتالي:

- تقرير عن إجراءاتها لتجنب أي علاقة تعاقدية أو مالية مع إرهابيين.

- فحص شركائها الحاليين والمحتملين والتأكد أنهم غير مدرجين في قوائم العقوبات التي أصدرتها الأمم المتحدة (قائمة لجنة 1267 الخاصة بالأشخاص المرتبطين بتنظيم القاعدة وحركة طالبان)، وقوائم وزارة الخزانة الأمريكية ضد أفراد وكيانات مرتبطة بالإرهاب.<sup>78</sup>

على الرغم من أن الأونروا قد وافقت في البداية على مقارنة قوائم المستفيدين من خدماتها مع قائمة لجنة 1267 الخاصة بالأشخاص المرتبطين بتنظيم القاعدة وحركة طالبان، إلا أنها أشارت إلى أن الطلب المقدم من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية كان قيد النظر من قبل المستشار القانوني للأمم المتحدة. ووعدت الوكالة أن تقوم بمعالجة هذا الأمر بمجرد وصول الرأي القانوني الذي طلبته. كان الرأي القانوني

<sup>77</sup> Ibid,29.

<sup>78</sup> Ibid.

الذي صدر عام 2006 "أنه ليس من المناسب لمؤسسة تابعة للأمم المتحدة أن تقوم بإنشاء نظام تدقيق وفحوصات أمنية يتضمن لائحة كيانات إرهابية ممكنة قد تم إعدادها من قبل إحدى الدول الأعضاء"، وعليه فقد امتعنت الوكالة عن تنفيذ طلب مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي.<sup>79</sup>

تعكس الأمثلة الواردة أعلاه جزءاً من الضغوطات التي تتعرض لها الوكالة من قبل الممولين ومدى تحكمهم في الاتجاهات التي يُصرف فيها التمويل، مثلاً لم يتطرق النقاش بين الأونروا والولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة أو أهمية تعزيز برامج الحماية القانونية أو الفيزيائية في ظل الحروب التي يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون، بل نلاحظ أن النقاش اتخذ منحى آخر حول تصنيف اللاجئ كإرهابي محتمل من عدمه، أي أن الأولوية لدى الطرفان قد أصبحت فحص القوائم والتأكد من خلوها ممن تنطبق عليهم معايير الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بالإرهاب، فبدلاً من حماية اللاجئ أصبح العمل ينحصر حول حماية التمويل والوكالة من "إرهابيين محتملين".

تشير رنده فرح في مقالها "علاقة مضطربة لكن ضرورية: الأونروا والفلسطينيون"، إلى أن الأونروا مؤسسة مليئة بالتناقضات، ذلك أنها مرتبطة في شبكة علاقات دولية ممثلة بالمانحين الذين يساهمون عبر التمويل في رسم جزء كبير من سياساتها وأجندتها، وهو ما يتعارض مع مصالح اللاجئين الفلسطينيين، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والدول المانحة وإسرائيل. فكل جهة من تلك القوى الفاعلة تسعى إلى جذب الأونروا إلى الجانب الذي يخدم مصالحهم. على سبيل المثال، تبنت القوى الغربية (وكثير منها من المانحين الرئيسيين لوكالة الأونروا) الموقف الإسرائيلي تجاه قضية اللاجئين. وعلى الجانب الآخر، يعتبر اللاجئون الفلسطينيون، بمن فيهم الواقعون ضمن ولاية الأونروا، حقوقهم القانونية والسياسية حقوقاً لا تقبل التفاوض. وهنا يظهر التناقض الواضح بين مصالح القوى الغربية داخل وكالة الأونروا أنها مؤسسة متناقضة

<sup>79</sup> Ibid.

بطبيعتها.<sup>80</sup> وهنا يصبح السؤال الأكثر إلحاحاً، إذا ما كانت الأونروا أداة لتنفيذ أجندة المانحين - وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية- فيما يتعلق بتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين؟ وكيف أصبحت الأونروا جزءاً من عملية تسييس المساعدات الإنسانية؟ وهل أصبحت المساعدات الدولية بديلاً لإيجاد حلاً نهائياً للقضية الفلسطينية، حيث أنها تحولت من كونها مساعدات إنسانية إلى أحد مظاهر الإرادة السياسية للدول المانحة من أجل الضغط على الفلسطينيين لقبول التسوية مع إسرائيل. وهل يمكن اعتبار الأونروا أنها "حكومة غير إقليمية" تنافس السلطة الفلسطينية على التمويل والمسؤوليات تجاه اللاجئين الفلسطينيين، خاصة في وجود نص تكليف كتب على عجل الأمر الذي أدى إلى عدم وجود إجراءات للمساءلة والإدارة السليمة، وعدم وضوح بشأن موقع الأونروا بالنسبة لحقوق اللاجئين.

---

<sup>80</sup> رنده فرح. "علاقة مضطربة لكن ضرورية: الأونروا والفلسطينيون". شبكة السياسات الفلسطينية. (6 كانون الأول، 2010):

<http://goo.gl/eQyS5U>

### 3.2.3 هل تؤدي فعلياً المساعدات الإنسانية إلى عسكرة المخيمات؟

الحجة التي يعتمدها بعض مانحي الأونروا بأن المساعدات الإنسانية والوكالة قد ساعدت وبشكل غير مقصود في إنشاء ما يعرف "بمجتمعات اللاجئين المحاربين – refugee-warrior communities" في مخيمات اللاجئين، حيث أصبحت المخيمات أرضية خصبة لتحويل اللاجئين إلى محاربين للمشاركة في أعمال إرهابية - حسب تعبير المانحين - وذلك عندما تم عسكرة المخيمات وتحويلها إلى معقل تشبه بيئة حروب العصابات. عن هذه البيئة يقول Stedman and Tanner أن المساعدات الدولية تعزز قبضة الميلشيات في المخيمات لأنهم "أصبحوا قادرين على بناء قوتهم، استيراد الأسلحة، ومن ثم تنفيذ الهجوم" مشبهين المخيمات الفلسطينية وبيئتها العسكرية بمخيمات أفغانستان ورواندا.<sup>81</sup> يفسر كلاً من Stedman and Tanner موضوع عسكرة المخيمات على أنه نتيجة للإحباطات التي أصابت اللاجئين الفلسطينيين بسبب عدم عودتهم إلى "الفرديوس المفقود"، هذا الإحباط أدى إلى تفجر العنف في المخيمات، فعلى سبيل المثال، لم يكن مستغرباً أنه عندما اندلعت الإنتفاضتين الأولى والثانية (1987،2000) كيف شاركت المخيمات بعمق وكان لمشاركتها أثر كبير، مع الإشارة إلى أن مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة كانت المعقل الرئيسي لمقاتلي المقاومة.<sup>82</sup>

الخلل في النقاش أعلاه يتمحور حول أن عسكرة المخيمات الفلسطينية لم تأت من فراغ ولم تكن نتيجة للإرهاب كما يدعي المانحين، وأن التفسير الذي يقدمه الباحثون بعيد بشكل أو بآخر عن الحقيقة التي يتم دوماً تجاهلها عند الحديث عن المخيمات وعن اللجوء الفلسطيني، حيث أن تلك العسكرة ليست بؤراً للإرهاب، وأن إطلاق مصطلح أعمال إرهابية على ما يفعله اللاجئون

<sup>81</sup> Stephen J. Stedman and Fred Tanner (eds.), *Refugee Manipulation* (Washington D.C.: Brookings Institution Press, 2003):13.

<sup>82</sup> Ibid, 14

أمر يحتاج إلى إعادة نظر، ونقاش وتدقيق. هذا المصطلح وما يرافقه من تفسيرات لما يحدث في المخيمات يدل على مدى القصور الموجود في فهم واستيعاب المقاومة الفلسطينية كحالة تسعى للتحرر وتحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي عودة اللاجئين إلى وطنهم. الإنكار الدائم لشرعية المقاومة الفلسطينية هو ما أدى بالمانحين وغيرهم للجوء إلى سياق الإرهاب لتفسير ما يحدث في المخيمات، وكنتيجة لذلك وضعت وصمة الإرهاب على المخيمات واللاجئين بديلاً عن المقاومة، التي إن توقفوا عن إنكارها سيجدون أنفسهم في مأزق مع المسبب الأول والرئيسي للجوء الفلسطيني أي الحركة الصهيونية وإسرائيل.

من ناحية أخرى ولفهم التعقيدات والتضاربات داخل الأونروا، يجب علينا إلقاء نظرة على التركيبة الإدارية الداخلية للوكالة، حيث تبلغ نسبة الموظفين الفلسطينيين أكثر من 95% من مجمل عدد الموظفين في الوكالة، أي نحو 30,000 موظف، غير أن الجهاز التنفيذي والمرتب العليا في الإدارة هم من الموظفين الدوليين، ومعظمهم من الأمريكيين والأوروبيين، وهم من يحتكرون صلاحيات صنع القرارات وصياغة السياسات الخاصة بالأونروا.<sup>83</sup> وعليه فإن العلاقة بين الموظفين الدوليين والفلسطينيين في الوكالة تعكس تفاوتاً صارخاً وتتأثر هذه العلاقة بالتحولات السياسية وتبعاتها في العالم العربي.

إن طبيعة العلاقة وآلية إدارة البرامج والتمويل وتغطية برامج الطوارئ لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين تعكس وتوضح أين تقع الحماية القانونية في سلم أولويات الأونروا، حيث أن الأولوية لبرامج التعليم والغذاء والصحة، وتأمين التمويل الكافي لبرامج الطوارئ. غياب الحماية

---

<sup>83</sup> المصدر السابق.

القانونية عن الأولويات الرئيسية للوكالة ومفهوم الوكالة للحماية ما سوف يتم توضيحه في  
الفصل التالي من الدراسة.

## الفصل الرابع: الأونروا والحماية القانونية

من أجل فهم موضع ومكان الحماية القانونية ومفهومها بالنسبة للأونروا والآليات التي تطبق فيها الأونروا الحماية، لا بد من توضيح المفهوم الذي تعتمده المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومقارنته بالمفهوم الذي تعتمده الأونروا، ومن ثم بيان وتوضيح الآليات القانونية التي يمكن للوكالة أن تستفيد منها لتوسيع مدى الحماية ومعالجة فجوة الحماية القانونية التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون، وعليه فإن هذا الفصل يتناول موضوع الحماية من منظور مقارن، ويوضح سبب استثناء اللاجئين الفلسطينيين من المادة (D-1) في اتفاقية العام 1951 للاجئين، بالإضافة إلى نقاش برنامج الحماية المؤقت (ROA) والسبب وراء إيقافه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكيف شكلت الحرب الإسرائيلية (تموز 2014) على قطاع غزة نموذجاً لتقييد الحماية القانونية.

### 4.1 الحماية من منظور مقارن: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأونروا

هنالك اختلاف على المستوى النظري والعملي لمفهوم الحماية لدى كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأونروا، وفيما يلي أوجه الاختلاف.

"الحماية" التي يتم تقديمها وتوفيرها للاجئين الواقعين تحت ولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعرف بأنها: "ضمان الحقوق الأساسية والأمن الجسدي للاجئين والنازحين أو عديمي الجنسية في بلدان اللجوء أو بلدان إقامتهم المعتادة، وتضمن عدم إعادتهم

قسراً إلى أي بلد قد يتعرضون فيه للإضطهاد.<sup>84</sup> تضمن المفوضية الحماية الدولية للاجئين من خلال اتفاقية جنيف للعام 1951 والخاصة بوضع اللاجئين حيث تعتبر الاتفاقية الأداة الرئيسية لتوفير الحماية.<sup>85</sup>

أما "الحماية" تحديداً القانونية حسب وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" لم يتم ذكرها في انتداب تأسيس الوكالة، لكن يوجد هنالك وثيقة تعرف بـ "UNRWA's Protection Policy" صادرة عن مكتب الأونروا في القدس عام 2012 تلخص و تشرح سياسة الأونروا فيما يتعلق بطبيعة الحماية التي تقدمها الأونروا للاجئين في مناطق عملياتها الخمس (الأردن، سوريا، لبنان، الضفة الغربية، قطاع غزة). يلاحظ من الوثيقة أن هنالك مفهوماً آخر للحماية حسب انتداب الوكالة، فلا يوجد أي ذكر لمصطلح "حماية قانونية"، بل يتم الحديث عن الحماية المقدمة عبر حزمة من الخدمات والبرامج التنموية والتعليمية والصحية. نجد في الوثيقة الوصف التالي لعملية توفير الحماية:

تقدم الأونروا خدماتها بطريقة تعزز وتحترم حقوق المستفيدين وضمان الأمن وكرامة كل من المستفيدين وموظفي الأونروا. وهذا جزء لا يتجزأ من ضمان توفير الخدمات وفق الجودة والمعايير المتفق عليها دولياً. "تضيف الوثيقة أيضاً أن الأونروا كمزود رئيسي للخدمات العامة للاجئين الفلسطينيين، فإن لديها مسؤولية خاصة في السعي لضمان الحماية بطريقة تستطيع من خلالها تقديم الخدمات على أكمل وجه. كما أن الأونروا ملتزمة بدمج معايير الحد الأدنى من الحماية في جميع برامجها وبطريقة تقديمها للخدمات بما في ذلك مبادرات الإصلاح. بالإضافة إلى ذلك فإن الوكالة ستقوم بتخصيص الموارد البشرية والمالية المناسبة لتلبية التزاماتها بحماية اللاجئين الفلسطينيين، وباعتبار الحماية قضية رئيسية ومفصلية فإن الوكالة ملتزمة بالتنسيق والتعاون فيما يتعلق بالحماية على جميع المستويات كافة برامجها، وإدراكاً منها لأهمية الشراكات، فإنه ومن أجل اتخاذ إجراءات وقائية فعالة، ستواصل الأونروا العمل بشكل وثيق مع اللاجئين الفلسطينيين ومع السلطات الوطنية ذات الصلة، ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية.

<sup>84</sup> المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. "توفير الحماية: شبكة أمان". تاريخ الوصول (5 تشرين الأول

<http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc27563.html>، (2015)

<sup>85</sup> المصدر السابق.

عند قراءة الوثيقة الخاصة بالحماية يتبادر إلى الذهن تساؤل حول العلاقة والصلة بين الحماية المطلوب توفيرها للاجئين، والحماية التي تتحدث عنها الوكالة، والتي كما يظهر مرتبطة بنوعية وطبيعة تقديم الخدمات التي تراعي ضمان حقوق الإنسان المنصوص عليها في مواثيق الأمم المتحدة. حيث أن توفير الخدمات حسب المعايير الدولية لا يحل محل أهمية توفير حماية قانونية للاجئين، بالإضافة إلى الحماية الفيزيائية من الإعتداءات والانتهاكات، وحمايتهم أثناء الحروب والنزاعات المسلحة.

الحماية التي تتحدث عنها الوكالة لا تحمي اللاجئين الفلسطينيين بشكل فعلي، ولا تحميهم من التعرض للإعادة القسرية التي يواجهونها أثناء هربهم من الحروب والنزاعات في مناطق ولايتها. على سبيل المثال قام الأردن رسمياً بحظر دخول الفلسطينيين القادمين من سوريا منذ يناير/كانون الثاني 2013، كما أبعاد قسراً أكثر من 100 لاجئ ممن تمكنوا من دخول البلاد منذ منتصف 2012، وبينهم سيدات وأطفال. كما تقوم قوات الأمن باحتجاز وترحيل فلسطينيين ممن يدخلون من المعابر الحدودية غير الرسمية باستخدام وثائق ثبوتية سورية مزورة، أو ممن يدخلون بطريق غير مشروع عبر شبكات التهريب. ويسمح الأردن رسمياً بدخول الفلسطينيين القادمين من سوريا من حاملي الجنسية الأردنية، لكنه بالممارسة منع دخول الفلسطينيين الذين انتهت صلاحية وثائقهم الأردنية، وفي بعض الحالات جردهم من الجنسية الأردنية تعسفاً وأعادهم قسراً إلى سوريا.<sup>86</sup>

<sup>86</sup> هيومن رايتس وواتش. "الأردن - إبعاد فلسطينيين قادمين من سوريا والباقون عرضة للترحيل ويعيشون في خوف". تاريخ الوصول (7 أغسطس،

<https://www.hrw.org/ar/news/2014/08/07/254784>، (2014)

في هذه الحالة تتدخل الأونروا بعد أن تتم إعادة اللاجئين قسرياً إلى البلاد التي هربوا منها، ويتمثل دورها في مراقبة قضايا الحماية التي تؤثر على لاجئي فلسطين من سورية وتعمل على الاستجابة لها، وتستمر بمناشدة حكومة الأردن بالتمسك بالمبادئ القانونية الدولية الخاصة بعدم الإعادة القسرية وبالمعاملة المتساوية للاجئين<sup>87</sup>. لكن تلك الإجراءات حتى اللحظة لم تنجح في منع إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى سوريا ومن هنا تظهر أولى حلقات ما يطلق عليه فجوة الحماية القانونية.

تكمن الصعوبة عند نقاش مفهوم الحماية القانونية من ناحيتين تطبيقية ونظرية أنه لا يوجد تعريف موحد للحماية أو ضوابط وشروط موحدة، ذلك أن التغيير المستمر "والتنوع المتزايد في ممارسات الحماية أدت إلى عدم وجود مفهوم موحد للمصطلح"<sup>88</sup>، وبالتالي صعوبة ضبط المصطلح، ويعود السبب في ذلك إلى الإختلاف في المعايير والإجراءات التي يتم اتباعها مع جموع المهاجرين واللاجئين قسرياً. بالإضافة إلى ذلك، "فقد أصبحت ممارسات الحماية المقدمة للاجئين انتقائية وأداة لخدمة المصالح الوطنية والخطاب السياسي للدول التي تستقبل المهاجرين واللاجئين، حيث تتزعزع توجهات الحماية بسبب ذلك الخطاب السياسي."<sup>89</sup>

---

<sup>87</sup> وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "اللاجئون الفلسطينيون من سوريا إلى الأردن". تاريخ الوصول <http://www.unrwa.org/ar/syria-crisis> (7 أغسطس، 2014).

<sup>88</sup> روجير زيتنر. "مشهد مشرذم للحماية". نشرة الهجرة القسرية. العدد 50 (سبتمبر 2015). <http://www.fmreview.org/ar/dayton20/zetter.html>

<sup>89</sup> المصدر السابق.

## 4.2 استثناء اللاجئين الفلسطينيين من المادة (D-1)

تعميق آثار فجوة الحماية القانونية التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون، لا يقتصر فقط على اختلاف مفهوم الحماية والتطبيق العملي الذي تمارسه الأونروا للحماية. لكن أيضاً استثناء اللاجئين الفلسطينيين من المادة (D-1).

جاء تأسيس الأونروا قبل إنشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ودخول اتفاقية العام 1951 حيز التنفيذ في 22 نيسان، 1954، وهو الأمر الذي يفسر سبب وجود المادة D-1 في الاتفاقية والتي تحدد وتوضح بأن من يتمتعون بحماية أو يتلقون مساعدة من قبل هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، غير المفوضية، فإن هذه الاتفاقية لا تنطبق عليهم. وبناء على ذلك نجد أن اللاجئين الفلسطينيين لا يتمتعون بالحماية التي تقدمها المفوضية للاجئين، ذلك أنهم تحت ولاية الأونروا.<sup>90</sup>

تم تجاوز هذا الشرط في حالات معينة وتدخلت المفوضية السامية لحماية ومساعدة بعض اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في مناطق خارج ولاية الأونروا، مثال على ذلك عندما ساهمت المفوضية في توطين اللاجئين في البرازيل، وهم الذين بقوا عالقين على الحدود الأردنية- العراقية في مخيم الرويشد منذ عام 2004 وحتى عام 2007 عقب فرارهم من العراق بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003.<sup>91</sup> ونلاحظ هنا أن تدخل المفوضية جاء لصالح خيار التوطين على حساب خيار العودة إلى فلسطين.

<sup>90</sup> رندة فرح. "علاقة مضطربة لكن ضرورية: الأونروا والفلسطينيون". شبكة السياسات الفلسطينية. (6 كانون الأول، 2010)،

<http://goo.gl/eQyS5U>

<sup>91</sup> إيلاف. "لاجئون فلسطينيون من العراق إلى البرازيل". تاريخ الوصول (19 أكتوبر، 2007)،

<http://elaph.com/Web/Politics/2007/10/273125.htm?sectionarchive=Politics>

استثناء اللاجئين الفلسطينيين من المادة (D-1) من اتفاقية العام 1951، وانطباقها بشكل محدود على أولئك الواقعين خارج مناطق عمليات الأونروا يعتبر بمثابة **الحلقة الثانية** في فجوة الحماية القانونية التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون، وعليه فإن أي حديث عن توفير حماية قانونية للاجئين يجب أن يكون بالأساس علاجاً لثغرات الحماية المتعلقة بهؤلاء اللاجئين، ولاستثنائهم من الحماية القانونية التي تقدمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

## 4.3 برنامج الحماية المؤقتة (ROA)

أنشئ برنامج الحماية المؤقتة (ROA: Refugees Affairs Officer Program) أثناء الانتفاضة الأولى في الفترة الواقعة بين (1987-1993)، حيث عملت الأونروا على زيادة نشاطاتها المتعلقة بالحماية وذلك بناء على قرار مجلس الأمن رقم 605 الذي دعا إلى توفير آليات ووسائل حماية وأمان وحماية المدنيين الفلسطينيين الذي يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي. تضمن القرار وسائل واقتراحات يمكن من خلالها حماية المدنيين الفلسطينيين، ومن هذه الوسائل: الحماية الفيزيائية (الجسدية)، الحماية القانونية، تقديم المساعدات اللازمة. كان يقدم هذا البرنامج الحماية ويقوم بعمليات المتابعة للانتهاكات وإرسال التقارير اليومية، وتدخلات محدودة لدى السلطات الإسرائيلية. لم يتمكن البرنامج من سد فجوة الحماية القانونية التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون، وتم إيقافه مع قدوم السلطة الفلسطينية عقب توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993<sup>92</sup>. تم تمديد عمل البرنامج في غزة لغاية أيار 1994، وفي الضفة الغربية لغاية نيسان 1996.<sup>93</sup>

ظهرت سلبيات تعليق عمل البرنامج في الأراضي الفلسطينية - باعتبار أن السلطة الفلسطينية ستكون البديل الذي سيقدم الحماية القانونية للاجئين الفلسطينيين - مع بدايات الإنتفاضة الثانية (2000) حيث تصاعدت وتيرة الانتهاكات التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون وأصبحوا مرة أخرى كغيرهم من المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عرضة للقتل، والإعتقال،

<sup>92</sup> تم إيقاف البرنامج بناءً على طلب السلطة الفلسطينية وذلك على اعتبار أن السلطة الفلسطينية في حينه سوف تلعب دور الدولة المضيفة اتجاه اللاجئين وتقوم بالتالي بتوفير الحماية المطلوبة لهم.

<sup>93</sup> Closing Protection GAP: Handbook on Protection of Palestinian Refugees in States Signatories to the 1951 Refugees Convention, (ed) Suzan Akram and Nidal Al-Azza. (Bethlehem: BADIL Resource Center For Palestinian Residency and Refugees Rights, 2015), 37.

والمضايقات، والمنع من السفر. وهكذا وجد اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم في مواجهة الدبابات الإسرائيلية دون وجود أدنى شكل من أشكال الحماية. لم تقتصر الانتهاكات على فترة الإنتفاضة الثانية بل لا زالت مستمرة حتى يومنا هذا، ففي الأعوام 2006 - 2008 - 2012 - 2014 تعرض قطاع غزة (والذي يشكل اللاجئون الفلسطينيون فيه 67% من مجموع السكان هناك، حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2013)<sup>94</sup> لأربع حالات عدوان عسكرية إسرائيلية شملت القصف الجوي والمدفعي والإجتياح البري واستهداف المدنيين، وكما الحالات السابقة من الحروب الإسرائيلية وجد اللاجئون أنفسهم بلا حماية، حتى أن مخازن ومستودعات ومدارس الأونروا قد تعرضت للقصف، فأصبحت الأونروا ومنشأتها بحاجة إلى حماية.

إيقاف هذا البرنامج يعد بمثابة الحلقة الثالثة في موضوع فجوة الحماية القانونية، حيث عمل إيقافه على تعميق الفجوة بعد أن كان مساهماً في تقليل حجم هذه الفجوة وآثارها السيئة على اللاجئين. كان بالإمكان لو لم تطلب السلطة الفلسطينية إيقاف هذا البرنامج أن يتم تطويره إلى منظومة حماية موسعة تشمل جميع اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عمل الأونروا وليس فقط في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالتالي كان من الممكن أن يجد اللاجئون منظومة حماية، أو استشارات ومساعدات قانونية بدلاً من أن يجدوا أنفسهم مضطرون للجوء من بلد إلى آخر باستخدام أوراق مزورة ووثائق وبطرق غير شرعية. في حال تم تطوير هذا البرنامج ولم يتم

---

<sup>94</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "واقع اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين 2013". تاريخ الوصول (24 أغسطس،

<http://goo.gl/QtBP9W>، (2014)

العمل على إيقافه لكان بمثابة برنامج مساند لما تطالب به السلطة حالياً من توفير حماية دولية.

السؤال هنا، من هي الجهة التي ستكون مسؤولة عن توفير الحماية للاجئين في حال استجابة الأمم المتحدة لمطالب السلطة الفلسطينية بتوفير حماية دولية، هل سيتم إعطاء هذه المهمة للأونروا، أم أن اللاجئين سوف يكونون مشمولين ببرنامج أوسع يشمل حماية كافة أفراد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة سواء كانوا لاجئين، أم لا؟

## 4.4 الحرب على قطاع غزة (تموز 2014) كنموذج لتقويض الحماية

### 4.4.1 الحيادية كمبرر لغياب الحماية القانونية

استمرار الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين بما في ذلك اللاجئين يطرح تساؤلاً مهماً حول دور الأونروا في توفير الحماية، أو إنشاء برامج تساعد على التخفيف من آثار فجوة الحماية القانونية. بناء على ذلك تبرز أهمية فحص البنية الإدارية في الأونروا وآلية اتخاذ القرار فيها، وعلاقة ذلك في استحداث برامج حماية من عدمها، كما تُبرز ضرورة توضيح آلية تعامل الأونروا مع اللاجئين أثناء الحرب وهل ساهمت تلك الآلية في تعزيز الحماية أم تقويضها.

أثناء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (تموز 2014) غزة والتي استمرت 51 يوماً، عملت الوكالة وعبر الناطقين الرسميين باسمها على توجيه دعوة مفتوحة للمانحين لتقديم المزيد من المساعدات المالية من أجل الإيفاء بالتزاماتها المتعلقة بتوفير الخدمات الصحية والغذائية والاجتماعية، ولم تتطرق إلى طلب توفير حماية دولية مباشرة للاجئين الذين اتخذوا من منشآت الأونروا ملجأً لحمايتهم من القصف الإسرائيلي. كما ركزت في خطاباتها الإعلامية وتصريحاتها على الضرر الذي حدث للمدارس والمنشآت التابعة لها وحجم الخسائر التي تتكبدها الوكالة جراء نزوح اللاجئين إلى منشآتها وتعرضها للقصف. فيما لم يكن هنالك أي تركيز أو ذكر مباشر للضحايا الذين استشهدوا في مدارسها نتيجة لبياناتها حول وجود صواريخ. تُظهر آلية التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين أثناء الحرب تقصيراً واضحاً في مجال توفير الحماية، كما أنها توضح كيف تم التعامل مع اللاجئين كأجسام وظيفية.

في تتبع للبيانات والتصريحات الصادرة عن الأونروا ومكتبها الإعلامي خلال وبعد الحرب تكشف كيف ركزت الأونروا في خطابها الموجه للعالم حول أهمية دعم احتياجات السكان المدنيين، ودعم قطاع التعليم، ولم تذكر أو تركز على أهمية تقديم الحماية للسكان، فكانت الأولوية لبرامج المساعدة والتعليم بالرغم من الحاجة الماسة إلى حماية السكان، حيث لجأ أكثر ربع مليون لاجئ إلى المدارس التابعة للأونروا. في بيان صادر بتاريخ 26 آب، 2014 بعنوان "نداء من 300 ألف شخص يلتمسون المأوى في مدارس الأونروا: نحن بحاجة إلى مساعدتكم" نجد النص التالي:

إن المدنيين العالقين في العنف الدائر بحاجة إلى مساعدة لتلبية احتياجاتهم الفورية، ولدعم مسار التعافي الطويل الذي سيبدأ حالما تتوقف أعمال القتال. وتتضمن الاحتياجات الأشد إلحاحاً الغذاء والمواد غير الغذائية، مثل أدوات النظافة الصحية التي تساعد في منع تفشي الأمراض. وتتضمن الأولويات الأخرى تقديم الرعاية الصحية الأولية والدعم النفسي-الاجتماعي.<sup>95</sup>

لم يتم التطرق في البيان أعلاه إلى الحاجة لتقديم أي نوع من الحماية سواء القانونية أو الجسدية للاجئين الفلسطينيين، بل كانت الركيزة الأساسية للنداءات التي أطلقتها الأونروا - باسم أكثر من 300 ألف لاجئ فلسطيني- بعد الحرب الأخيرة على قطاع غزة تتمحور حول طلب المساعدة من أجل تلبية وتغطية احتياجات اللاجئين، أي المواد الغذائية وأدوات النظافة والرعاية الصحية.

في وقت سابق من شهر آب 2014 أصدرت الوكالة بياناً آخر بعنوان "مع دعوة الأونروا لجميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية، يبقى دعم المدنيين أولويتها القصوى" في هذا

<sup>95</sup> وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "نداء من 300 ألف شخص يلتمسون المأوى في مدارس الأونروا: نحن بحاجة إلى مساعدتكم". الموقع الإلكتروني (26 - آب - 2014): <http://goo.gl/5hFQ12>

البيان تذكر الأونروا الحماية، لكن دون توضيح ما نوع أو شكل أو كيف يمكن توفير الحماية المطلوبة، لكن جاء التركيز مرة أخرى على المساعدات الغذائية، حيث يقول السيد سكوت أندرسون، نائب مدير عمليات الأونروا في غزة:

يبقى توفير الدعم والحماية لجميع السكان في غزة أولويتنا القصوى "مضيفاً: "إننا نشعر بقلق بالغ إزاء التصاعد الخطير للعنف على مدار اليومين الماضيين، وسنستمر في بذل كل ما في وسعنا لضمان توفير المأوى الملائم للنازحين من النساء والرجال والأطفال، والحرص على حصول كل أسرة في غزة على ما يكفي من الغذاء، الماء، وغيرها من الإمدادات الحيوية<sup>96</sup>.

ويستمر البيان في التركيز على المواد الغذائية وتقديمها للسكان، فيضيف فقرة أخرى تقول:

بالإضافة إلى إدارة 83 مركزاً للإيواء الطارئ في مدارسها، تتضمن عمليات الأونروا الخاصة بالاستجابة للطوارئ التوزيع الإيثنائي للمساعدات الغذائية بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي، تقديم المساعدات الغذائية وغير الغذائية لمنظمات المجتمع المحلي، توفر الخدمات الصحية في عيادات الأونروا لغير اللاجئين، وتقديم الدعم للنازحين في مراكز الإيواء التابعة للأونروا وتلك غير التابعة لها.<sup>97</sup>

أما فيما يتعلق بآلية تعامل الوكالة مع اللاجئين فقد تمحورت خطاباتها الإعلامية وتصريحاتها عن المدارس والمنشآت وحجم الخسائر في تلك المنشآت، فإن الأونروا لم تُعر أي اهتمام بالكلفة الإنسانية للحرب الدائرة، ولم يكن هنالك تركيز على الضحايا الذين استشهدوا في مدراسها بسبب القصف الإسرائيلي على مدراسها كنتيجة لبياناتها حول وجود صواريخ في المدراس التابعة لها. في بيان صادر بتاريخ 23 آب، 2014 بعنوان "الأونروا تدعم حق الطلبة في التعليم في غزة، على الرغم من الصراع الدائر" تقول:

<sup>96</sup> وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "مع دعوة الأونروا لجميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية، يبقى دعم المدنيين أولويتها القصوى." تاريخ الوصول، (21- آب - 2014)، <http://goo.gl/kev2pD>.

<sup>97</sup> المصدر السابق.

وصل قطاع التعليم في غزة إلى مرحلة حرجة... لقد تسبب الصراع الدائر في تضرر 79 من مدارس الأونروا، بينما يجري استخدام 85 مدرسة كمراكز للإيواء، حيث نستضيف الآن ما يزيد عن 292,000 شخصاً، بما في ذلك أكثر من 75,000 طفل في سن التعلم<sup>98</sup>

يضاف إلى البيانات أعلاه ما صدر عن الأونروا في الفترة الواقعة بين 17 - 22 تموز، حيث أصدرت الأونروا من مكاتبها في القدس وغزة بيانات صحفية عن وجود صواريخ في المدارس التابعة، وطلبت تأمين الأمن والسلامة للمدرسة كونها منشأة تابعة للأونروا، ولم تطلب مباشرة توفير الأمن للاجئين النازحين في المدارس، حيث ورد ما يلي في البيان:

في سياق عمليات التفتيش الاعتيادية لمنشأتها، اكتشفت الأونروا صواريخ كانت مخبأة في مدرسة خالية في قطاع غزة... المدرسة تتوسط مدرستين آخريتين تابعتين للوكالة واللذان تأويان 1500 شخص نزحوا قصراً عن بيوتهم. إن الأونروا تدين بشدة تلك الجماعة أو الجماعات المسؤولة عن وضع الأسلحة في واحدة من منشأتها.....وفوراً في أعقاب ذلك الاكتشاف، أعلمت الوكالة السلطات المعنية وهي تقوم باتخاذ كافة التدابير اللازمة لإزالة تلك الأجسام من أجل المحافظة على سلامة وأمن المدرسة. وسوف تطلق الأونروا تحقيقاً شاملاً في الظروف المحيطة بهذه الحادثة.<sup>99</sup>

بناء على تلك البيانات، يصبح السؤال أي دور وأي سلطة تمارس الأونروا في غزة، مثلاً لم توضح الأونروا في بيانها من هي السلطات المعنية التي قامت بإعلامها حول وجود الصواريخ. كما أنها لم تذكر عدد الصواريخ المكتشفة في 22 تموز، بينما ذكرت عدد الصواريخ المكتشفة ( 20 صاروخاً) في بيانها الصادر في 17 تموز من مكتب القدس. بالإضافة لذلك، لم تذكر أي مدارس وجدت فيها الصواريخ وهو الأمر الذي يجعل كافة المدارس التابعة للأونروا والتي تحوي نازحين في دائرة الإستهداف المشروعة للقوات الإسرائيلية

<sup>98</sup> وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "الأونروا تدعم حق الطلبة في التعليم في غزة، على الرغم من الصراع الدائر." تاريخ الوصول (23 - آب - 2014): <http://goo.gl/9y11G4>

<sup>99</sup> وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "الأونروا تستنكر وبشدة وضع الصواريخ في مدارس غزة." تاريخ الوصول (17- تموز - 2014): <http://goo.gl/6qndT2>

وذلك بحجة وجود صواريخ في تلك المدارس، أي أن تلك البيانات قد جعلت من حياة أكثر ما يزيد عن 250 ألف نازح تحت مرمى صواريخ وقذائف الاحتلال. صحيح أن الاحتلال لا يبحث عن مبررات لقصف الناس في غزة، لكن إن تم إرسال لجان تحقيق لغزة، ربما تستعمل بيانات الأونروا من قبل الاحتلال كمبرر لقصف مدارس إيواء النازحين.

بعد مرور ما يزيد عن 21 يوماً لم تصدر الوكالة أي أنباء عن نتائج التحقيقات التي فتحتها بشأن الصواريخ التي وجدت.

بعد ساعات من إصدار البيان الثاني (22 تموز) تحت عنوان الأونروا تستنكر وضع الصواريخ، للمرة الثانية، في إحدى مدارسها<sup>100</sup> قامت قوات الاحتلال بقصف مدرسة إناث المغازي في مخيم المغازي للاجئين، والتي لجأ إليها حوالي 300 نازح. في بيان الأونروا الصادر بعد القصف نجد العبارة التالية:

تعرضت مدرسة إناث المغازي في مخيم المغازي للاجئين للقصف بواسطة ذخيرة متفجرة يعتقد أنه تم إطلاقها من قبل القوات الإسرائيلية.<sup>101</sup>

استخدام الأونروا في المقطع الأخير من العبارة لكلمة "يعتقد" تحمل توجهاً تشكيكياً، فهي لا تؤكد أن قوات الاحتلال من قامت بقصف المدرسة، وتلمح بشكل مبطن إلى احتمالية أن تكون المقاومة الفلسطينية قد قصفت المدرسة. وبالتالي تصبح العبارة هنا حمالة أوجه.

<sup>100</sup> وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "الأونروا تستنكر وضع الصواريخ، للمرة الثانية، في إحدى مدارسها." تاريخ الوصول، ( 22 - تموز - 2014 )، <http://goo.gl/Nmi67p>

<sup>101</sup> وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا. "الأونروا تتدد بشدة قصف مدرسة لها في غزة تأوي مدنيين وتطالب بتحقيق." تاريخ الوصول، ( 22 - تموز - 2014 )، <http://goo.gl/s4a2EZ>

يكتمل المشهد حينما يخرج الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بتصريح (يديعوت أحرانوت 24- تموز 2014)<sup>102</sup> يدين فيه وجود الصواريخ في المدارس قبل معرفته نتائج التحقيق الذي أطلقته الوكالة، وبالتالي بناء على تصريحه حول الصواريخ تتخذ قوات الاحتلال ذريعة أخرى للمضي قدماً في قصف المدارس. في الوقت الذي تحدث بان كي مون عن حماس ووجود الصواريخ في المدارس - دون إجراء أي تحقيق - نفت وزارة الداخلية الفلسطينية في القطاع، على لسان المتحدث باسمها إياد البزم، اكتشاف «أي عتاد عسكري» في مدارس «الأونروا»، بل طالبت بفتح تحقيق رسمي والسماح لها بالوصول إلى تلك المدرسة. وفتت الداخلية إلى أن «الأونروا» رفضت التعاون في هذا الصدد، مؤكدة أن «المقاومة لا تحتاج إلى استخدام المدارس لتخزين السلاح، لكن هذا الاتهام ليعتبر فبركة لتبرير استهداف المدنيين وإيجاد غطاء للجرائم التي ترتكبها إسرائيل».<sup>103</sup>

وفي بيان رسمي للأمين العام للأمم المتحدة فقد صرّح:

«أشعر بالغضب والأسف لوضع أسلحة في مدرسة تديرها الأمم المتحدة، لأن المسؤولين عن هذا الأمر يحولون المدارس، بفعلتهم هذه، إلى أهداف عسكرية محتملة، ويعرضون حياة الأطفال الأبرياء وموظفي الأمم، وأي شخص يلتجئ إلى هذه المدارس للخطر». وهي الحجة نفسها التي استخدمها الجيش الإسرائيلي الذي قال إنه سيفتح تحقيقاً «في هذه المأساة»، مضيفاً إنه لا يستبعد إقدام مقاتلين من حركة «حماس» على إطلاق الصواريخ بجوار المدرسة<sup>104</sup>.

<sup>102</sup>. Yedioth Ahronoth new." UN chief alarmed as rockets found in Gaza school go missing." Last Modified (1 September, 2015), <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4549160,00.html> 27- July- 2014.

<sup>103</sup> جريدة الأخبار اللبنانية. "قانا جديدة... والمقاومة تردّ بمئات الصواريخ". العدد ٢٣٥٣ (٢٥ تموز ٢٠١٤): <http://www.al-akhbar.com/node/211704>

<sup>104</sup> Yedioth Ahronoth new." UN chief alarmed as rockets found in Gaza school go missing." Last Modified (1 September, 2015), <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4549160,00.html> 27- July- 2014.

في اليوم ذاته الذي صدر فيه تصريح بان كي مون وفي مدرسة بيت حانون استهدفت قوات الاحتلال المكان الذي كان مركزاً لإيواء للنازحين. تم إطلاق خمسة قذائف أطلقت من دبابة متمركزة على الحدود الشرقية لبلدة بيت حانون شمال القطاع، تجاه مدرسة بيت حانون خلفت 20 شهيداً حسب مصادر طبية فلسطينية، وأكثر من 200 جريح معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ.<sup>105</sup>

في اليوم 27 للحرب على قطاع غزة استشهد 10 فلسطينيين وأصيب 50 آخرين في قصف مدفعي إسرائيلي طال مدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» في مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، كان يحتمي بداخلها مئات النازحين.<sup>106</sup>

مجزرة أبو حسين<sup>107</sup> تأتي لتطرح مزيداً من الأسئلة عما يحدث في قطاع غزة، وفعالية الدور التنسيقي الذي تلعبه الأونروا في الحرب، وأي اتجاه يأخذ هذا الدور. 17 تحذيراً تقول وكالة الغوث أنها أرسلتها إلى الاحتلال مضمّنة فيها إحدائيات مدرسة «أبو حسين» للاجئين في جباليا كي لا يقصفها. آخر هذه التحذيرات، كما تذكر، كانت قبل ساعات من المجزرة. لكن ما حدث أن قامت المدفعية الإسرائيلية بتدمير البوابة الخارجية وصفين في مقدمة ووسط المدرسة

<sup>105</sup> سناء كمال. مجزرة جديدة في بيت حانون والهدف مدرسة وأطفال، جريدة الأخبار اللبنانية، العدد ٢٣٥٣ / ٢٥ تموز ٢٠١٤.

<http://www.al-akhbar.com/node/211705>

<sup>106</sup> المصدر السابق.

<sup>107</sup> مجزرة أبو حسين: وقعت مجزرة أبو حسين في 30 تموز 2014، حينما قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بقصف مدرسة أبو حسين الابتدائية التي نزح إليها 3300 لاجئ من مخيم جباليا بعد أن صدرت لهم تعليمات إسرائيلية بضرورة الإسراع في إخلاء منازلهم. وقد أسفر القصف الإسرائيلي عن وقوع 17 شهيداً وعشرات الإصابات الخطيرة. للمزيد حول تفاصيل المجزرة انظر: أمجد ياغي، «الأونروا تخرج من صمتها: مجزرة أبو حسين تفضح الإسرائيليين». جريدة الأخبار اللبنانية. 31 تموز 2014. <http://www.al-akhbar.com/node/212240>

وحماماتها، إضافة إلى ثلاثة منازل بجوارها. تحدثت المصادر الطبية عن «17 شهيدا و65 إصابة جراء المجزرة».<sup>108</sup>

على الرغم من الحديث الدائم والمتواصل عن الحاجة لمساعدات غذائية وعينية للاجئ إلا أنه يتعرض للإقصاء على مستويين: المستوى الأول، إقصاء الوجود الإنساني، والمستوى الثاني عبر إقصاء البعد الشخصي للاجئ والتعامل معه كمادة أو رقم، فيصبح الإقصاء هنا على مستوى سياسي حقوقي، وعلى مستوى كونهم مجموع بشري تم حرمانهم من العمل والسكن وهم في مواجهة دائمة للحفاظ على مقاومتهم التي هي في مرمى الضرب والقمع والتفكيك.

إن طبيعة الخدمات التنموية التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين تتسم بالحيادية، حسب تعبير الوكالة، أي أنها وحسب الإنتداب الخاص بها بعيدة عن التدخل بين أطراف الصراع، كأى مؤسسة إغاثية أخرى (الهلال الأحمر والصليب الأحمر)، ذلك أن التدخل في الوضع السياسي والنزاعات ليس من صلاحياتها. تبعاً للحيادية التي تحرص الأونروا على عدم تجاوزها فإنه لا يتم الحديث عن ما يتعرض له اللاجئون من انتهاكات جسدية، وتعذيب في السجون والموت بالرصاص، عدا الحديث عن موظفيها الذين يسقطون في الحروب. عملية تجاهل عما يتعرض له اللاجئون من تعذيب سواء على أيدي النظام السوري، أو الجماعات المعارضة، أو قوات الاحتلال الإسرائيلية، أو الحكومة اللبنانية، لا تعتبر من الحيادية، وعليه فإن تجاهل باسم الحيادية يلغي الحماية تلقائياً. مثال على ذلك، اختراق الأونروا للحيادية في انتدابها عندما اتهمت الفلسطينيين في قطاع غزة بوضع الأسلحة والصواريخ في المدارس، مما أدى إلى أن يدفع العشرات من المدنيين حياتهم ثمناً لتلك الإدعاءات التي لم تثبت.

<sup>108</sup> المصدر السابق.

يمكن تفسير استمرار استثناء اللاجئين الفلسطينيين من نظام الحماية الدولية الخاصة باللاجئين، وتعميق فجوة الحماية على أنه عجز من قبل نظام الأمم المتحدة الذي يمتلك الأدوات اللازمة لتنفيذ القرارات الخاصة بعودة اللاجئين إلى وطنهم الأصلي، لكنه لا يمتلك قوة الإلزام لتنفيذ ما ينص عليه القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين الدولي، الأمر الذي سيساهم تلقائياً في حل جوانب استثناء اللاجئين الفلسطينيين، ومن هنا نلاحظ كيف أن نظام الأمم المتحدة الخاص باللاجئين في تعامله مع واحدة من أكثر نماذج العالم تمثيلاً للنظام الكولونيالي الإستعماري إسرائيل ينفذ أجندة تهدف لحماية إسرائيل وأمنها. لكن، في الحالة الفلسطينية نجد أن المجتمع الدولي الذي يدعو ويشجع اللاجئين على العودة لديارهم واعتبار ذلك من أفضل الحلول لمشكلة اللاجئين، إلا أنه فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين لم يستطع حتى اللحظة أن يعيد ولو لاجئاً واحداً، ولم ينجح في الضغط على إسرائيل من أجل تنفيذ قرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يقضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم.

## 4.5 الغذاء والبنية التحتية كبديل عن الحماية القانونية والفيزيائية (غزة واليرموك نموذجاً)

يناقش هذا الباب كيف أن الأونروا في خطاباتها وفي نداءات تمويل برامج الطوارئ تركز على الغذاء والبنية التحتية بشكل رئيسي بوصفها بدائل يمكن الإستعاضة بها عن الحماية سواء كانت قانونية أو فيزيائية، حيث يُلاحظ هذا النمط من السياسات في حالات كل من مخيم اليرموك ومخيمات قطاع غزة ومخيم نهر البارد في لبنان.

تعمل المنظمات الدولية في كثير من الأحيان بما في ذلك الأونروا على تجريد اللاجئين من أي وجود سياسي أو هوياتي، وتخفيض وضعهم إلى أشخاص بحاجة للغذاء والمأوى فقط/ على سبيل المثال تقول الأونروا على موقعها الإلكتروني:

أنها تعمل على تقديم "الخدمات الإنسانية بما في ذلك التعليم الإبتدائي والرعاية، وشبكة الأمان الاجتماعي والدعم والبنية التحتية وتحسين المخيمات والإقراض الصغير والاستجابة الطارئة، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح، ويتم تسليم الخدمات ضمن خمس برامج"<sup>109</sup>

تتحدث الأونروا عن تقديم المساعدات لما يزيد عن 456 ألف لاجئ فلسطيني خلال الأزمة السورية،<sup>110</sup> لكنها لا تتحدث سواء في تقاريرها أو بياناتها الصحفية عن مقومات الكيان السياسي لهؤلاء اللاجئين، بل هم فقط مجرد أشخاص معوزين يتلقون المساعدات وبحاجة مستمرة للتبرعات من أجل أن يبقوا على قيد الحياة، وفي ذلك إهمال أو إسقاط للأسباب الأخرى التي من شأنها في حال توافرت أن تساهم في بقاء

<sup>109</sup> وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأونروا. "ماذا نقدم." تاريخ الوصول (8 كانون الأول، 2014)،

<http://www.unrwa.org/ar/what-we-do>

<sup>110</sup> المصدر السابق.

اللاجئ الفلسطيني على قيد الحياة. ومن هذه الأسباب التي من الممكن أن تخفف من التهديد الذي يحاصر اللاجئ الفلسطيني هو تقديم نوع من الحماية القانونية- الفيزيائية للاجئين خاصة أنهم منذ ما يزيد عن خمس سنوات يعيشون في أتون الحرب الأهلية.

ملاحح العوز والحاجة التي تتحدث عنها الوكالة تهمل بشكل أساسي المسببات الحقيقية لوصول اللاجئين لهذه الدرجة من الحاجة والعوز والمساعدة. في الموقع الإلكتروني للأونروا في قسم البنية التحتية وتحسين المخيمات في قطاع غزة نجد التالي:

" تم تأسيس برنامجنا في غزة بهدف تحسين الظروف المعيشية للاجئين فلسطين من خلال تخطيط وتصميم وإنشاء مرافق ومسكن ومدارس ومراكز صحية تابعة للأونروا، وأيضاً من خلال التخطيط الشامل لقطاع الصحة البيئية. كما يعمل برنامجنا أيضاً على ترميم أعمال المجاري والصرف الصحي وآبار المياه ومعالجة المياه العادمة في مخيمات اللاجئين والمناطق المحيطة بها. <sup>111</sup>

في الوصف أعلاه تتحدث الأونروا عن خدمات البنية التحتية التي تقدمها للاجئين في قطاع غزة، وعن جهودها للتقليل من الآثار المباشرة لحالات الطوارئ، لكنها لم تذكر السبب الرئيسي لنشوء حالات الطوارئ تلك. حيث أن حالة الطوارئ التي تستدعي إعادة بناء وتأهيل البيوت والمدارس والمراكز الصحية هي في الواقع ناتجة عن الحروب والإعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة حروب (2008-2012 - تموز 2014)، مثلاً في الفترة 2008/12/27 - 2009/1/18 ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، " فقد دمرت قوات الاحتلال 286 منزلاً سكنياً يحتوي على 505 وحدة سكنية يقطنها 3008 شخصاً من بينهم 1488 طفلاً. ومن بين تلك المنازل 126 منزلاً يحتوي على 191 وحدة سكنية يقطنها 1229 فرداً بينهم 710 أطفال، دمرت تدميراً كلياً. وأصبح سكانها بلا مأوى. كما تعرض 160 منزلاً تحتوي على 314 وحدة سكنية، ويقطنها 1779 فرداً، من بينهم 778 طفلاً، إلى تدمير

<sup>111</sup> وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأونروا. "البنية التحتية وتحسين المخيمات في قطاع غزة". تاريخ الوصول (8 كانون الأول، 2014)، <http://goo.gl/g9p3tR>

جزئي بالغ، أصبحت نتيجتها المنازل غير صالحة للسكن في مناطق مختلفة من قطاع غزة<sup>112</sup> في الوقت الذي تم فيه الحديث عن عدد البيوت التي تم إعمارها لم يكن هنالك أي ذكر للعائلات التي كانت تسكن تلك البيوت قبل تدميرها، ولم تذكر أيضاً أي شيء عن مصيرهم بعد تدمير بيوتهم.

أدت الهجمات الحربية الإسرائيلية وأعمال التدمير والهدم خلال 2008/2009 إلى تشريد وتهجير آلاف العائلات الفلسطينية طيلة أيام الحرب. فقد شهدت المناطق الحدودية العازلة، شمال، وسط وجنوب قطاع غزة، عمليات نزوح جماعية.<sup>113</sup> كذلك الحال أثناء الحرب الأخيرة في تموز 2014، حيث تم تدمير خلال الحرب التي استمرت لمدة 50 يوم ما يقارب على 19,000 منزلاً أو لحقت بها أضرار جعلتها غير قابلة للترميم.<sup>114</sup> بينما وصل عدد المشردين والنازحين من بيوتهم إلى ما يقارب 500000 حسب إحصاءات الأونروا.<sup>115</sup>

أما فيما يتعلق بخدمات البنية التحتية في مخيمات سوريا فقد أوقفت الأونروا العمل في برنامج البنية التحتية وتحسين الخدمات في المخيمات بسبب النزاع الدائر والمستمر في سوريا.<sup>116</sup> وهو الأمر الذي يضاعف معاناة السكان القابعين تحت نيران الحرب، فهم من جهة لا يملكون بيوتاً صالحة للسكن ولا

---

<sup>112</sup> المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. "الحق في السكن في قطاع غزة: حالة أصحاب المنازل المدمرة خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2008-2009". تاريخ الوصول (24 كانون الأول 2014)، [http://www.pchrgaza.org/files/2012/reprot\\_house\\_2012.pdf](http://www.pchrgaza.org/files/2012/reprot_house_2012.pdf) ص: 3.

<sup>113</sup> المصدر السابق.

<sup>114</sup> منظمة العفو الدولية. "العدالة لضحايا جرائم الحرب في غزة". تاريخ الوصول (29 نيسان 2016)، <https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2015/07/justice-victims-war-crimes-gaza-conflict>

<sup>115</sup> وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "الوضع الطارئ في غزة". تاريخ الوصول (29 نيسان 2016)، <http://www.unrwa.org/ar/gaza-emergency>

<sup>116</sup> وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "البنية التحتية وتحسين المخيمات في سوريا". تاريخ الوصول (24 كانون الأول 2014)، <http://goo.gl/3iMxnw>

يوجد مراكز صحية تساهم في التخفيف من الأمراض التي يتعرضون لها نتيجة الحصار والحرب، ولا مدراس صالحة للتعليم أو صالحة لتصبح ملجأً للمتشردين، ويستمر التعامل معهم على أنهم بحاجة للغذاء والتبرعات فقط.

الحديث عن خدمات البنية التحتية في مخيمات قطاع غزة لا يختلف عن مخيمات لبنان، فمثلاً عن وصف الخدمات المقدمة منذ عام 2010 لصالح إعادة تأهيل البنية التحتية لا يذكر أي من المسببات التي أدت إلى تدمير وتشريد سكان مخيم نهر البارد عام 2007 جراء المعركة التي حصلت بين منظمة "فتح الإسلام" التي تدور في فلك تنظيم القاعدة، وبين القوات المسلحة اللبنانية. في القسم الخاص عن خدمات البنية التحتية في لبنان نجد الوصف التالي:

نعمل على دعم إسناد عمل الوكالة في إعادة تعمير مخيم نهر البارد، وذلك بشكل رئيسي من خلال تقديم النصح وإعادة الموظفين. وفي عام 2010، كان أكثر من خمسة آلاف منزل موضوع على قائمة الانتظار لغايات إعادة التأهيل. وقد قمنا بإدخال نهج جديد لإعادة تأهيل المساكن، وذلك بهدف تقليل الكلفة واستهداف الأشد فقراً وذلك لزيادة ملكية المشروع. وتم تنفيذ مجموعة تجريبية مكونة من 42 مسكناً بموجب هذا النهج الجديد في مخيم عين الحلوة للاجئين. وبناء على النجاح الذي تم تحقيقه في هذه المجموعة التجريبية، قام المانحون بتمويل المزيد من المساكن ضمن النهج الجديد. وبحلول عام 2013، قمنا بتمويل إعادة تأهيل ما مجموعه 1,852 مسكن تغطي عشرة مخيمات من أصل المخيمات الاثنتي عشرة في لبنان.<sup>117</sup>

الأونروا لا تذكر من قريب أو بعيد أي شيء عن طريقة وآلية تعامل السلطات اللبنانية مع المخيمات الفلسطينية سواء في مخيم عين الحلوة أو مخيم نهر البارد، وكيف أنها السبب الرئيسي في تدني مستوى البنية التحتية في المخيمات وتحويل اللاجئين إلى مجرد أشخاص بحاجة دائمة للمساعدة على حساب تهميش وجودهم ودورهم وهويتهم السياسية. فالبرلمان اللبناني عام 2001 حظر على "أي شخص ليس مواطناً لدولة معترف بها الحصول على عقارات من أي نوع". كما لم يعد بوسع اللاجئين شراء أراضي أو

<sup>117</sup> وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأونروا. "البنية التحتية وتحسين المخيمات في لبنان". تاريخ الوصول (27 كانون الأول، 2014)، <http://goo.gl/Zf1gf1>

نقل ممتلكات أو التوصية بعقاراتهم لأحد الأقارب.<sup>118</sup> تجاهل الأونروا لذكر حقيقة تعامل السلطات اللبنانية مع المخيمات الفلسطينية يساهم في تهميش وتخفيض وجود اللاجئين الفلسطينيين كإنسان أولاً، وكصاحب حق ثانياً.

في حالة مخيم اليرموك فإن الوكالة بدأت بإسقاط لفظ مخيم واستبدلته بلفظ ضاحية، وهو الأمر الذي قد يقود للتخفيف من هول المعاناة التي يتعرض لها المخيم وسكانه.<sup>119</sup> نجدهم يقولون على الموقع الإلكتروني وعلى لسان الناطق الرسمي باسم الأونروا في دمشق التالي:

شهدت ضاحية اليرموك والمناطق المحيطة بها تصعيداً خطيراً للنزاع المسلح، واشتمل ذلك على تبادل كثيف ومتكرر للنيران واستخدام الأسلحة الثقيلة التي عملت وبشكل متواصل على إعاقة عملية توزيع المساعدة الإنسانية المنقذة للأرواح للمدنيين المحاصرين في المنطقة والبالغ عددهم 18,000 شخص<sup>120</sup>

تتمركز الأولوية لدى الأونروا في مخيم اليرموك حول توزيع الطرود الغذائية، بينما يأتي موضوع توفير الحماية للمدنيين في المخيم في مرتبة أخيرة ضمن أولويات الأونروا، فنجدهم يقولون عن الوضع الطارئ في المخيم وحاجة السكان التالي:

إن ما يقارب من 400 طرد غذائي بحاجة لأن يتم توزيعها كل يوم من أجل تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لهؤلاء السكان المعرضون للمخاطر بشكل شديد. ومن أجل وقف معاناة المدنيين في اليرموك، تطالب الأونروا باستئناف هذا المستوى من التعاون وبالتوقف الفوري عن الأعمال العدائية المسلحة في اليرموك وحولها وبأن تقوم كافة الأطراف المعنية بالتصرف بطريقة تعزز حماية المدنيين في اليرموك وإعطاء الأولوية القصوى لاحتياجاتهم الإنسانية.<sup>121</sup>

<sup>118</sup> شينكر، ديفيد. "اللاجئون الفلسطينيون يعانون الأمرين في لبنان". معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. (خريف 2012)، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/palestinian-refugees-languish-in-lebanon>

<sup>119</sup> وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "انقذوا اليرموك". تاريخ الوصول (3 شباط، 2015)، <http://goo.gl/VxV3Jq>

<sup>120</sup> المصدر السابق.

<sup>121</sup> المصدر السابق.

في هذا البيان على الرغم من وضوح حجم المعاناة التي يتعرض لها اللاجئون بفعل القصف والأعمال العدائية على المخيم، ومدى حجم الخطر المحيط بحياتهم وحاجتهم الملحة والضرورية للحماية، وضرورة دعوة الأطراف (النظام السوري والمعارضة) إلى تحييد المدنيين "اللاجئين" إلا إن الأونروا قد دعت الأطراف المتنازعة إلى حماية المدنيين وإعطاء الأولوية لاحتياجاتهم الإنسانية بدلاً من أن تكون الأولوية لحماية حياتهم من الخطر وتحييدهم عن الصراع الدائر في سوريا.

أولويات الأونروا المتمحورة حول الغذاء يعكسها الخطاب العام الذي يتبناه المفوض العام للأونروا، كما أن الحديث عن الغذاء يرافقه الحديث عن العلاج الطبي والنفسي دون الإشارة إلى الحاجة الملحة لتقديم حماية جسدية وقانونية فورية للاجئين القابعين تحت القصف في المخيم.

الأولوية - كما يظهر في البيانات الصحفية - هي للمواد الغذائية والعلاج على حساب الحماية، بدلاً من أن تكون الحماية متوازية مع تقديم العلاج والغذاء للاجئين. ففي تصريح صحفي للمفوض السابق فيليبو غراندي في 24 شباط 2014 نجده يقول التالي:

إنني منزعج للغاية ومصدوم لما شاهدته هذا اليوم. إن لاجئي فلسطين الذين تحدثت إليهم كانوا يعانون من الصدمة جراء الأحداث التي مروا بها، والعديدون منهم كانوا بحاجة واضحة لدعم فوري، لا سيما الغذاء والعلاج الطبي. إن ما شاهدته وسمعته اليوم يؤكد أن هذا هو الوقت المناسب لقرار رقم 2139 والمتعلق بسبل الوصول الإنساني والصادر عن مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة وضرورة قيام كافة الأطراف بتطبيق القرار بثبات.<sup>122</sup>

وفي تصريح أوردته هيئة الإذاعة البريطانية، قال غراندي مخاطباً الحشد الكبير الذي تجمهر حوله للحديث عن قصص المعاناة التي تعرضوا لها في مخيم اليرموك المحاصر: "نحن لن ننساكم، والعالم

<sup>122</sup> وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "بعد زيارته مخيم اليرموك : المفوض العام للأونروا يؤكد بحزم على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية بلا عوائق." تاريخ الوصول (23 آذار، 2015)، <http://goo.gl/u8ep7V>

أيضًا لن ينساكم". وأضاف غراندي "إننا نأمل بأن نصل للجميع إذا ما قام الأشخاص المتقاتلون بالسماح لنا بذلك."<sup>123</sup>

أما فيما يتعلق بقطاع غزة، فيتم التركيز على المنشآت المدمرة، عددها، حجم الدمار، حجم الأموال اللازمة لإعادة إعمار المنشآت، مع تهميش الحديث عن الضرر الذي تعرض له الإنسان نتيجة تلك الحرب. بطريقة أو بأخرى يتم إقصاء اللاجئ في الخطاب الموجه لمجتمع المانحين وفي التقارير الدورية الصادرة عن مكاتب الأونروا. على سبيل المثال، في البيان التالي نجد الأونروا تركز على عدد المساكن المدمرة والتي يتراوح عددها ما بين 42,000 - 96,000 منزل دمرت وأصيبت في الحرب الأخيرة على قطاع غزة. كما أن البيان يشدد ويستعمل إحصائيات المنازل المدمرة من أجل توضيح حجم التمويل اللازم لإعمار المساكن المدمرة وإعانات الإيجار، حيث قدرت الأونروا مجموع التمويل اللازم لتوفير الإعانات وإعادة الإعمار ب 720 مليون دولار أمريكي. فيما يلي جزء من البيان المنشور حول الموضوع:

بلغ عدد منازل عائلات اللاجئين في قطاع غزة التي تضررت أو دمرت خلال الصراع الذي نشب في هذا الصيف حوالي 42,000 مسكن ، ونحن نعلم الآن أن أكثر من 96,000 منزل دمرت أو أصيبت بأضرار ما يمثل أكثر من ضعف الرقم الذي كنا نتوقعه. تعرض أكثر من 7,000 من مساكن اللاجئين للدمار الكلي الذي أثر على حوالي 10,000 أسرة. بينما تعرض ما يقرب من 89,000 منزل إضافي للضرر، حوالي 10,000 منها لأضرار بليغة (بحاجة لأكثر من 5,000 دولار أمريكي). وأضاف السيد تيرنر "هذه الأرقام الضخمة تمثل تحديًا كبيرًا للوكالة على صعيدي توفير المأوى الانتقالي وإصلاح وإعادة الإعمار للمساكن المتضررة، و كذلك إزالة الأثار المادية الكبيرة لآثار الصراع. وقدرت الأونروا مجموع التمويل اللازم لتوفير إعانات الإيجار للأسر التي لا تمتلك مأوى بديل، وإعادة بناء المنازل المدمرة و الإصلاح لذوي الضرر سيصل لنحو 720 مليون دولار أمريكي. حتى الآن، هناك تعهد بنحو 100 مليون دولار أمريكي، مما يترك فجوة تقدر بحوالي 620 مليون دولار أمريكي."<sup>124</sup>

<sup>123</sup> المصدر السابق.

<sup>124</sup> وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "مطلوب تمويل عاجل لمعالجة الدمار غير المسبوق في قطاع غزة." تاريخ الوصول (28 آذار، 2015)، <http://goo.gl/zIBE8x>

تعكس البيانات أعلاه سواء تلك المتعلقة باليرموك أو بقطاع غزة كيف يتم الحديث عن الذين اضطروا النزوح بعيداً عن منازلهم، أو تضررت منازلهم بسبب الحرب، حيث يقتصر الحديث عنهم في أغلب الأحيان على مستوى البقاء ومتطلبات البقاء على قيد الحياة، وإحالة الموضوع لمجرد مقارنة إنسانية بحتة خالية من أي بعد سياسي، أو اجتماعي. تلك البيانات والآلية التي يتم العمل بها مع مجتمع اللاجئين تتم عن قدر كبير من التجريد الذي يقود لاعتبار اللاجئين مجرد كتلة صماء وصامتة وسلبية، ما يجمعها هو العزلة عن الأحداث التي أدت إلى تحولهم إلى لاجئين، أو اضطرابهم النزوح مرة أخرى. هذا التعامل مع اللاجئين ككتلة صماء من قبل الأونروا يُعرف بـ البيو - سياسة "Bio-Politics" وهي آلية تستخدمها منظمات الإغاثة الإنسانية، حيث تعتبر اللاجئين الفلسطينيين مجرد أجساد "لا بد من إطعامها وإيوائها دون أن يكون لها أي حضور سياسي".<sup>125</sup> فاللاجئون الفلسطينيون في هذه الحالة مجرد أرقام وبيانات، وهم "ليسوا سوى أرقام، وكتلة سياسية مؤقتة تنتظر العودة".<sup>126</sup>

يعكس هذا المنطق المرتكز على أهمية تقديم المساعدات الإنسانية وتجريد اللاجئين واعتبارهم كتلة صماء مدى الإستلاب الذي يتعرض له اللاجئ كإنسان أولاً، وكصاحب حق ثانياً، ليؤكد على الأجندة المبطنة للأونروا، باختزال دورها في تقديم المساعدات الإنسانية، الأمر الذي يعزز موقفها الحيادي، وهي استراتيجية وضعتها الأونروا خدمةً للأجندة السياسية للأمم المتحدة حيال قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومستقبل تسويتها.

---

<sup>125</sup> ساري حنفي، جاد شعبان، كارين سيفيرت، "الإقصاء الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان: تأملات في الآليات التي تعزز فقرهم الدائم"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 23: عدد 91 (2012): 40-41.

<sup>126</sup> المصدر السابق.

## الفصل الخامس: ماذا يقول اللاجئون في الميدان؟

تناولت الفصول الأربعة السابقة موجز تاريخي لنشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين، ونشأة الأونروا وتمويلها وأثر التمويل الغربي على البرامج التي تنفذها في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك موضوع الحماية القانونية. كذلك، تناولت مفهوم الحماية القانونية من جهة نظر الأونروا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكيف اعتبرت الوكالة أن برامج الغذاء والتعليم والصحة والبنية التحتية وبرامج الطوارئ تشكل رديفاً للحماية القانونية والفيزيائية الواجب توافرها للاجئين في أماكن تواجدهم. كما تناولت الفصول السابقة كيف شكلت كل من مخيمات غزة ومخيم اليرموك نموذجاً واضحاً لتقويض الحماية بدلاً من تعزيزها في الوقت الذي تتوافر لدى الأونروا الآليات والمسوغات القانونية لتفعيل وتطوير منظومة حماية تشمل جميع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها. لكن، من أجل تكوين رأي أوضح وأعمق عن ممارسات الأونروا المتعلقة بالحماية القانونية للاجئين الواقعين تحت ولاياتها لا بد من استطلاع آراء اللاجئين أنفسهم، لذلك يأتي الفصل الخامس ليقدم آراء اللاجئين حول علاقتهم بالأونروا وبرامجها من خلال إجراء المقابلات معهم في خمس مخيمات في الضفة الغربية.

يتضمن هذا الفصل استعراضاً وتحليلاً لنتائج العمل الميداني في خمس مخيمات فلسطينية في الضفة الغربية، حيث تم استطلاع آراء اللاجئين حول موضوع فجوة الحماية القانونية، ومدى تعرضهم للانتهاكات القانونية وجسدية من قبل الإحتلال الإسرائيلي. وكيفية تعاملهم مع الانتهاكات وردود فعل الأونروا ودورها في التخفيف أو معالجة آثار هذه الإنتهاكات. كذلك للإطلاع على طبيعة العلاقة ما بين الوكالة واللاجئين، والخدمات المقدمة لهم وأثرها على حياتهم من ناحية اجتماعية، واقتصادية، وتعليمية،

وصحية. تم تحليل الأسئلة الرئيسية الأربعة المتعلقة بموضوع الحماية القانونية، ذلك لأن طبيعة استجابات الأسئلة قابلة للتحليل والحساب بنسب مئوية.

## 5.1 منهجية الدراسة الميدانية

### 5.1.1 منهج الدراسة

تم اعتماد منهجية تحليل المضمون والمتمثلة في وضع أسئلة مفتوحة وتحليل أنماط الإجابات التي قدمها المبحوثين خلال المقابلات الميدانية مع اللاجئين الفلسطينيين في خمس مخيمات في الضفة الغربية، وهذه المخيمات: مخيم جنين/جنين، مخيم بلاطة/نابلس، مخيم العين/نابلس، مخيم الدهيشة/بيت لحم، مخيم عايدة/بيت لحم.

تم اختيار مخيمي جنين وبلاطة والعين لتغطية منطقة شمال الضفة الغربية، ومخيمي الدهيشة وعايدة لتغطية منطقة جنوب الضفة الغربية، خاصة وأن تلك المخيمات تعيش حالة مواجهة دائمة وتتعرض لاعتداءات وانتهاكات متكررة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي مقارنة بالمخيمات الأخرى، وقد تم التركيز في مخيمات الضفة الغربية لسهولة وصول الباحثة إلى تلك المخيمات وصعوبة الوصول إلى مخيمات قطاع غزة ولبنان وسوريا نظراً لعوائق الاحتلال الإسرائيلي للدخول إلى قطاع غزة، وصعوبة الحصول على تصاريح من الدولة اللبنانية لدخول المخيمات الفلسطينية هناك، وتردي الوضع الأمني في سوريا وصعوبة الوصول إلى المخيمات الفلسطينية هناك ولأن معظم سكان المخيمات قد نزحوا عن مخيماتهم بسبب الحرب القائمة في سوريا.

وقد كانت أسئلة الدراسة الرئيسية على النحو التالي:

- السؤال الأول: ما منظورك نحو الأونروا بما تقدم من خدمات للاجئين الفلسطينيين؟
  - السؤال الثاني: ما هي تداعيات غياب الحماية القانونية في انتداب الأونروا على الأمن الإنساني للاجئ الفلسطيني؟
  - السؤال الثالث: ما الصورة التي تنتجها وتقدمها الأونروا عن اللاجئ الفلسطيني، وهل تساهم هذه الصورة في تعزيز وتعميق حالة الإستثناء؟
  - السؤال الرابع: ما هي طبيعة العلاقة التي تربط بين اللاجئين الفلسطينيين وبين الأونروا، وما هي محددات هذه العلاقة؟
- وتم تحليل استجابات المبحوثين من خلال خلق فئات إجابات، والتي وردت عن السؤال الواحد/الأسئلة الأربع.

## 5.1.2 حدود الدراسة: الإطار الزمني والمكاني والمادي

- **الإطار المادي:** عينة مكونة من سبعون لاجئ ولاجئة. 14 لاجئ من كل مخيم، 7 ذكور، 7 إناث مراعاة للتوازن الجندي. تم اختيار عينة عشوائية منتظمة، حيث تم تقسيم كل مخيم إلى أربعة أقسام وترقيم البيوت من 1-7 واختيار البيت رقم 7 لعمل مقابلات مع أحد أفرادها إذا كانوا ضمن شروط العينة (العمر والجنس).
- **الإطار المكاني:** مخيم جنين في محافظة جنين، مخيم العين في نابلس، مخيم بلاطة في نابلس، مخيم عايدة في بيت لحم، مخيم الدهيشة. جاء اختيار هذه المخيمات لأنها أكثر

المخيمات عرضة للإقتحامات والمواجهات المباشرة مع قوات الاحتلال الإسرائيلية. (للمزيد عن المخيمات وأعداد اللاجئين انظر ملاحق 6- 8).

- الإطار الزمني: تشرين الأول/ أكتوبر 2014- تشرين الثاني/ نوفمبر 2014.

### 5.1.3 عينة الدراسة وأدواتها

شملت عينة الدراسة سبعون لاجئ ولاجئة من خمس مخيمات. من كل مخيم أربعة عشر لاجئ، تم مراعاة التوازن الجندي: سبعة ذكور، سبعة إناث. أما بالنسبة لنوع العينة فقد كانت عشوائية منتظمة.

استخدمت المقابلة والاستبانة كأداة رئيسية للوصول إلى استجابات. حيث تضمنت الاستبانة 18 سؤالاً ذات علاقة مباشرة بمحاور وأسئلة الدراسة الرئيسية، حيث تدرجت من العام إلى الخاص. (للإطلاع على كافة أسئلة الاستبانة، انظر: ملحق رقم 9).

## 5.2 نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها

السؤال الأول: ما منظورك نحو الأونروا بما تقدم من خدمات للاجئين الفلسطينيين؟

- الأونروا حسب وجهة نظرك وتجربتك في المخيم عدو أم صديق، ولماذا؟
- ماذا تعني لك بطاقة/ كرت الأونروا؟
- هل تعتقد أن اللاجئين الفلسطينيين يعتمدون بشكل كلي على خدمات الأونروا رغم تحسن أوضاعهم العلمية/المهنية/الإقتصادية؟
- هل تعتقد أن للأونروا دوراً مختلفاً اتجاه اللاجئين؟ (إلى أي مدى تؤمن وتثق بالدور الذي تلعبه الأونروا اتجاه اللاجئين الفلسطينيين؟
- هل أنت مع حلّ وكالة الأونروا لتتولى السلطة الفلسطينية تنفيذ برامج بديلة عن الأونروا في المخيمات؟

## جدول 1: الأونروا حسب وجهة نظرك وتجربتك في المخيم عدو أم صديق، ولماذا؟

الإقتباسات	المجموع		المخيمات					الإستجابات
	النسبة %	العدد	عايدة	الدهيشة	العين	بلاطة	جنين	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "صديق نحن لا ندفع فواتير الماء والكهرباء".</li> <li>• "صديق لأننا نتعالج في عياداتها ونتعلم في مدارسها. "</li> <li>• "هي صديق عشان المساعدات اللي بتقدمها".</li> <li>• الوكالة صديق لأنها منذ التهجير تساعد الناس في التعليم وبنيت لهم البيوت بدل الخيام والنوم في البرد "</li> <li>• "صديق لأنها تساهم في تحسين وتطوير شؤون المواطنين في المخيم".</li> <li>• "في الإطار الخارجي هي صديق تقدم المساعدة ومن الداخل هي من يجرح ويداوي يهدم ويبني الخ"</li> <li>• "صديق لأنه لا يوجد أي مؤسسة وطنية أو غير وطنية تقدم للاجئين ما تقدمه الأونروا للمخيمات واللاجئين من خدمات".</li> </ul>	(%51.4)	36	5 (%35.7)	1 (%7.14)	9 (%64.2)	13 (%92.8)	8 (%57.1)	صديق
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "عدو تريد لنا أن نبقى في المخيم إلى الأبد "</li> <li>• "وقت الإضراب كانت عدو وكانت ضد الموظفين واللاجئين "</li> <li>• "عدو لأنها لم ترجعنا إلى بيوتنا وبنيت لنا المخيمات لنعيش فيها على طول".</li> <li>• "الأونروا عدو لأنها لم تحل القضية حتى الآن"</li> <li>• "عدو لتنفيذ أجندة الدول المانحة"</li> <li>• "عدو لانها تحارب العديد من القضايا</li> </ul>	.(%28.5)	20	1 (%7.14)	10 (%71.4)	4 (%28.5)	1 (%7.14)	4 (%28.5)	عدو

واستحقاقات للاجئين"								
• "هيك وهيك مش عدو ولا صديق لأنها تلبية احتياجات وطلبات المواطنين لكن ليس بشكل كامل."	(%20)	14	8 (%57.1)	3 (%21.4)	1 (%7.14)	0	2 (%14.2)	طرف محايد

تظهر معطيات الجدول ونسب الاستجابات في كل مخيم التفاوت الموجود بين اللاجئين الفلسطينيين في النظر إلى الأونروا، حيث لا يراها الجميع بأنها صديق، ولا يرون بأنها عدو. مثلاً في مخيم جنين (57.1%) يعتبرونها صديق وربطوا ذلك الإعتبار بالخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين في المخيم، فكانت الخدمات هي معيار تصنيف الأونروا كصديق، وليس كعدو. كذلك في مخيم عايدة صنفها ما نسبته (35%) كصديق لأنها تساهم في تطوير وتحسين أوضاع المواطنين الفقراء في المخيم. من ناحية أخرى اعتبر ما نسبته (64.2%) من المبحوثين في مخيم بلاطة أن الأونروا صديقاً، وكان من ضمن المعايير لهذا التصنيف أنها ساهمت في بناء البيوت للاجئين بدلاً من الخيم. لكن، بناء البيوت بدلاً من الخيم اعتبر معياراً لحوالي ما نسبته (7.1%) من المبحوثين في ذات المخيم لتصنيف الوكالة كعدو. بالإضافة إلى ذلك، اعتبرت وصنفت الوكالة كعدو لارتباطها بأجندات الدول المانحة ولأنها وقفت ضد الموظفين العرب خلال إضرابهم الأخير، فكانت هذه المعايير كافية لأن يعتبرها ما نسبته (71%) من المبحوثين في مخيم الدهيشة عدواً. التصنيف لم يقتصر على عدو أو صديق، بل هنالك نسبة أخرى من المبحوثين تصنف الأونروا على أنها طرف محايد، حيث يعتقد ما نسبته (21.3%) من المبحوثين في مخيم الدهيشة أنها طرفاً محايداً.

بالمحصلة يعتقد ما نسبته (51.4%) من المبحوثين في المخيمات الخمسة أن الأونروا صديق، بينما يرى ما نسبته (28.5%) من المبحوثين أنها عدو، ويعتبرها (20%) من المبحوثين طرفاً محايداً.

## جدول 2: ماذا تعني لك بطاقة/ كرت الأونروا؟

الإقتباسات	المجموع		المخيمات					الإستجابات
	النسبة	العدد	عايدة	الدهيشة	العين	بلاطة	جنين	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "تدل على أننا طردنا من أراضينا وأهلنا هم لاجئون يحق لهم العودة إلى قراهم الأصلية."</li> <li>• "الكرت هو دليل أنني لاجئة."</li> </ul>	(%60)	42	9 (%64.2)	6 (%42.8)	9 (%64.2)	8 (%57.1)	10 (%71.4)	بطاقة إثبات لجوء وتأكيد على حق العودة
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "بطاقة تقدم لي المساعدات والاحتياجات."</li> <li>• "كرت من أجل التعليم والصحة."</li> <li>• "معظم التطبيقات في حياتي مثل التعليم والعلاج واللعب في الملاعب هي بسبب كرت الأونروا."</li> <li>• "تساعدنا وترفع من مستوى معيشتنا."</li> </ul>	(%40)	28	5 (%35.7)	8 (%57.1)	5 (%35.7)	6 (%42.8)	4 (%28.5)	بطاقة مساعدات

في ظل الاعتماد الجزئي على الوكالة وخدماتها تم طرح سؤال ما الذي تمثله بطاقة الأونروا لللاجئ؟

انقسم المبحوثون في الإجابة على هذا السؤال إلى فريقين، الأول يرى بأنها مجرد بطاقة مساعدات وخدمات، والثاني يرى بأنها بطاقة تأكيد على حق العودة وإثبات لجوء.

يعتقد معظم المبحوثون وبنسبة (60%) بأن البطاقة/ الكرت هو دليل على أنهم لاجئين طردوا من أراضيهم وأن أجدادهم وأهاليهم لاجئون يحق لهم العودة إلى أراضيهم، ويستمر المبحوثون بالقول بأن هذا

الكرت مهم لإثبات حق العودة وإثبات أنهم فلسطينيون مهجّرون ولذلك هم متمسكون بهذه البطاقة التي يعتبرونها هويتهم كلاجئين.

أما القسم الثاني من المبحوثين وبنسبة (40%) فإنهم يعتبرون الكرت بمثابة بطاقة مساعدات ووسيلة للحصول على الخدمات التعليمية والصحية والغذائية، ووسيلة لرفع مستوى معيشتهم، ومساعدة العائلات الفقيرة.

اختلاف النظرة اتجاه بطاقة الوكالة/ الكرت يعكس اختلاف نظرة اللاجئين إلى الوكالة وانقسامهم ما بين اعتبارها مؤسسة خدمات وإغاثة أو اعتبارها مؤسسة تمثل قضيتهم ومسيرة لجوئهم وحقهم بالعودة، وهذا ما يعيدنا مرة أخرى إلى الأسئلة المتعلقة بكون الوكالة صديقاً أم عدواً وبالأدوار التي تلعبها اتجاه اللاجئين وقضيتهم ودورها من عدمه في بيان المسببات التاريخية والسياسية لقضية اللجوء والنكبة.

من هنا يظهر لنا بأن الوكالة حسب وجهة نظر اللاجئين المبحوثين ليست مجرد مؤسسة خدماتية وإغاثية، بل أن انخراطها في كافة تفاصيل حياتهم وإدارتها للمخيمات منذ 67 عاماً يجعل منها فاعلاً ربما غير مباشر في أمور تتعلق بقضية اللاجئين والنكبة، مثل دورها من عدمه في إيجاد حلّ جذري للقضية، وبقاقتها التي تمثل هوية سياسية أكثر منها هوية خدماتية لنسبة لا بأس بها من اللاجئين.

جدول 3: هل تعتقد أن اللاجئين الفلسطينيين يعتمدون بشكل كلي على خدمات الأونروا رغم تحسن أوضاعهم العلمية/المهنية/الإقتصادية؟

الإقتباسات	المجموع		المخيمات					الإستجابات
	النسبة	العدد	عايدة	الدهيشة	العين	بلاطة	جنين	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "مش بشكل كامل كل الناس بتعتمد ع حالها والله."</li> <li>• "بالأول كان كامل والآن الاعتماد جزئي لأنهم قلصوا الخدمات والمساعدات."</li> <li>• "الاعتماد ليس كامل بل حسب الحاجة، عندما لا يكون هناك إضراب مثلاً في العيادات نذهب للعلاج والأولاد يذهبون للمدراس للتعليم."</li> <li>• "نتكل بشكل جزئي على الوكالة منذ الانتفاضة الثانية."</li> </ul>	(%80)	56	10 (%71.4)	11 (%78.5)	11 (%78.5)	13 (%92.8)	11 (%78.5)	بشكل جزئي
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "توقفنا عن الاعتماد عليها من وقت تقليص الخدمات والمساعدات."</li> <li>• "من سكن خارج المخيم لا يعتمد عليها ولا بأي شيء"</li> </ul>	(%18.5)	13	4 (%28.5)	2 (%14.2)	3 (%21.4)	1 (%7.14)	3 (%21.4)	لا نعتمد عليها أبداً
	(%7.14)	1	0	1 (%7.14)	0	0	0	نعم، بشكل كامل

تظهر المعطيات أعلاه أن اللاجئين ومنذ إعلان الأونروا عن تقليص خدماتها بسبب الأزمة المالية، وتحديداً من بعد فترة الإنتفاضة الثانية قد قل اعتمادهم على الأونروا وخدماتها، وأصبح ما نسبته (80%) من اللاجئين يعتمدون على الأونروا بشكل جزئي وخاصة في مجال التعليم، فلا مكان آخر ولا مؤسسة أو هيئة محلية أو دولية لديها القدرة على تغطية متطلبات التعليم للاجئين في المخيمات الفلسطينية.

يضيف المبحوثون بأن التقليلات في الخدمات والميزانية قد أثرت سلباً على حياة اللاجئين وخاصة الفئات المعتمدة منهم والتي تعتمد بشكل كامل على الأوزوا، وبالتحديد المستفيدين من برامج البطالة التي تصرف مستحقات مالية للعاطلين عن العمل مرة كل ثلاثة شهور. أما نسبة من يعتمد على خدمات الوكالة بشكل كامل فهي لا تتجاوز (7%)، وهو الأمر الذي يعكس مدى محاولات اللاجئين في الاعتماد على جهات أخرى لتلبية احتياجاتهم ولو بشكل جزئي.

جدول 4: هل تعتقد أن للأونروا دوراً مختلفاً اتجاه اللاجئين؟ (إلى أي مدى تؤمن وتثق بالدور الذي تلعبه الأونروا اتجاه اللاجئين الفلسطينيين؟)

الإقتباسات	المجموع		المخيمات					الإستجابات
	النسبة	العدد	عايدة	الدهيشة	العين	بلاطة	جنين	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "المهم عند الوكالة موظفيها الأجانب مش فارقة معها اللاجئين، دايماً بتشتغل لمصلحتها مش لمصلحتنا."</li> <li>• "الأونروا تنفذ سياسات وأجندات اسرائيل وأمريكا."</li> <li>• "نعم، لو إنها مؤسسة بتحترم حالها كان رجعنا ع بلدنا من مصلحتها نضل في المخيمات والذل."</li> <li>• "نعم، فهي تعمل فقط على تقديم الخدمات بدلاً من حل القضية بشكل نهائي."</li> <li>• "بما إنها جزء من الامم المتحدة ولها مصلحه غير مصلحة اللاجئين فهي لها أكيد مصالح شخصية كالتواجد في كافة المناطق."</li> </ul>	(%41.4)	29	6 (%42.8)	11 (%78.5)	1 (%7.1)	8 (%57.1)	3 (%21.4)	نعم، يوجد لديها دور
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "لا اعتقد أن لديها دوراً مختلفاً فهي تعمل بقدر وسعها وطاققتها لمساعدة اللاجئين."</li> <li>• "لا تلعب أي دور سوى أنها</li> </ul>	(%38.5)	27	4 (%28.5)	3 (%21.4)	12 85.7 (%)	2 (%14.2)	6 (%42.8)	لا، لا يوجد لها دور

تساعدنا لنعيش حياتنا ونتعلم."								
لا أعرف	4	4	2	0	0	4	10	(%14.2)
دورها محايد	1	1	2	0	1	0	4	(%5.7)
	(%28.5)	(%28.5)	(%14.2)	-	-	(%28.5)		
	(%7.1)	(%7.1)	(%14.2)	-	(%7.1)	-		

تتفاوت آراء اللاجئين المبحوثين من مخيم لآخر حول إذا ما كان هنالك دوراً مختلفاً للأونروا، فالبعض يعتقد أنها تنفذ أجنديات الولايات المتحدة وإسرائيل، بينما يرى البعض الآخر أنها لا تلعب أي دور سوى مساهمتها في عمليات التعليم وتقديم الخدمات الصحية والمساعدات الغذائية. إذا ما كان هنالك دور خفي للأونروا فإنه قد لا يكون دوراً ملموساً ومباشراً بالنسبة للاجئين، حيث أظهرت الإجابات في الأسئلة السابقة أن الأونروا بنظر الكثيرين منهم هي مؤسسات مساعدات وإغاثة في المقام الأول. حيث عبّر ما نسبته (41%) من المبحوثين بأن هنالك دوراً آخر للأونروا غير الدور الإغاثي والخدمي، بينما يرى ما نسبته (5.7%) بأن الوكالة طرفاً محايداً، و (14.2%) أفادوا بأنهم لا يعرفون إذا ما كان هنالك دوراً مختلفاً للأونروا أم لا.

جدول 5: هل أنت مع حلّ وكالة الأونروا لتتولى السلطة الفلسطينية تنفيذ برامج بديلة  
عن الأونروا في المخيمات؟

الإقتباسات	المجموع		المخيمات					الإستجابات
	النسبة	العدد	عايدة	الدهيشة	العين	بلاطة	جنين	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "لا لأنه الأونروا أفضل بكثير من السلطة في برامجها، ولأن السلطة تتلقى رواتبها ودعمها المالي عن طريق الاحتلال."</li> <li>• "إذا أجت السلطة ع المخيم رح تروح علينا ومش رح نرجع ع بلادنا."</li> <li>• "السلطة غير مرحب بها في المخيم، دائماً في مشاكل مع السلطة."</li> <li>• "إذا حُلت الأونروا سوف نفقد هويتنا كلاجئين."</li> <li>• "أنا مع وجود الوكالة إلى أن يتم حل القضية بشكل نهائي وعودتنا إلى أراضينا."</li> <li>• "لا، لأن السلطة لا يمكن لها أن تلبّي احتياجات اللاجئين جميعها، ولأن السلطة تهتم بأمر كثيرة أخرى ولا تعطي وقتها كله لهذه القضية فهي مشغولة بالمفاوضات والتنسيق الأمني وقمع الناس."</li> </ul>	(%85.7)	60	9	11	14	14	12	لا
	(%14.2)	10	5	3	0	0	2	نعم
			(%35.7)	(%21.2)	-	-	(%14.2)	

أظهر البحث الميداني أنه هنالك شبه إجماع بين المبحوثين في المخيمات الخمسة على أن تبقى الأونروا المسؤول المباشر عن اللاجئين، والاستمرار في تقديم خدمات التعليم والصحة. وأحد أهم أسباب الإصرار على بقاء الأونروا هو سعي اللاجئين إلى عدم فقدان هويتهم كلاجئين، حيث أنه وبمجرد حلّ الوكالة يعتقدون أنهم سيفقدون هويتهم كلاجئين. أفاد ما نسبته (85.7%) من اللاجئين أنهم ضد قرار حلّ الأونروا لتتولى السلطة شؤون المخيم بدلاً منها، وهذا يعكس حالة الرفض القاطع والواضح لتولي السلطة مسؤولية وإدارة المخيمات، وذلك لأسباب عدة منها:

- انشغال السلطة الفلسطينية بالمفاوضات والتنسيق مع الجانب الإسرائيلي، ولا وقت لديها للإهتمام بتفاصيل المخيمات واحتياجات اللاجئين.
- تجربة اللاجئين المباشرة مع قوات الأمن الفلسطينية في المخيمات محصورة بالقمع والضرب والإعتقالات، فحسب اللاجئين ليس من المعقول أن يتولى أمورهم من يقمعهم.
- عدم معرفة ودراية السلطة بالاحتياجات الحقيقية اليومية، الشهرية، السنوية للاجئين وخاصة في نواحي التعليم والصحة والمصاريف التشغيلية.
- العجز المالي المستمر في ميزانية السلطة الفلسطينية وعدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه موظفيها يزيد من قلق جمهور اللاجئين حول قدرة السلطة على الإيفاء باحتياجات اللاجئين المالية.

السؤال الثاني: ما هي تداعيات غياب الحماية القانونية في انتداب الأونروا على الأمن

### الإنساني للاجئين الفلسطينيين؟

- ماذا تعرف عن فجوة الحماية في انتداب الوكالة (الأونروا)؟
- هل غياب الحماية يجعل اللاجئين بشكل دائم عرضة للانتهاك؟
- هل تعرضت كلاجئ إلى انتهاك/اعتداء معين، وماذا تمنيت في تلك اللحظة؟
- ما المخرج لضمان الأمن الإنساني للاجئين؟

### جدول 6: ماذا تعرف عن فجوة الحماية في انتداب الوكالة (الأونروا)؟

الإقتباسات	المجموع		المخيمات					الإستجابات
	النسبة	العدد	عايدة	الدهيشة	العين	بلاطة	جنين	
"لا أعرف اعتقد أنها مسؤولة السلطة الفلسطينية وليس الأونروا لأنها وكالة غوث وتشغيل"	(%95.7)	67	14 (%100)	14 (%100)	14 (%100)	12 (%85.7)	13 (%92.8)	لا أعرف
	(%4.28)	3	0	0	0	2 (%14.2)	1 (%7.1)	أعرف

تعكس المعطيات أعلاه والنسب الواردة في كل مخيم أن اللاجئين لا يعرفون شيئاً عن فجوة الحماية القانونية، وبالتالي هم ليسوا على علم بأنهم يستحقون الحماية في حال تعرضهم لأي شكل من الانتهاك لحقوقهم. المثير للاهتمام في الموضوع أنه على الرغم من وجود أربعة أجيال من اللاجئين إلا أن المعرفة

عن فجوة الحماية القانونية بين صفوفهم تكاد تكون معدومة. وعليه لم تحصل الباحثة على إجابات تتعلق بالسؤال التالي والمنبثق عن هذا السؤال، جاء السؤال: "ما السبب في رأيك بوجود فجوة الحماية؟". بلغت نسبة من أجابوا بأنهم لا يعرفون (95.7%)، بينما أجاب (4.28%) منهم بأنهم يعرفون ما هي فجوة الحماية، وهي نسبة جداً متدنية مقارنة بحجم الوعي الموجود بين صفوف اللاجئين حول قضيتهم وحقوقهم المختلفة وعلى رأسها حق العودة.

جدول 7: هل غياب الحماية يجعل اللاجئين بشكل دائم عرضة للانتهاك؟

الإقتباسات	المجموع		المخيمات					الإستجابات
	النسبة	العدد	عايدة	الدهيشة	العين	بلاطة	جنين	
<p>– "لا يوجد من يهتم بنا لذلك نحن بحاجة دائمة للحماية"</p> <p>– "العالم بدوش يكون الننا حماية"</p> <p>– " لا حماية من السلطة ولا من الأونروا، لذلك يستمر اليهود في الانتهاكات، نحن بالأساس عرضة للانتهاك من قبل السلطة واليهود."</p>	(%78.5)	55	7 (%50)	13 (%92.8)	12 (%85.7)	10 (%71.4)	13 (%92.8)	نعم
<p>"سبب الانتهاكات هما الاحتلال والسلطة"</p>	(%21.4)	15	7 (%50)	1 (%7.1)	2 (%14.2)	4 (%28.5)	1 (%7.1)	لا

يظهر من المعطيات أعلاه أن ما نسبته (78.5%) من المبحوثين في المخيمات الخمسة يعتقدون بأن غياب منظومة حماية قانونية تحميهم من التعرض الدائم والمستمر للاعتداءات هو السبب الرئيسي في استمرار تعرضهم للضرب والإنتهاكات والإعتداءات. بينما أفاد ما نسبته (21.4%) بأن السلطة الفلسطينية بصفتها حكومة مضيضة للاجئين لا تقوم بواجب الحماية، بل تقوم بالتعدي على اللاجئين كما جاء في شهاداتهم، وعليه فإن استمرار غياب الحماية من الأونروا أولاً، ومن السلطة الفلسطينية ثانياً بصفتها حكومة مضيضة يضاعف من حجم الانتهاكات ومن حجم فجوة الحماية القانونية.

جدول 8: هل تعرضت كلاجئ إلى انتهاك/اعتداء معين، وماذا تمنيت في تلك اللحظة؟

الإقتباسات	المجموع		المخيمات					الإستجابات
	النسبة	العدد	عايدة	الدهيشة	العين	بلاطة	جنين	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "نعم، عندما كنا في مواجهات على باب المخيم عندما حاولوا اقتحام المخيم ورموا علينا قنابل غاز واعتقلوا أحد أصدقائي، ولم نعرف عنه شيء لمدة أسبوعين، تمنيت لو يكون هناك محامي يتابع قضيته أو يعرف وين هو ويترافع عنه في المحكمة."</li> <li>• "تعرضت للضرب عندما كنت عائد من المدرسة وبقيت نصف ساعة لم استطع الذهاب للمستشفى، تمنيت لو يوجد أحد يخلصني من الضرب على يدي قوات الاحتلال."</li> <li>• " تعرضت عندما هدمو بيوتنا فوق رؤوسنا وشردونا في 2002 من منطقتنا وكانت معنا عجوز ليس لها القدرة على المشي، تمنيت لو أموت ولا أرى ذلك المنظر."</li> <li>• "نعم، تم التعدي على رب العائلة، تمنيت لو لم تكن لاجئين أصلاً."</li> <li>• "تم تكسير البيت عدة مرات من قبل اليهود والاعتداء على أفراد العائلة واعتقال أفراد من البيت تمنيت أن أموت."</li> <li>• "اه طبعاً، تعرضت بس بستحي احكي عن الموضوع."</li> <li>• "نعم تعرضت للضرب من الاحتلال وتمنيت في تلك اللحظة لو أن هناك قانون ينصفني أو أحد يدافع عني مثل الأونروا."</li> <li>• "نعم أثناء الزيارات إلى سجون الاحتلال تعرضت لانتهاك كرامتي الإنسانية."</li> <li>• " تعرضت، ولا أريد الحديث عن التفاصيل."</li> </ul>	(%65.7)	46	7 (%50)	11 (%78.5)	12 (%85.7)	7 (%50)	9 (%64.2)	نعم

لا	4 (%28.5)	7 (%50)	2 (%14.2)	3 (%21.3)	6 42.8 (%)	22	(%31.4)
لا أريد الإجابة	1 (%7.1)	0 -	0 -	0 -	1 (%7.1)	2	(%2.8)

تظهر المعطيات في الجدول أعلاه أن نسبة من تعرضوا للانتهاكات والإعتداءات في المخيمات الفلسطينية (65.7%)، وهي نسبة أعلى ممن لم يتعرضوا للانتهاكات. حيث أن أكثر من نصف اللاجئين أفادوا وقدموا شهادات حول تعرضهم إما للضرب أو الاعتقال أو التفتيش، ولم يجدوا أي جهة تقوم بحمايتهم أو تتابع معهم آثار تلك الانتهاكات. سجل مخيم العين في نابلس أعلى نسب حيث وصلت إلى (85.7%) يليه مخيم الدهيشة بنسبة (78%) ومن ثم مخيم جنين بنسبة (64%) وأخيراً مخيمي عابدة وبلاطة بنسبة (50%).

أظهر العمل الميداني في المخيمات الخمسة المذكورة أعلاه أنه ما نسبته (65.7%) من اللاجئين قد تعرضوا لانتهاك أو اعتداء من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلية، ولم يجدوا أي جهة تقوم بحمايتهم أو متابعة آثار الانتهاكات أو مساعدتهم في توفير استشارات قانونية أو مساعدة قانونية سواء من قبل الأونروا، أو السلطة الفلسطينية، وهو ما يظهر التقصير الواضح من قبل الجهات المعنية في توفير حماية قانونية للاجئين، أو العمل على سد فجوة الحماية التي يعانون منها منذ تهجيرهم وتأسيس الوكالة. بينما أفاد ما نسبته (31.4%) أنهم لم يتعرضوا لاعتداء أو انتهاك، ورفض ما نسبته (2.85%) من المبحوثين الإجابة على هذا السؤال أو الحديث عن موضوع الانتهاكات والاعتداءات.

عند الاستفسار عن موضوع حماية اللاجئين وفجوة الحماية القانونية من الناطق الإعلامي باسم الأونروا في مكتب القدس الأستاذ سامي مشعشع قام بتزويدنا بوثيقة تلخص و تشرح سياسة الأونروا فيما يتعلق بموضوع الحماية وطبيعة الحماية التي تقدمها الأونروا للاجئين في مناطق عملياتها الخمس (الأردن،

سوريا، لبنان، الضفة الغربية، قطاع غزة). يلاحظ من الوثيقة أن هنالك مفهوم آخر للحماية حسب انتداب الوكالة، فلا يوجد هنالك أي ذكر لمصطلح "حماية قانونية"، بل يتم الحديث عن الحماية المقدمة عبر حزمة من الخدمات والبرامج، ورد في الوثيقة الوصف التالي لعملية توفير الحماية:

تقدم الأونروا خدماتها بطريقة تعزز وتحترم حقوق المستفيدين وضمان الأمن وكرامة كل من المستفيدين وموظفي الأونروا. وهذا جزء لا يتجزأ من ضمان توفير الخدمات وفق الجودة والمعايير المتفق عليها دولياً. "تضيف الوثيقة أيضاً أن الأونروا كمزود رئيسي للخدمات العامة للاجئين الفلسطينيين، فإن لديها مسؤولية خاصة في السعي لضمان الحماية بطريقة تستطيع من خلالها تقديم الخدمات على أكمل وجه. كما أن الأونروا ملتزمة بدمج معايير الحد الأدنى من الحماية في جميع برامجها وبطريقة تقديمها للخدمات بما في ذلك مبادرات الإصلاح. بالإضافة إلى ذلك فإن الوكالة ستقوم بتخصيص الموارد البشرية والمالية المناسبة لتلبية التزاماتها بحماية اللاجئين الفلسطينيين، وباعتبار الحماية قضية رئيسية ومفصلية فإن الوكالة ملتزمة بالتنسيق والتعاون فيما يتعلق بالحماية على جميع المستويات في كافة برامجها، وإدراكاً منها لأهمية الشراكات، فإنه ومن أجل اتخاذ إجراءات وقائية فعالة، ستواصل الأونروا العمل بشكل وثيق مع اللاجئين الفلسطينيين ومع السلطات الوطنية ذات الصلة، ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية.

عند قراءة الوثيقة الخاصة بالحماية يتبادر إلى الذهن تساؤل حول العلاقة والصلة بين الحماية القانونية المطلوب توفيرها للاجئين، وأهمية سد فجوة الحماية من جهة والحماية التي تتحدث عنها الوكالة والتي كما يظهر مرتبطة بنوعية وطبيعة تقديم الخدمات التي تراعي ضمان حقوق الإنسان المنصوص عليها في مواثيق الأمم المتحدة. حيث أن توفير الخدمات حسب المعايير الدولية لا يغني بأي حال من الأحوال عن أهمية توفير حماية للاجئين قانونية، وفيزيائية من الإعتداءات والانتهاكات، وحمايتهم أثناء الحروب والنزاعات المسلحة.

## جدول 9: ما المخرج لضمان الأمن الإنساني للاجئين؟

الإقتباسات	المجموع		المخيمات					الإستجابات
	النسبة	العدد	عايدة	الدهيشة	العين	بلاطة	جنين	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "إعادة أراضينا المسلوية من قبل الاحتلال وإرجاع اللاجئين إلى أراضيهم وبيوتهم."</li> <li>• "العودة إلى البيوت وعدم التشريد"</li> <li>• "تحرير فلسطين."</li> <li>• "زوال الاحتلال."</li> <li>• "حرب تخلص ع اسرائيل والسلطة."</li> </ul>	(%82.8)	58	11	12	14	13	8	العودة والتحرير
			(%78.5)	(%85.7)	(%100)	92.8	(%57.1)	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "قوات دولية تحمي المخيمات."</li> <li>• "توفير الحماية الدولية لضمان أمن اللاجئين ولضمان الحق في الحياة لكل اللاجئين الفلسطينيين الذين يقعون تحت سلطة الأونروا."</li> </ul>	(%14.2)	10	3	2	0	1	4	توفير الحماية المحلية والدولية
			(%21.4)	(%14.2)	-	(%7.1)	(%28.5)	

استمراراً لنقاش فجوة الحماية القانونية وضرورة توفير الأمن والحماية للاجئين عندما تم سؤال اللاجئين عن أنسب الحلول والطرق لضمان الأمن الإنساني ترواحت إجاباتهم بين خيارين، الأول يتمثل في المقاومة والتحرير والعودة؛ والثاني يتمثل في توفير الحماية المحلية والدولية. لكن الكفة رجحت لصالح خيار العودة والتحرير حيث أجاب ما نسبته (82.8%) من المبحوثين بضرورة العودة إلى الأراضي والبيوت المهجرة كون ذلك يمثل الوسيلة الأنسب لضمان الأمن الإنساني للاجئين، حيث ارتبط خيار العودة بحرب ضد الاحتلال تارة، وضد الاحتلال والسلطة معاً تارة أخرى، فلا عودة بدون حرب تحرير أو مقاومة. على الجانب الآخر يرى ما نسبته (14.2%) من المبحوثين ضرورة توفير قوات دولية لحماية

المخيم، ويمكن تفسير هذا الطلب على أنه ردة فعل وبيان لحجم الخطر الذي يتعرض له اللاجئون في المخيمات نتيجة غياب منظومة حماية قانونية للاجئين، ونتيجة المواجهات المستمرة بين سكان المخيم والاحتلال من جهة، وبين سكان المخيم وقوات الأمن الفلسطينية من جهة أخرى.

السؤال الثالث: ما الصورة التي تنتجها وتقدمها الأونروا عن اللاجئين الفلسطينيين، وهل

تساهم هذه الصورة في تعزيز وتعميق حالة الإستهناء؟

- هل تعتقد أن للأونروا دوراً في إطالة قضية اللاجئين لليوم دون حل؟
- هل تعتقد أن الأونروا تبرز قضية اللاجئين بموضوعية تامة (بتبيان جذور الصراع ومعاناة اللاجئين - الاهتمام بالتكلفة المادية على حساب التكلفة الإنسانية)؟

جدول 10: هل تعتقد أن للأونروا دوراً في إطالة قضية اللاجئين لليوم دون حل؟

الإقتباسات	المجموع		المخيمات					الإستجابات
	النسبة	العدد	عايدة	الدهيشة	العين	بلاطة	جنين	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "لا تمتلك الوكالة أي دور في إطالة قضية اللاجئين لأن القضية هي صراع بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل."</li> <li>• "لا اعتقد أن لها دوراً، لأن الأشخاص المسؤولين في الأونروا هم أنفسهم لاجئين، فأكيد هم حريصين على حل القضية وليس إطالتها."</li> <li>• "لا فقط هي للمساعدة."</li> </ul>	(%54.2)	38	5 (%35.7)	8 (%57.1)	7 (%50)	7 (5)	11 %78.5	لا
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "لها دور خفي ربما يعبه الموظفون"</li> <li>• "أكيد، لأن الأونروا عندما أعطت اللاجئين بيت بدل الخيمة ووفرت له الطعام والشراب والمراكز الصحية جعلته بشكل ما يتناسى قضيته الأصلية، ويسعى وراء تحسين وضعه المادي."</li> <li>• "نعم لأنها لا تضغط من أجل حل"</li> </ul>	(%38.5)	27	8 (%57.1)	5 (%35.7)	3 (%21.4)	7 (%50)	4 (%28.5)	نعم

سياسي". • "نعم لها دور لأنها تأخذ تمويل من أمريكا وأمريكا حليفة إسرائيل". • "قضية اللاجئين قضية وطن وقضية احتلال وهناك عدة أدوار وطبعا الاونروا شريك في اطالة المدة".									
	8.5%	6	1	1	4	0	0	طرف محايد	
			7.1%	7.1%	28.5%	-	-		

تفاوتت الآراء من مخيم لآخر حول وجود دور للأونروا في إطالة قضية اللاجئين الفلسطينيين من عدمه. حيث يرى ما نسبته (54.2%) من المبحوثين أنه لا يوجد دور للأونروا في إطالة أمد قضية اللاجئين، وذلك لأن الوكالة باعتقادهم هي مؤسسة إغاثة ومساعدات فقط ولا دور سياسي لديها، وأيضاً لأن الصراع في الأساس بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ولا دخل للوكالة في هذا الصراع. على الجانب الآخر يعتقد ما نسبته (38.5%) أن الأونروا تلعب دوراً في إطالة أمد القضية، ذلك لأنها تتلقى جزءاً كبيراً من تمويلها من الولايات المتحدة المعروفة بمواقفها المناهضة للاجئين، وأن هنالك دوراً خفياً للوكالة ربما يقوم به الإداريون الأجانب. ويؤمن ما نسبته (8.5%) من المبحوثين أن الأونروا طرف محايد.

جدول 11: هل تعتقد أن الأونروا تبرز قضية اللاجئين بموضوعية تامة (بتبيان جذور الصراع ومعاناة اللاجئين - الاهتمام بالتكلفة المادية على حساب التكلفة الإنسانية)؟

الإقتباسات	المجموع		المخيمات					الإستجابات
	النسبة	العدد	عايدة	الدهيشة	العين	بلاطة	جنين	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "تركز فقط على المساعدات التي تعطى للناس"</li> <li>• "الوكالة ليست موضوعية فهي تسير مع الذي يقدم لها تمويل أكثر، وهي تقول دائماً بأننا بحاجة للأكل، القضية مش متعلقة بالأكل بل بالسياسة والوكالة لا تحب السياسة"</li> <li>• "لا تقوم الوكالة بالحديث عن قضية اللاجئين. نتحدث دائماً عن الأزمة المالية والرواتب."</li> </ul>	(%64.2)	45	9 (%64.2)	7 (%50)	10 (%71.4)	12 (%85.7)	7 (%50)	لا
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "تبرز القضية من خلال سماحها للناس القيام باحتفالات ذكرى النكبة".</li> </ul>	(%18.5)	13	1 (%7.1)	5 (%35.7)	3 (%21.4)	0 -	4 (%28.5)	نعم
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "اعتقد أنها تظهر القضية بشكل جزئي فهي تركز على الاحتياجات والمساعدات ولا تركز على الانتهاكات والقتل والاعتقال."</li> <li>• "تبرز قضية اللاجئين ليس بشكل كامل لأن كل اهتمامها هو الجانب المادي"</li> <li>• "إنها تعطي للعالم فكرة من زوايه محددة لإيصال بعض المعونات بشكل عام للاجئين"</li> </ul>	(%17.1)	12	4 (%28.5)	2 (%14.2)	1 (%7.1)	2 (%14.2)	3 (%21.4)	بشكل جزئي

تظهر المعطيات أعلاه أن ما نسبته (64.2%) من المبحوثين يعتقدون ويرون أن الوكالة لا تبرز قضية اللاجئين وأسباب المعاناة بشكل كامل أو بموضوعية، بل أن معظم عملها يركز على الحديث عن المساعدات التي تقدمها للاجئين، حجم الأزمة التي تتعرض لها والأموال اللازمة لسد العجز، وأزمة الموظفين والرواتب فيها. فهي تعمل في المقام الأول على تبيان وإظهار حجم ونوع عملها الإغاثي الذي تقدمه للاجئين، دون ذكر ملحوظ للأسباب التاريخية أو الآنية لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين، وهذا هو جوهر عمل المؤسسات الإنسانية الإغاثية حيث ينصب تركيزها على إبراز جوانب العمل الإنساني على حساب إبراز الجوانب السياسية والتاريخية لمعاناة اللاجئين، وهو الأمر الذي يساهم في وقت لاحق بتقديم اللاجئين كشخص مجرد من البعد السياسي أو التاريخي. على الجانب الآخر يعتقد ما نسبته (18.5%) من المبحوثين أن الأونروا: "تبرز القضية من خلال سماحها للناس القيام باحتفالات ذكرى النكبة"، بينما يعتقد ما نسبته (17.1%) من المبحوثين أن الأونروا تظهر وتبرز قضية اللاجئين بشكل جزئي، فكما يقول أحدهم: "اعتقد أنها تظهر القضية بشكل جزئي فهي تركز على الاحتياجات والمساعدات ولا تركز على الانتهاكات والقتل والاعتقال."

**السؤال الرابع: ما هي طبيعة العلاقة التي تربط بين اللاجئين الفلسطينيين وبين الأونروا، وما هي محددات هذه العلاقة؟**

- ما هو في اعتقادك موقف الأونروا من قرار حق العودة 194؟
- هل يسمح لكم في المدارس بتعليق خارطة فلسطين التاريخية، أو تسمية الصفوف بأسماء مدن وقرى فلسطين داخل ال 1948؟
- هل لاحظت أي تغيير في تعامل الأونروا مع رموز النكبة واحتفالات الذكرى السنوية للنكبة؟
- كيف تتعامل الأونروا مع النشاط من الطلبة في مدارسها؟
- كيف تتعامل الأونروا مع الأساتذة /المعلمات النشطاء/ الناشطات سياسياً؟

**جدول 12: ما هو في اعتقادك موقف الأونروا من قرار حق العودة 194؟**

الإقتباسات	المجموع		المخيمات					الإستجابات
	النسبة	العدد	عايدة	الدهيشة	العين	بلاطة	جنين	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "لم أسمع بالقرار، ولا أعرف ما هو موقف الأونروا".</li> <li>• "لا أعرف ما هو موقف الوكالة من هذا القرار، لم ندرس عنه".</li> </ul>	(%60)	42	2 (%14.2)	10 (71.4)	13 (92.8) (%)	10 (%71.4)	7 (%50)	لا أعرف القرار
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "هي ضد القرار لو ما استأجرت المخيم كان رجعنا".</li> </ul>	(%31.4)	22	10 (%71.4)	1 (%7.1)	0	3 (%21.4)	8 (%57.1)	ضد القرار
	(%7.14)	5	0	3 (21.4) (%)	1 (%7.1)	0	1 (%7.1)	طرف محايد
	(%5.7)	4	2 (%14.2)	0	0	1 (%7.1)	1 (%7.1)	مع القرار

فيما يتعلق بموقف الوكالة من قرار 194 الذي ينص على عودة اللاجئين إلى أراضيهم أو تعويضهم، فقد أظهرت المقابلات أن ما نسبته (60%) من المبحوثين في المخيمات الخمس لا يعرفون القرار أو سبق لهم أن سمعوا بالقرار، لذلك فهم لا يعرفون شيئاً عن موقف الوكالة من هذا القرار. وكانت أعلى هذه النسب في مخيم العين في نابلس حيث وصلت إلى (92.8%). تعكس البيانات أعلاه غياب الوعي لدى الجيل الجديد من اللاجئين حول القرارات الأممية المتعلقة بمصيرهم وعودتهم إلى أراضيهم على الرغم من مطالبتهم الدائمة بالعودة إلى أراضيهم.

**جدول 13: هل يسمح لكم في المدارس بتعليق خارطة فلسطين التاريخية، أو تسمية الصفوف بأسماء مدن وقرى فلسطين داخل ال 1948؟**

الإقتباسات	المجموع		المخيمات					الإستجابات
	النسبة	العدد	عايدة	الدهيشة	العين	بلاطة	جنين	
<ul style="list-style-type: none"> <li>● "نعم، يسمح لنا بذلك، هذا جزء من التعليم."</li> <li>● "مسموح، لا تتدخل بهذا الشيء. الخارطة معلقة والعلم مرسوم."</li> </ul>	82.8%	58	8 (%57.1)	10 (%71.4)	14 (%100)	12 (%85.7)	14 (%100)	نعم
	17.1%	12	6 (%42.8)	4 (%28.5)	0 -	2 (%14.2)	0 -	لا

أكد ما نسبته (82.8%) من المبحوثين بأن الوكالة في معظم المدارس تسمح بتعليق خارطة فلسطين، لكن لا تسمح بتسمية الصفوف بأسماء القرى المهجرة، كما كان الحال قبل الاحتلال الإسرائيلي للضفة عام 1967. على الجانب الآخر أكد ما نسبته (17.1%) أن الوكالة لا تسمح بتعليق خارطة أو علم فلسطين أو تسمية الصفوف بأسماء القرى المهجرة. تفاوت النسب بين المخيمات الخمس في مناطق متفرقة في الضفة الغربية وعدم وجود إجابات أو نسب قاطعة ينبئ عن عدم وجود سياسة أو قرار من الإدارة العليا للوكالة بمنع تعليق العلم أو الخارطة، لربما يمكن تفسير هذا المنع في بعض المدارس والسماح به في مدارس أخرى على أنه مرتبط بقرارات فردية من مدراء المدارس، أو مدراء المناطق التعليمية.

جدول 14: هل لاحظت أي تغيير في تعامل الأونروا مع رموز النكبة واحتفالات الذكرى السنوية للنكبة؟

الإقتباسات	المجموع		المخيمات					الإستجابات
	النسبة	العدد	عايدة	الدهيشة	العين	بلاطة	جنين	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "لا، النكبة شيء خاص فينا لا أحد يتدخل فيه لأنه تاريخنا وبخصنا احنا بس."</li> <li>• "الوكالة تاركتنا نعمل احتفالات في كل المناسبات مش بس النكبة."</li> <li>• "لا تتدخل الأونروا في أي من النشاطات والفعاليات."</li> <li>• "نحن نعمل الفعاليات لوحدها والأونروا هم ضيوف أحياناً."</li> </ul>	(%87.1)	61	14 (%100)	13 (%92.8)	10 (%71.4)	13 92.8 (%)	11 (%78.5)	لا
	(%10)	7	0 -	1 (%7.1)	2 (%14.2)	1 (%7.1)	3 (%21.4)	لا أعرف
	(%2.8)	2	0 -	0 -	2 (%14.2)	0 -	0 -	نعم

طريقة تعامل الأونروا مع رموز النكبة تعكس جانباً من سياساتها ربما غير المعلنة اتجاه اللاجئين وتعاملهم مع نكبتهم وتاريخهم الخاص، حيث عكست الإجابات أعلاه مدى المساحة والحرية التي توفرها الوكالة لأبناء المخيمات لإحياء ذكرى نكبتهم بالطريقة التي يروها مناسبة دون أدنى تدخل في أي من التفاصيل، حيث أكد ما نسبته (87.1%) من المبحوثين على عدم تدخل الوكالة في مراسم إحياء ذكرى النكبة. عدم التدخل هذا في مراسم إحياء ذكرى النكبة ربما يعوض بطريقة أو بأخرى تجاهلها الواضح والمقصود في إبراز أي من جوانب القضية السياسية والتاريخية، فهي هنا تترك المجال للاجئين أنفسهم لإبراز جوانب قضيتهم السياسية والتاريخية والاجتماعية بحرية كاملة، بحفاظها على الحيادية السياسية التزاماً ببند الإنتداب الخاص بها.

## جدول 15: كيف تتعامل الأونروا مع النشطاء من الطلبة في مدارسها؟

الإقتباسات	المجموع		المخيمات					الإستجابات
	النسبة	العدد	عايدة	الدهيشة	العين	بلاطة	جنين	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "كل الطلاب واحد فش تمييز في المعاملة."</li> <li>• "الطلاب حرين كل واحد بعمل اللي بده اياه."</li> <li>• "بحيادية يذهبون للمظاهرات وفي اليوم التالي يعودون للدراسة."</li> <li>• "لا تتدخل في نشاط الطلاب خارج المدرسة."</li> <li>• "لا نُقيد الطلبة أو أي من نشاطاتهم حتى لو كانت سياسية."</li> </ul>	(%95.7)	67	14 (%100)	12 (%85.7)	14 (%100)	13 (%92.8)	14 (%100)	تتعامل بحيادية
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "يتعامل بعض المدارء مع الطلاب المشاركين في المظاهرات ورمي الحجارة بشكل سلبي ويعطونهم تحذيرات."</li> <li>• "هناك مدارس ضد النشاط السياسي وتحاول أن تفصل الطلاب، الأمر مختلف من مدرسة إلى أخرى."</li> </ul>	(%4.2)	3	0 -	2 (%14.2)	0 -	1 (%7.1)	0 -	تتخذ إجراءات وتفصلهم

أشار أكثر من (85%) من اللاجئين المبحوثين بأن الوكالة تتعامل بحيادية مع الطلاب المعروفين بنشاطهم السياسي خارج المدرسة، سواء الذين يشاركون في المظاهرات أو الذين يشاركون في أعمال مقاومة أخرى ضد الاحتلال مثل رمي الحجارة. تشير النسب أعلاه إلى عدم وجود أي إجراءات تعسفية أو فصل ضد الطلاب الناشطين، وهو ما يعكس المساحة الممنوحة من قبل إدارة الوكالة لممارسة أي نشاط سياسي خارج نطاق المدرسة. على الجانب الآخر كان هنالك تسجيل لبعض حالات قام فيها مدرء المدراس بتوجيه إنذارات فصل للطلاب الناشطين وإعطائهم تحذيرات، وبلغت نسبة من حصلوا على

تحذيرات (4.2%)، على الرغم من أن النسبة قليلة إلا أنها مؤشر يجب أخذه بعين الاعتبار حول طريقة التعامل مع النشطاء من الطلاب ويجب متابعة تلك الحالات حتى لا تصبح ظاهرة في المدارس التابعة للوكالة وبالتالي يتحول الطلاب إلى جسم سلبي غير فاعل في مقاومة الاحتلال. قد يختلف الأمر مع الأساتذة النشطاء سياسياً، وهذا ما سوف تعكسه الإجابات على السؤال الذي يلي.

جدول 16: كيف تتعامل الأونروا مع الأساتذة /المعلمات النشطاء/ الناشطات سياسياً؟

الإقتباسات	المجموع		المخيمات					الإستجابات
	النسبة	العدد	عايدة	الدهيشة	العين	بلاطة	جنين	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "تفصلهم، تقوم بخلق سبب لفصلهم من العمل، ما بحكوا مباشرة إنهم فصلوه لأنه ناشط سياسي."</li> <li>• "بتفصلهم إذا صدر عليهم حكم من الإسرائيليين."</li> <li>• "تتعامل بشكل سلبي تهدد بالطرده والفصل والإنذارات."</li> <li>• "تقوم بفصل العمال والموظفين إذا ما تم اعتقالهم على خلفية سياسية. ولا توظف من سبق أن شارك أو اعتقل من قبل الاحتلال بسبب نشاطه السياسي."</li> </ul>	(%51.4)	36	10 (%71.4)	5 (%35.7)	9 (%64.2)	4 (%28.5)	8 (%57.1)	تتخذ إجراءات وتفصلهم
<ul style="list-style-type: none"> <li>• "لا تتدخل في آراء الأساتذة أو الطلاب"</li> <li>• "الوكالة لا تفصل النشطاء السياسيين من المدارس، السلطة لو كان حماس بتفصله من شغله."</li> </ul>	(%50)	35	4 (%28.5)	9 (%64.2)	5 (%35.7)	10 (%71.4)	6 (%42.8)	تتعامل بحيادية

فيما يخص تعامل الوكالة مع الموظفين والنشطاء سياسياً من موظفيها ومعلميها فالأمر يختلف قليلاً عن طريقة تعاملها مع الطلاب. تراوحت الإجابات ما بين التعامل بحيادية واتخاذ إجراءات تأديبية قد تصل إلى الفصل النهائي من الوظيفة. أظهرت الإجابات الأسباب والمبررات التي تقف وراء اتخاذ الوكالة الإجراءات العقابية ضد الأساتذة والموظفين. فمثلاً تقوم بفصل من اعتقل من قبل قوات الاحتلال أو

السلطة الفلسطينية بسبب نشاطه السياسي، كذلك تستثني من التوظيف من سبق له أن شارك بنشاطات وفعاليات سياسية ضد الاحتلال أو السلطة. في أحيان أخرى تهدد إدارة الوكالة حسب المبحوثين بالطرد أو الفصل وتكتفي بإصدار الإنذارات للناشطين سياسياً. كما أن من حصل على حكم من قبل الاحتلال لا مكان له في الجسم الوظيفي للوكالة. يضيف المبحوثين إنه في بعض الأحيان تلجأ الإدارة إلى اختلاق أسباب لفصل الناشطين سياسياً دون التعبير عن ذلك بشكل مباشر.

تعكس شهادات المبحوثين والإجابات مدى خطورة الإجراءات المتخذة من قبل الوكالة اتجاه الناشطين سياسياً من المعلمين، ومدى التناقض الذي يحكم سياساتها، فهي على الرغم من أنها لا تقوم بفصل الطلبة الناشطين سياسياً إلا في حالات قليلة، إلا أنها تتعامل بشكل مختلف وبصرامة أكبر مع الأساتذة والموظفين الآخرين وذلك لعلمها بمدى التأثير الذي يملكه هؤلاء المعلمون على الطلبة. فمتى تم إسكات صوت الناشطين السياسيين سيبقى اللاجئون بلا صوت يمثلهم، وستبقى الوكالة الممثل الوحيد لصوتهم، وسيكون تمثيلها محصوراً في الجانب الغذائي، الخدماتي، التتموي والإغاثي على حساب الجانب السياسي التاريخي، وهكذا مع استمرار اتخاذ هكذا إجراءات مضادة سيبقى اللاجئون مجرد كتلة بشرية صماء لا حاجة لديها سوى الغذاء والسكن.

بناء على نتائج المقابلات مع سبعون لاجئ ولاجئة في خمس مخيمات فلسطينية في الضفة الغربية (مخيم جنين، مخيم العين، مخيم بلاطة، مخيم الدهيشة، مخيم عايدة) يتضح أن هنالك عدة أمور يجب أخذها بعين الاعتبار عند إجراء أي دراسة مستقبلية تتعلق بفحص العلاقة بين اللاجئين الفلسطينيين والأونروا، ودور الأونروا في تعزيز أو تقويض الحماية القانونية.

أظهرت معطيات العمل الميداني أن نظرة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأونروا تتفاوت بين كونها صديقاً أو عدواً أو طرفاً محايداً، حيث أفادت النسبة الأكبر (51.4%) بأن الأونروا صديق وذلك لعدة أسباب منها: توفير التعليم، والخدمات الصحية والمساعدات العينية، بينما أفاد ما نسبته (28.5%) أنها عدو لأنهم يعتقدون أنها لم تساهم في حل قضية اللاجئين حلاً نهائياً، ولأنها كانت ضد الموظفين وقت الإضراب عن العمل.

من ناحية أخرى أظهر ما نسبته (60%) من اللاجئين المبحوثين أن بطاقة/ كرت الأونروا تشكل بطاقة إثبات لجوء وتأكيد على حق العودة، ويرون أن "الكرت هو دليل على أنهم لاجئين، وبطاقة إثبات لحق العودة". في الوقت ذاته ينظر حوالي (40%) من المبحوثين إلى البطاقة/ الكرت على أنه بطاقة مساعدات تقوم بتلبية الإحتياجات الحياتية مثل الصحة والتعليم والعلاج. اختلاف النظرة اتجاه بطاقة الوكالة/ الكرت يعكس اختلاف نظرة اللاجئين إلى الوكالة وانقسامهم ما بين اعتبارها مؤسسة خدمات وإغاثة أو اعتبارها مؤسسة تمثل قضيتهم ومسيرة لجوئهم وحقهم بالعودة. أظهرت نتائج المقابلات أن الوكالة حسب وجهة نظر اللاجئين المبحوثين ليست مجرد مؤسسة خدماتية وإغاثية، بل أن انخراطها في كافة تفاصيل حياتهم وإدارتها للمخيمات منذ 67 عاماً يجعل منها فاعلاً ربما غير مباشر في أمور تتعلق بقضية اللاجئين والنكبة، مثل دورها من عدمه في إيجاد حل جذري للقضية، وبطاعتها التي تمثل هوية سياسية أكثر منها هوية خدماتية لنسبة لا بأس بها من اللاجئين.

أما بالنسبة للأزمة المالية التي تواجهها الأونروا لتلبية متطلبات موزانتها السنوية لتغطية البرامج والخدمات التي تنفذها فإن ذلك قد انعكس على مدى اعتمادية اللاجئين الفلسطينيين على خدمات الأونروا، حيث أفاد حوالي (80%) أنهم لا يعتمدون بشكل كامل على خدمات الأونروا، بل يعتمدون عليها بشكل جزئي وذلك بسبب التقليل المستمر في الخدمات والمساعدات منذ الإنتفاضة الثانية عام (2000)؛ للمزيد عن تمويل الأونروا انظر الفصل الثالث: الأونروا (النشأة، التمويل والإدارة 40- 48).

يضاف إلى ذلك، يعتقد (64.2%) من المبحوثين أن الوكالة لا تبرز قضية اللاجئين وأسباب المعاناة بشكل كامل أو بموضوعية، بل أن معظم عملها يركز على الحديث عن المساعدات التي تقدمها للاجئين، حجم الأزمة التي تتعرض لها والأموال اللازمة لسد العجز، وأزمة الموظفين والرواتب فيها. فهي تعمل في المقام الأول على تبيان وإظهار حجم ونوع عملها الإغاثي الذي تقدمه للاجئين، دون ذكر ملحوظ للأسباب التاريخية أو الآنية لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين، وهذا هو جوهر عمل المؤسسات الإنسانية الإغاثية حيث ينصب تركيزها على إبراز جوانب العمل الإنساني على حساب إبراز الجوانب السياسية والتاريخية لمعاناة اللاجئين، وهو الأمر الذي يساهم في وقت لاحق بتقديم اللجوء كشخص مجرد من البعد السياسي أو التاريخي.

استمراراً لفحص دور الأونروا إذا ما كان دوراً خدماتياً إغاثياً بحتاً أم أنها تلعب أيضاً دوراً سياسياً فقد أفاد ما نسبته (41.4%) من اللاجئين المبحوثين أن هنالك أجندة ودوراً للأونروا تنفذها كونها "جزءاً من الأمم المتحدة، وكونها تعمل على تقديم الخدمات فقط بدلاً من المساهمة في إيجاد حل لقضية اللاجئين؛ في ذات الوقت عبّر (38.5%) من المبحوثين أن الوكالة لا تلعب أي دور سياسي اتجاه اللاجئين. لكن، فيما يتعلق بترك الأونروا مسؤوليتها المتعلقة باللاجئين عاد اللاجئون للقول وبالرغم من اعتقادهم بوجود

دور آخر غير إغاثي للوكالة إلا أنهم وبنسبة (85.7%) قد أفادوا بأنهم ضد قرار حلّ الأونروا لتتولى السلطة شؤونهم، وتعود أسباب هذا الرفض إلى سعي اللاجئين لعدم فقدان هويتهم كلاجئين.

فيما يتعلق بتداعيات غياب الحماية القانونية في انتداب الأونروا على الأمن الإنساني للاجئين الفلسطينيين، فقد عكست معطيات العمل الميداني أن اللاجئين يفتقرون إلى أدنى مقومات الحماية القانونية التي من المفترض أن يحصل عليها أي لاجئ في العالم. بالإضافة إلى افتقارهم للمعرفة حول ماهية الحماية القانونية، وكيف لها أن تلعب دوراً مهماً في حماية أمنهم الإنساني، حيث أفاد ما نسبته (95.7%) أنهم لا يعرفون شيئاً عن فجوة الحماية القانونية في انتداب الوكالة. لم يقتصر الأمر على الافتقار إلى الحماية القانونية بل تعدى ذلك إلى الآثار السلبية التي تركتها فجوة الحماية على مختلف جوانب حياة اللاجئين. على سبيل المثال، وجد اللاجئين أنفسهم معظم الوقت عرضة للانتهاكات والإعتداءات على الجسد والممتلكات من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلية، وتركوا دون أي حماية تذكر من الوكالة بصفتها المسؤول الأول والمباشر عنهم. أظهرت المعطيات أن ما نسبته (78.5%) من المبحوثين في المخيمات الخمسة يعتقدون بأن غياب منظومة حماية قانونية تحميهم من التعرض الدائم والمستمر للاعتداءات هو السبب الرئيسي في استمرار تعرضهم للضرب والإنتهاكات والإعتداءات. بينما أفاد ما نسبته (21.4%) بأن السلطة الفلسطينية بصفتها حكومة مضيعة للاجئين لا تقوم بواجب الحماية، بل تقوم بالتعدي على اللاجئين كما جاء في شهاداتهم، وعليه فإن استمرار غياب الحماية من الأونروا أولاً، ومن السلطة الفلسطينية ثانياً بصفتها حكومة مضيعة يضاعف من حجم الانتهاكات ومن حجم فجوة الحماية القانونية. في هذا السياق اتضح أن نسبة ممن تعرضوا للإنتهاكات والإعتداءات في المخيمات الفلسطينية (65.7%)، وهي نسبة أعلى ممن لم يتعرضوا للإنتهاكات. حيث أن أكثر من نصف اللاجئين أفادوا وقدموا شهادات حول تعرضهم إما للضرب أو الاعتقال أو التفتيش، ولم يجدوا أي جهة تقوم بحمايتهم أو تتابع معهم تبعات تلك الإنتهاكات.

كان رأي اللاجئين المبحوثين أن المخرج لضمان الأمن الإنساني يتتمثل في العودة والتحرير، حيث أفاد (82.8%) أن العودة إلى البيوت والأراضي التي هُجروا منها هو الحل لتوفير الأمن، بينما رأى (14.2%) بأن الحل يتمثل في توفير قوات حماية دولية لحماية المخيمات ومن فيها.

كشفت المقابلات مع اللاجئين أن هنالك مشكلة تتمثل في غياب الوعي لدى الجيل الجديد من اللاجئين فيما يتعلق بالقرارات الأممية المتعلقة بمصيرهم وبحق العودة إلى أراضيهم وبيوتهم على الرغم من المطالبة الدائمة بالعودة إلى أراضيهم وقراهم الأصلية، حيث أفاد (60%) من المبحوثين أنهم لا يعرفون شيئاً عن القرار 194، وبالتالي لا يعرفون ما هو موقف الأونروا من هذا القرار.

أما فيما يتعلق بدراسة وفحص ماهية العلاقة التي تربط بين اللاجئين الفلسطينيين وبين الأونروا، وتحديداً فيما يتعلق برموز النكبة والعودة، وسياسة التعامل مع النشطاء السياسيين من الطلبة والأساتذة العاملين في مدارس الوكالة، فقد تفاوتت الآراء حول طبيعة وطريقة تعامل الأونروا مع خارطة فلسطين والعلم الفلسطيني على سبيل المثال، أكد ما نسبته (82.8%) بأن الوكالة تسمح بتعليق الخارطة الفلسطينية، لكنها لا تسمح بتسمية الصفوف بأسماء القرى المهجرة على الجانب الآخر، وأكد ما نسبته (17.1%) أن الوكالة لا تسمح بتعليق خارطة أو علم فلسطين أو تسمية الصفوف بأسماء القرى المهجرة. تفاوت النسب بين المخيمات الخمس في مناطق متفرقة في الضفة الغربية وعدم وجود إجابات أو نسب قاطعة ينبئ عن عدم وجود سياسة أو قرار من الإدارة العليا للوكالة بمنع تعليق العلم أو الخارطة، وربما يمكن تفسير هذا المنع في بعض المدارس والسماح به في مدارس أخرى على أنه مرتبط بقرارات فردية من مدراء المدارس، أو مدراء المناطق التعليمية.

طريقة تعامل الأونروا مع رموز النكبة تعكس جانباً من سياساتها ربما غير المعلنة اتجاه اللاجئين وتعاملهم مع نكبتهم وتاريخهم الخاص، حيث عكست الإجابات أعلاه مدى المساحة والحرية التي توفرها

الوكالة لأبناء المخيمات لإحياء ذكرى نكبتهم بالطريقة التي يروها مناسبة دون أدنى تدخل في أي من التفاصيل، حيث أكد ما نسبته (87.1%) من المبحوثين على عدم تدخل الوكالة في مراسم إحياء ذكرى النكبة. عدم التدخل هذا في مراسم إحياء ذكرى النكبة ربما يعوض بطريقة أو بأخرى تجاهلها الواضح والمقصود في إبراز أي من جوانب القضية السياسية والتاريخية، فهي هنا تترك المجال للاجئين أنفسهم لإبراز جوانب قضيتهم السياسية والتاريخية والإجتماعية بحرية كاملة، بحفاظها على الحيادية السياسية التزاماً ببنود الإنتداب الخاص بها.

على الجانب الآخر، فإن التعامل مع النشاط السياسي من المعلمين وتوجيه الإنذارات بفصلهم من وظائفهم، وحرمان من تعرض للاعتقال من قبل السلطة أو الاحتلال من الوظيفة يعتبر بمثابة معيقات وقيود تمنع اللاجئين من ممارسة النشاط السياسي بحرية. وهذا ينفي عن الوكالة صفة الحيادية وعدم التدخل في الصراع بين الأطراف، ذلك أن الحرمان من الوظيفة بسبب النشاط السياسي انحيازاً لطرف دون آخر. هذا الحرمان من الوظيفة ومقايضته بالنشاط السياسي يؤثر سلباً على صوت اللاجئين السياسي ويعمل على إخفاءه تدريجياً بطرق غير مباشرة، لتصبح الوكالة في نهاية الأمر هي الناطق الوحيد باسم اللاجئين، ولا تعبر إلا عن حاجتهم الإغاثية والغذائية على حساب تاريخهم وواقعهم السياسي، أي أنها تجعل منهم كتلة بشرية صماء لا صوت لها.

تعكس شهادات المبحوثين والإجابات مدى خطورة الإجراءات المتخذة من قبل الوكالة اتجاه الناشطين سياسياً من المعلمين، ومدى التناقض الذي يحكم سياساتها، فهي على الرغم من أنها لا تقوم بفصل الطلبة الناشطين سياسياً إلا في حالات قليلة، إلا أنها تتعامل بشكل مختلف وبصرامة أكبر مع الأساتذة والموظفين الآخرين وذلك لعلمها بمدى التأثير الذي يملكه هؤلاء المعلمون على الطلبة. فمتى تم إسكات صوت الناشطين السياسيين سيبقى اللاجئون بلا صوت يمثلهم، وستبقى الوكالة الممثل الوحيد لصوتهم،

وسكون تمثيلها محصوراً في الجانب الغذائي، الخدماتي، التتموي والإغاثي على حساب الجانب السياسي التاريخي. وهكذا، مع استمرار اتخاذ هكذا إجراءات مضادة سيبقى اللاجئون مجرد كتلة بشرية صماء لا حاجة لديها سوى الغذاء والمسكن. يمكن تفسير هذه الإجراءات ضد الأساتذة الناشطين وفصلهم من عملهم على خلفية عملهم ونشاطهم السياسي بأنه مرتبط بشروط التمويل المفروضة على الوكالة وخاصة الشروط المفروضة من الجانب الأمريكي، مثلاً طلبت وزارة الخزانة الأمريكية من الأونروا كشفوفات عن اللاجئين الذين يتلقون مساعدات والتأكد من عدم ارتباطهم بأي فصيل سياسي فلسطيني، أو أي نشاط عسكري، للمزيد عن شروط وضغوطات التمويل الأمريكي وأثره على عمل الأونروا: انظر الفصل الثالث: الأونروا (النشأة، التمويل والإدارة)، شروط التمويل الأمريكي (48-55).

## الخاتمة

أظهرت الدراسة بشقيها النظري والعملي مدى حجم فجوة الحماية القانونية التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون، والأسباب الرئيسية التي أدت إلى نشوء ووجود فجوة حماية قانونية خاصة باللاجئين الفلسطينيين، وأثر تلك الفجوة على حياتهم وأمنهم الإنساني في أماكن تواجدهم الرئيسية (سوريا، الأردن، لبنان، الضفة الغربية، قطاع غزة).

فيما يتعلق بالأسباب التي أدت إلى وجود فجوة حماية قانونية واستمرار تقويضها بدلاً من معالجتها فهي تعود إلى منظومة الحماية الدولية الخاصة باللاجئين التي تم إقرارها إثر اتفاقية العام 1951 الخاصة باللاجئين، والتي تم استثناء اللاجئين الفلسطينيين منها وفقاً للمادة (1-D) التي لا يتلقى بموجبها اللاجئون أي مساعدات في حال تلقيهم مساعدات وحماية من مؤسسة أخرى من مؤسسات الأمم المتحدة، وفي هذه الحالة يتلقى اللاجئون الفلسطينيون المساعدة من الأونروا. بالإضافة إلى ذلك، تبين أن "الحماية" تحديداً القانونية حسب وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" لم يتم ذكرها في انتداب تأسيس الوكالة، لكن يوجد هنالك وثيقة تعرف بـ "UNRWA's Protection Policy" صادرة عن مكتب الأونروا في القدس عام 2012 تلخص و تشرح سياسة الأونروا فيما يتعلق بطبيعة الحماية التي تقدمها الأونروا للاجئين في مناطق عملياتها الخمس (الأردن، سوريا، لبنان، الضفة الغربية، قطاع غزة). يلاحظ من الوثيقة أن هنالك مفهوم آخر للحماية حسب انتداب الوكالة، فلا يوجد أي ذكر لمصطلح "حماية قانونية"، بل يتم الحديث عن الحماية المقدمة عبر حزمة من الخدمات والبرامج التنموية والتعليمية والصحية

على الجانب الآخر، وضحت الدراسة الدور الحقيقي الذي تمارسه الأونروا للتخفيف من آثار تلك الفجوة أو تقويض الحماية وزيادة الفجوة، وكيف ساهمت الوكالة بتركيزها على البرامج التعليمية والتموية وتوزيع المساعدات الغذائية والمساعدات الطارئة على تقويض الحماية القانونية بدلاً من معالجتها، بحيث اعتبرت أن تركيزها على التعليم والصحة والغذاء قد يساهم في توفير نوع من الحماية القانونية، كما عبرت عنها الوثيقة الخاصة بالحماية؛ حيث أفادت تلك الوثيقة بأن "الأونروا كمزود رئيسي للخدمات العامة للاجئين الفلسطينيين، فإن لديها مسؤولية خاصة في السعي لضمان الحماية بطريقة تستطيع من خلالها تقديم الخدمات على أكمل وجه". عند قراءة الوثيقة الخاصة بالحماية يتبادر إلى الذهن تساؤل حول العلاقة والصلة بين الحماية القانونية المطلوب توفيرها للاجئين، وأهمية سد فجوة الحماية من جهة والحماية التي تتحدث عنها الوكالة والتي كما يظهر مرتبطة بنوعية وطبيعة تقديم الخدمات التي تراعي ضمان حقوق الإنسان المنصوص عليها في مواثيق الأمم المتحدة. حيث أن توفير الخدمات حسب المعايير الدولية لا يغني بأي حال من الأحوال عن أهمية توفير حماية للاجئين قانونية، وفيزيائية من الإعتداءات والانتهاكات، وحمايتهم أثناء الحروب والنزاعات المسلحة. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أن هنالك مبررات قانونية مستندة على قرارات الأمم المتحدة تستطيع من خلالها الأونروا أن تنفذ برامج حماية خاصة باللاجئين، تحديداً في أوقات النزاعات والصراعات المسلحة، مثال على ذلك ما ورد عن برنامج الحماية المؤقتة في الباب الثالث من الفصل الرابع (62)؛ حين تم إنشاء هذا البرنامج أثناء الانتفاضة الأولى في الفترة الواقعة بين (1987-1993)، وعملت الأونروا على زيادة نشاطاتها المتعلقة بالحماية وذلك بناء على قرار مجلس الأمن رقم 605 الذي دعا إلى توفير آليات ووسائل حماية وأمان وحماية المدنيين الفلسطينيين الذي يعيشون تحت الإحتلال الإسرائيلي. تضمن القرار وسائل واقتراحات يمكن

من خلالها حماية المدنيين الفلسطينيين، ومن هذه الوسائل: الحماية الفيزيائية (الجسدية)، الحماية القانونية، تقديم المساعدات اللازمة. كان هذا البرنامج يقدم الحماية ويقوم بعمليات المتابعة للانتهاكات وإرسال التقارير اليومية، وتدخلات محدودة لدى السلطات الإسرائيلية. لم يتمكن البرنامج من سد فجوة الحماية القانونية التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون، وتم إيقافه مع قدوم السلطة الفلسطينية عقب توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993. يعكس إيقاف هذا البرنامج الدور الذي لعبته الأونروا في تفويض أحد برامج الحماية التي كان بالإمكان الاستفادة منه أثناء الحروب الإسرائيلية المتوالية على قطاع غزة (2006، 2008، 2012، 2014)، وفي أثناء الصراع السوري الذي بدأ عام 2011.

من ناحية أخرى، أظهرت الدراسة أن التركيز الكبير على تقديم المساعدات الغذائية والتموية للاجئين أثناء الحروب قد استثنى الحديث عن الضحايا، ومعاناتهم والأسباب التي أدت إلى تعرضهم المستمر للحروب، ورأت الوكالة بأن الأولوية في ظل الحروب والصراعات هي لتوفير الأغذية والعلاج الصحي دون التطرق لحماية اللاجئين بوصفهم مدنيين غير مشاركين في الصراعات المسلحة؛ وهذا ما تم مناقشته في الفصل الرابع (الحرب على قطاع غزة - تموز 2014 - كنموذج لتفويض الحماية)، وكيف كانت حيادية الأونروا مبرراً لغياب الحماية القانونية (65).

أخيراً، بيّن العمل الميداني والمقابلات مع سبعون لاجئاً ولاجئة في خمس مخيمات فلسطينية في الضفة الغربية أن هنالك أثراً كبيراً لغياب الحماية القانونية على حياة اللاجئين الفلسطينيين، في هذا السياق اتضح أن نسبة من تعرضوا للانتهاكات والإعتداءات في المخيمات الفلسطينية (65.7%)، وهي نسبة أعلى ممن لم يتعرضوا للانتهاكات. حيث أن أكثر من نصف اللاجئين

أفادوا وقدموا شهادات حول تعرضهم إما للضرب أو الاعتقال أو التفتيش، ولم يجدوا أي جهة تقوم بحمايتهم أو تتابع معهم آثار تلك الإنتهاكات. أما فيما يتعلق بالمخرج لضمان أمن اللاجئين فقد كان رأي اللاجئين المبحوثين أن المخرج لضمان الأمن الإنساني يتضمن في العودة والتحرير، حيث أفاد (82.8%) أن العودة إلى البيوت والأراضي التي هُجروا منها هو الحل لتوفير الأمن، بينما رأى (14.2%) بأن الحل يتمثل في توفير قوات حماية دولية لحماية المخيمات ومن فيها.

كذلك، كشفت المقابلات عن مدى تأثر اللاجئين بالأزمة المالية والتقليصات التي تعتمد عليها الأونروا في تنفيذ البرامج وتقديم الخدمات والمساعدات، وأظهر مدى خطورة الإجراءات المتخذة من قبل الوكالة اتجاه الناشطين سياسياً من المعلمين، ومدى التناقض الذي يحكم سياساتها، فهي على الرغم من أنها لا تقوم بفصل الطلبة الناشطين سياسياً إلا في حالات قليلة، إلا أنها تتعامل بشكل مختلف وبصرامة أكبر مع الأساتذة والموظفين الآخرين وذلك لعلمها بمدى التأثير الذي يملكه هؤلاء المعلمون على الطلبة. فمتى تم إسكات صوت الناشطين السياسيين سيبقى اللاجئون بلا صوت يمثلهم، وستبقى الوكالة الممثل الوحيد لصوتهم، وسيكون تمثيلها محصوراً في الجانب الغذائي، الخدماتي، التنموي والإغاثي على حساب الجانب السياسي التاريخي.

## قائمة المصادر والمراجع

### الكتب:

- أيوب، يوسف. *وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني:مرحلة الإرهاصات الجزء الأول*. بيروت: دار الحداثة، 1984.
- تاكنبرغ، ليكس. *وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003.
- حسين، غازي. *الاستعمار اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية*. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2003.
- حماد، مجدي. *النظام السياسي الاستيطاني في اسرائيل وجنوب أفريقيا*. بيروت: دار الوحدة، 1981.
- فايتس، يوسف. *يومياتي ورسائلي إلى الأولاد*. تل أبيب: دار مساده، ط1، 1965.
- مصالحة، نورالدين. *طرد الفلسطينيين: مفهوم "التزاسفير" في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1948*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992.

## المجلات والدوريات وأوراق العمل:

- حنفي، ساري، جاد شعبان، كارين سيفيرت، " الإقصاء الإجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان: تأملات في الآليات التي تعزز فقرهم الدائم،" مجلة الدراسات الفلسطينية. مجلد 23: عدد 91 (2012).
- شينكر، ديفيد. "اللاجئون الفلسطينيون يعانون الأمرين في لبنان". معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. (خريف 2012): <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/palestinian-refugees-languish-in-lebanon>
- عكاوي، ديب. "النظام القانوني للاجئين". مجلة الأسوار. العدد 8 (1998).
- فرح، رندة. "علاقة مضطربة لكن ضرورية: الأونروا والفلسطينيون". شبكة السياسات الفلسطينية. (6 كانون الأول، 2010)، <http://goo.gl/eQySSU>
- فرح، رندة. "مراقبة الأونروا عن كثب". شبكة السياسات الفلسطينية. (25 كانون الثاني، 2012)، <http://goo.gl/EZKTga>
- زيتر، روجير. "مشهد مشرذم للحماية". نشرة الهجرة القسرية. العدد 50 (سبتمبر 2015). <http://www.fmreview.org/ar/dayton20/zetter.html>

## المواقع الإلكترونية

- الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا.  
<http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b082.html>
- إيلاف. "لاجئون فلسطينيون من العراق إلى البرزائل." تاريخ الوصول (19 أكتوبر، 2007)،  
<http://elaph.com/Web/Politics/2007/10/273125.htm?sectionarchi>  
[ve=Politics](http://elaph.com/Web/Politics/2007/10/273125.htm?sectionarchi)
- جريدة الأخبار اللبنانية. "قانا جديدة... والمقاومة تردّ بمئات الصواريخ". العدد ٢٣٥٣ (٢٥ تموز ٢٠١٤): <http://www.al-akhbar.com/node/211704>.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "واقع اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين 2013". تاريخ الوصول (24 أغسطس، 2014)،  
<http://goo.gl/QtBP9W>
- كمال، سناء. مجزرة جديدة في بيت حانون والهدف مدرسة وأطفال، جريدة الأخبار اللبنانية، العدد ٢٣٥٣ (٢٥ تموز ٢٠١٤): <http://www.al-akhbar.com/node/211705>
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. "الحق في السكن في قطاع غزة: حالة أصحاب المنازل المدمرة خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2008-2009". تاريخ الوصول (24 كانون الأول 2014)،  
[http://www.pchrgaza.org/files/2012/reprot\\_house\\_2012.pdf](http://www.pchrgaza.org/files/2012/reprot_house_2012.pdf)

- المسيري، عبد الوهاب. موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية. المجلد السادس، الجزء الثاني: تاريخ الصهيونية:

<http://www.elmessiri.com/encyclopedia/JEWISH/ENCYCLOPID/MG6/GZ2/BA07/MD01.HTM>

- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. "توفير الحماية: شبكة أمان". تاريخ الوصول (5 تشرين الأول 2015)، <http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc27563.html>

- منظمة العفو الدولية. "العدالة لضحايا جرائم الحرب في غزة". تاريخ الوصول (29 نيسان 2016)، <https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2015/07/justice-victims-war-crimes-gaza-conflict>

- هيومن رايتس وواتش. "الأردن - إبعاد فلسطينيين قادمين من سوريا والباقون عرضة للترحيل ويعيشون في خوف". تاريخ الوصول (7 أغسطس، 2014)، <https://www.hrw.org/ar/news/2014/08/07/254784>

- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأونروا. "الأونروا تناشد للحصول على أكثر من 800 مليون دولار من أجل سورية والأراضي الفلسطينية المحتلة". تاريخ الوصول (14 كانون الثاني 2016)، <http://goo.gl/7DC9UV>

- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأونروا. "الأونروا تدين التشريد الجماعي للاجئين الفلسطينيين في سوريا". تاريخ الوصول (29 تشرين الثاني 2015)، <http://goo.gl/15j6Aj>

- وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأونروا. "ماذا نقدم." تاريخ الوصول (8 كانون الأول، 2014)، <http://www.unrwa.org/ar/what-we-do>
- وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأونروا. "البنية التحتية وتحسين المخيمات في قطاع غزة." تاريخ الوصول (8 كانون الأول، 2014)، <http://goo.gl/g9p3tR>
- وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأونروا. "البنية التحتية وتحسين المخيمات في لبنان." تاريخ الوصول (27 كانون الأول، 2014)، <http://goo.gl/Zf1gf1>
- وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "البنية التحتية وتحسين المخيمات في سوريا." تاريخ الوصول (24 كانون الأول 2014)، <http://goo.gl/3iMxnw>
- وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "الوضع الطارئ في غزة." تاريخ الوصول (29 نيسان 2016)، <http://www.unrwa.org/ar/gaza-emergency>
- وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "اللاجئون الفلسطينيون من سوريا إلى الأردن." تاريخ الوصول (7 أغسطس، 2014). <http://www.unrwa.org/ar/syria-crisis>
- وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "الأزمة في سوريا." تاريخ الوصول (29 تشرين الثاني 2015)، <http://www.unrwa.org/ar/syria-crisis>
- وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "الأونروا تتدد بشدة قصف مدرسة لها في غزة تأوي مدنيين وتطالب بتحقيق." تاريخ الوصول، ( 22 - تموز - 2014)، <http://goo.gl/s4a2EZ>

- وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "الأونروا تدعم حق الطلبة في التعليم في غزة، على الرغم من الصراع الدائر." تاريخ الوصول (23 - آب 2014): <http://goo.gl/9y11G4>
- وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "الأونروا تستنكر وبشدة وضع الصواريخ في مدارس غزة." تاريخ الوصول (17- تموز - 2014): <http://goo.gl/6qndT2>
- وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "الأونروا تستنكر وضع الصواريخ، للمرة الثانية، في إحدى مدارسها." تاريخ الوصول، ( 22 - تموز - 2014)، <http://goo.gl/Nmi67p>
- وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "اليرموك: نداء طارئ للتمويل". "تاريخ الوصول (1 ديسمبر، 2015)، [http://www.unrwa.org/sites/default/files/yarmouk\\_emergency\\_call\\_for\\_funds\\_hi\\_res\\_ar.pdf](http://www.unrwa.org/sites/default/files/yarmouk_emergency_call_for_funds_hi_res_ar.pdf)
- وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "انقذوا اليرموك." تاريخ الوصول (3 شباط، 2015)، <http://goo.gl/VxV3Jq>
- وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "بعد زيارته مخيم اليرموك : المفوض العام للأونروا يؤكد بحزم على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية بلا عوائق." تاريخ الوصول (23 آذار، 2015)، <http://goo.gl/u8ep7V>
- وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "مطلوب تمويل عاجل لمعالجة الدمار غير المسبوق في قطاع غزة." تاريخ الوصول (28 آذار، 2015)، <http://goo.gl/zIBE8x>

- وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "مع دعوة الأونروا لجميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية، يبقى دعم المدنيين أولويتها القصوى". تاريخ الوصول، (21- آب- 2014)، <http://goo.gl/kev2pD>
- وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "من نحن" تاريخ الوصول (6 سبتمبر، 2014)، <http://www.unrwa.org/ar/who-we-are/advisory-commission/general-assembly-ares302-iv>
- وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا. "نداء من 300 ألف شخص يلتمسون المأوى في مدارس الأونروا: نحن بحاجة إلى مساعدتكم". الموقع الإلكتروني (26 - آب - 2014): <http://goo.gl/5hFQ12>
- ياغي، أمجد. "الأونروا تخرج من صمتها: مجزرة «أبو حسين» تقضح الإسرائيليين". جريدة الأخبار اللبنانية، العدد ٢٣٥٦ (٣١ تموز ٢٠١١): <http://www.al-akhbar.com/node/212240>

## English References:

### Books

- A Survey of Palestine: Prepared in December, 1945 and January, 1946 for the Information of the Anglo-American Committee of Inquiry 1. Institute for Palestine Studies.
- Closing Protection GAP: *Handbook on Protection of Palestinian Refugees in States Signatories to the 1951 Refugees Convention*, (ed) Suzan Akram and Nidal Al-Azza. (Bethlehem: BADIL Resource Center For Palestinian Residency and Refugees Rights, 2015).
- D, Vital. *The Origins of Zionism*. Oxford: Oxford University Press, 1975.
- Duffield, Mark. "Governing the Borderlands: Decoding the Power of Aid Paper presented at a Seminar on: Politics and Humanitarian Aid: Debates, Dilemmas and Dissension. 2001".
- Farson, Samih, & Zacharia, Christina. *Palestine and Palestinians*. USA: Westview Press, 1997.
- Herzal, Theodor, *The Jewish state: An Attempt at a Modern of the Jewish Question* (New Orleans, Louisiana: Quid Pro Books, 2014).

- J. L. Abu- Lughod, "***The Demographic Transformation of Palestine***," in I. Abu Lughod, ed. *The Transformation of Palestine* (Evanston, IL: Northwestern University Press, 1971):
- Malkki, Liisa "**Speechless Emissaries: Refugees, Humanitarianism, and Dehistoricization**," in *Sitting Culture: The Shifting Anthropological Object*. Edited by: Karen Fog Olwig and Kirsten Hastrup. London: Routledge, 2009.
- Said, Edward W. **The Question of Palestine**. London: Vintage, 1979.
- Smith, B. J. ***The Roots of Separatism in Palestine, British Economic Policy***. 1920-1929. Syracuse: Syracuse University Press, 1993.
- Stephen J. Stedman and Fred Tanner. ***Refugee Manipulation***, Washington D.C: Brookings Institution Press, 2003

## Journals

- Bocco, Riccardo, "**UNRWA and the Palestinians Refugees: A History within History**". *Refugee Survey Quarterly*, Vol. 28, No's 2 & 3, UNHCR (2010).
- Chimni, B. S, "**The geopolitics of refugee studies: A view from the South**", *Journal of Refugee Studies* 114, (1998).
- Lindsay, James, "**Fixing UNRWA Repairing the UN's Troubled System of Aid to Palestinian Refugees**", *Policy Focus* No.91, the Washington Institute for Near East Policy, January (2009).

- Malkki, Liisa, "Refugees and Exile: From "Refugees Studies" to the National Order of Things", *Annual Review of Anthropology*, Vol.24 (1995).

## Electronic Sites:

- Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA). "Palestine under British Mandate 1923- 1948), Last Modified (25 May, 2016) [http://www.passia.org/palestine\\_facts/MAPS/1923-1948-british-mandate.html](http://www.passia.org/palestine_facts/MAPS/1923-1948-british-mandate.html)
- UN GA Resolution 181 (Partition Plan of Palestine, **Europe Institute for Research**. <http://goo.gl/ymb7IH>
- UNRWA. "Funding Trends." Last Modified (November 12, 2015), <http://www.unrwa.org/how-you-can-help/government-partners/funding-trends>
- UNRWA. "Government Partners." Last Modified (November 12, 2015), <http://www.unrwa.org/how-you-can-help/government-partners>
- UNRWA. "How We Are Funded." Last Modified (November 12, 2015), <http://www.unrwa.org/ar/how-you-can-help/how-we-are-funded>
- Yedioth Ahronoth new. "UN chief alarmed as rockets found in Gaza school go missing." Last Modified (1 September, 2015), <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4549160,00.html> 27- July- 2014.

